



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

[08]

الأمن المجتمعي

و ضمان الاستقرار في سورية



الافتتاحية

لمصلحة من كل ما يجري؟

يشكل التحليل الهادئ للأحداث مدخلاً أساسياً نحو تعامل وطني ومسؤول معها في مختلف الأوقات والظروف، ويصبح أكثر ضرورة والحاحاً حين تسيل الدماء وتضطرب القلوب ويكثر التجبيش والتخريض.

بين أهم النقاط التي يمكن تسجيلها حول الأحداث المأساوية التي جرت خلال الأيام القليلة الماضية في الساحل السوري، ما يلي:

أولاً: إن الأرضية الموضوعية التي أسست لهذه الأحداث، تتمثل بالدرجة الأولى بالآزمات التي راكمها نظام الأسد عبر عقود طويلة في سورية، بأبعادها المختلفة: الاقتصادية-الاجتماعية، والوطنية، والديمقراطية، بما في ذلك المظالمات المختلفة التي كرسها لدى كل فئات الشعب السوري دون استثناء، وعمقها خلال السنوات الأربع عشرة الماضية.

ثانياً: بالتوازي، فإن الدور «الإسرائيلي» التخريبي كان ولا يزال مستمراً، وقد وصل مع الأحداث الأخيرة إلى مستوى علني وواضح ولا مواربة فيه، مستهدفاً تقسيم سورية وإنهاء وجودها عملياً، وباستخدام مختلف الأدوات والأساليب، العسكرية والأمنية والإعلامية والطائفية والدينية...

ثالثاً: بالملحوس، فإن كل ما شهدناه خلال الأيام الماضية، من عمليات إجرامية ارتكبتها مجموعات تجري تسميتها بـ«فلول النظام»، ومن انتهاكات وجرائم قامت بها مجموعات منفلتة تحسب نفسها على «الثورة» أو على «النظام الجديد»، هي بشكل أو بآخر امتداد وخدمة لطرف ثالث خارجي هو «إسرائيل» نفسها. ويندرج في الإطار نفسه، عن وعي أو عن جهالة، من يحرضون طائفيًا ودينيًا بأي اتجاه كان، وأيضاً من ينادي من «السياسيين» و«القوى السياسية» بالتدخلات الدولية و«الحماية الدولية».

رابعاً: تتعزز العوامل السلبية هذه بشكل مضاعف، بفعل العامل الاقتصادي-الاجتماعي الذي يضغط بشكل هائل على عموم السوريين. وتتعازز أكثر بالسياسات المتبعة من تسريح تعسفي واسع النطاق ومن استكمال لرفع الدعم وخاصة عن الخبز، ومن تصريحات حول الخصخصة وغيرها من الإجراءات، سعياً وراء وهم رفع العقوبات والاعتراف الغربي.

خامساً: يضاف إلى ذلك كله استمرار عملية الاستئثار بالسلطة التي ربما كانت مفهومة في الأشهر الأولى وحتى اللحظة، ولكن استمرار الاستئثار بات يشكل خطراً وعامل تفجير إضافي.

ما العمل؟

أولاً: ينبغي إطفاء نار الفتنة بأسرع ما يمكن، وقطع الطريق على التخريض الطائفي والديني. وهذه مسؤولية السلطة القائمة بالدرجة الأولى، التي ينبغي عليها ممارسة دور الدولة ومنطق الدولة في التعامل مع الأحداث. وضمناً فإنه من المفيد والضروري أن يزور السيد أحمد الشرع شخصياً محافظتي الساحل السوري، وأن يستخدم نفوذه المباشر لخلق الطمأنينة وإرساء حالة يتم فيها منع أي نوع من الانتهاكات ضد المدنيين.

ثانياً: ينبغي استكمال عملية حصر السلاح، وهي عملية لن يفتقر لها النجاح ما لم يدعمها المجتمع السوري بأكمله، وبوجه كل أنواع السلاح المتفكك، من مختلف الأطراف. وهذا الدعم لا يمكن تحقيقه إلا على أرضية الحوار الوطني الحقيقي والشامل، وعلى أرضية المشاركة الوطنية الواسعة.

ثالثاً: في السياق نفسه، فقد باتت من الضرورات الوطنية الملحة، الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل، تدير المرحلة الانتقالية وتؤمن التطمينات الضرورية لكل فئات الشعب السوري، وتجمع قواه باتجاه المهام الوطنية الكبرى، وعلى رأسها استعادة السوق الوطنية الواحدة كشرط لازم لإعادة إقلاع الاقتصاد.

مرت على الشعب السوري سنوات طويلة مظلمة، وأورثته إلى جانب الآلام الكبرى، خبرات كبرى، ربما أهمها هي أن الانقسام على أسس طائفية أو دينية أو حتى سياسية شكلية، هو انقسام مدمر وقاتل للجميع، وأن الوفاء للدم السوري المسفوك يكون أولاً وقبل كل شيء، بوقف سفكه، وليس عبر التخريض باسمه من أجل أنهار إضافية من الدماء... فكل ما جرى خلال الأيام الماضية لا يصب بأي شكل في مصلحة سورية والسوريين، وإنما يصب في مصلحة أعداء الشعب السوري الداخليين من تجار حرب ومجرمين، والخارجيين وعلى رأسهم «إسرائيل».

شؤون عربية ودولية



«إسرائيل»...

سفينة من ورق بجرفها التيار

17

شؤون اقتصادية



مسودة الإعلان الدستوري:

سورية بلا هوية اقتصادية

12

ملف «سورية 2025»



جولة في صحف الكيان...

واستنتاجات

04

شؤون عماليات



أين رواتب المتقاعدين

في محافظة الحسكة؟

02

أين رواتب المتقاعدين في محافظة الحسكة؟



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ما يبك جلدك إلا ظفرك

يتطور النضال العمالي والنقابي سريعاً، وتتوضح معالمه في أوروبا وأمريكا خاصة مع اشتداد الأزمة الرأسمالية والتغير في ميزان القوى السياسي والعسكري والاقتصادي وتطوره باتجاه السياسي والاجتماعي، وهذا يوضح بداية تشكل وضع ثوري تبنى أدواته، ومنها الذاتي وهو المهم الذي سيعمل على التحكم بمجرى الصراع على الأرض بين الناهبين والمنهوبين على الصعيد الدولي وعلى الصعيد المحلي لكل دولة، وسيطور العامل الذاتي «الحزب الثوري» في مجرى الصراع بين الطرفين إلى أبعد من المطالبة بتحسين الأجور أو تحسين شروط العمل أو الضمان الصحي، بل سيذهب باتجاه أكثر عمقاً، وهو الجانب السياسي الذي سيطيح بالمنظومة الرأسمالية خاصة مع ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية ستكون نتائجها تغيير وجه العالم لمصلحة الشعوب المنهوبة.

ستكون ارتدادات التغير الحاصل والجاري أسرع من كل التوقعات، وقريباً ستكون على منطقتنا من حيث التأثير والفاعلية، ومن ضمنها الدور المفترض أن تلعبه الحركات النقابية والعمالية، فهذه الحركات عاشت كما في المراكز الإمبريالية عقوداً من التبعية والقبول بالرشاوى المختلفة التي كانت تقدمها تلك المراكز للحركات النقابية وتمنعها من الدفاع عن العمال الذين خسروا كل الامتيازات والمكاسب التي انتزعت في مرحلة الرفاه الاجتماعي.

مع اشتداد التناقضات بين العمل ورأس المال، وتعمق الأزمة الرأسمالية وتطور مناحيها ووصول الدول الإمبريالية والدول التابعة لها إلى طريق مسدود للخروج منها، جميعها مقدمات هامة لنهوض الحركة العمالية، والعمل على بناء جديد لوضعها التنظيمي قادر على المجابهة وتحقيق انتصارات ولو كانت جزئية على قوى رأس المال، ولكنها هامة للبناء عليها وتطوير الهجوم باستمرار، وهذا ما يحصل الآن عبر الإضرابات المستمرة والشاملة والقطاعية في المواقع الإنتاجية والخدمية في معظم الدول الأوروبية.

لم تصل رياح التغيير الثوري المطلوبة كما يجب إلى منطقتنا وإلى بلدنا بعد لتنعكس في حركة وفاعلية الحركة العمالية إلا قليلاً، وذلك لعوامل عدة، أهمها انخفاض مستوى الحريات الديمقراطية لوقت طويل بوجه عام، وانخفاض مستوى الحريات الديمقراطية والنقابية للطبقة العاملة بوجه خاص، إضافة إلى العوامل السياسية التي جعلت الحركة النقابية مرهونة في قرارها لجهايات عدة، وتحولت فيها من مدافع عن الحقوق العمالية إلى حاجز صد مع أرباب العمل والحكومات في مواجهة أي حراك عمالي مطالب بزيادة أجوره أو تحسين شروط عمله أو الوقاية من مخاطر المهن وإصابات العمل.

إن حق الإضراب والتظاهر بدأ يأخذ طريقه إلى الطبقة العاملة السورية وهي تمارسه بأشكال مختلفة وفقاً لدرجة الضغط الواقع عليها اقتصادياً واجتماعياً، ووفقاً للوعي الذي بدأ يأخذ طريقه أيضاً إلى أذهان العمال بأنه الطريق الوحيد الذي سينتزعون حقوقهم من خلاله، ومن خلال تجربتهم ستزيد قناعاتهم بأنه لا يحك جلدك سوى ظفرك والتغيير قادم... قادم، فهو قانون يسري على كل الحركة العمالية والنقابية والسياسية.

منذ سقوط السلطة في نهاية العام الماضي، بدأت معاناة جديدة في حياة عشرات الآلاف من الموظفين والمتقاعدين في محافظة الحسكة، والذين لم تصرف رواتبهم منذ أشهر وحتى كتابة هذه السطور.

■ مراسل قاسيون

وحسب ما نشر في وسائل الإعلام المختلفة خلال الأشهر الماضية، لا تخص هذه القضية محافظة الحسكة فقط، بل تتفاعل قضية الموظفين والمتقاعدين على مستوى البلاد. وبالتالي تتطلب معالجة عاجلة على المستوى الوطني. فيما يخص قضية رواتب المتقاعدين في محافظة الحسكة، يطالب المتقاعدون بحل عاجل وصرف رواتبهم المتأخرة منذ عدة أشهر. خاصة أن رواتبهم الهزيلة أصلاً لا تتحمل تكاليف السفر إلى دمشق لأن أجور السفر والعودة أعلى من الراتب نفسه.

لقد اتصل العديد من المتقاعدين والنقابيين بمراسل قاسيون في الفترة الماضية، وطلبوا إيصال صوتهم بعد أن أصبح الحصول على الرواتب هاجساً للمتقاعدين في محافظة الحسكة. واقترح المتقاعدون والنقابيون

تفعيل مؤسسة التأمينات الاجتماعية والبنوك، أو تكليف موظفين محددين لاستلام الرواتب من دمشق كما حدث مع دائرة البريد.

لقد أدى المتقاعدون واجبههم تجاه الوطن، ورواتبهم ليس ملكاً لأحد سواهم، فقد جرى اقتطاع شهري من رواتبهم عندما كانوا على رأس عملهم، وبنسب مختلفة كل شهر: 7% و14% أي ما مجموعه 21%. وخصصت هذه المبالغ المقطوعة من الأجور أثناء العمل، لدفع الرواتب التقاعدية فيما بعد.

يتساءل المتقاعدون عن مصير رواتبهم التقاعدية التي جمعت من أجورهم ومن تعبهم منذ بداية التوظيف وحتى التقاعد، ولم تجمع هذه المبالغ من جيب الحكومات، لذلك لا يحق للحكومات أن تتلاعب بمصير المتقاعدين بهذا الشكل. خاصة وأن هذه الفئة الاجتماعية تحتاج بشكل دائم إلى مصاريف طبية وصحية، وبدلاً من استمرار حرمانهم

من الرواتب، يجب العمل على زيادة هذه الرواتب بحيث تكفي لحماية المتقاعدين صحياً وغذائياً على الأقل. إلى متى سيستمر حرمان المتقاعدين في الحسكة من رواتبهم التقاعدية؟ وخاصة في ظل الوضع الحالي في المحافظة، والذي يختلف عن الوضع في بقية المحافظات. ويأمل المتقاعدون أن تصرف رواتبهم في القريب العاجل، وخاصة في ظل الأوضاع المعيشية التي تتدهور يوماً بعد يوم وفي ظل الضغوط الاقتصادية التي تزداد على كاهل المتقاعدين باستمرار.

إن رواتب المتقاعدين هي حقوق مصانة قانونياً، وليست منة من أحد، ويجب إيجاد حل عاجل لهذه القضية التي إن استمرت ستحمل المزيد من الآثار الاجتماعية السيئة لهذه الشريحة التي أصبحت في مهب الريح منذ ثلاثة أشهر. فهل تصرف رواتبهم قريباً؟ أم تنضم هذه القضية إلى جملة القضايا العالقة في البلاد؟

لماذا يرفضون الإجازة القسرية



لعدم القبول بقرار الإجازة المأجورة؛ أهمها نهج الخصخصة الذي يستمر تداوله والتصريح به، بل انتقل للتطبيق ببعض القطاعات بعد قرار الحكومة الأخير بوضع عشرات المعامل على قائمة الاستثمار وهذا ما جعل العاملين بها يخشون ذلك ويرون بأن قرار إرسالهم للمنزل ليس إلا للتخلي عن هذه المنشآت وبالتالي التخلي عنهم لاحقاً وبأبسر الطرق.

إقصاء العمال أسوأ الأفعال

من الجوانب التي ظهرت بطروحات العمال الراضية للإجازة المأجورة هي الجوانب المعنوية؛ فارتباطهم بوظائفهم وأماكن عملهم وارتباطهم الاجتماعي ضمنها له قيمة معنوية كبرى، وأبلغ مثال لذلك عشرات التعليقات التي خرجت على وسائل التواصل الاجتماعي، المعبرة عن عدم قبولهم لأخذ رواتبهم دون عمل وبأن كرامتهم لا تسمح بذلك، بل هم راغبون بالعمل والبناء والاستمرار والقيام بواجبهم الوطني والمهني، وبأن قدرتهم على النهوض بواقع عملهم رغبة طال انتظارها وهم طامعون باستثمار هذه الفرصة لتغيير واقع منشاتهم ومعيشتهم أيضاً، خاصة مع الآمال بانفراجات تدريجية بالواقع الاقتصادي مما سينعكس على قيمة أجورهم وبالتالي وضعهم المعيشي اللاحق.

إن أي إقصاء لرأي العاملين بالقطاع العام، وعدم مشاركتهم بصناعة القرار، كما حدث وما زال يحدث، هو عين الخطأ، وسيؤد نتائج وتداعيات كارثية على القطاع العام وعامله معاً، وعلى السلطة أيضاً، وهذا ما يجب على النقابات التنبيه له والإسراع بالانخراط بالقرار، وحماية القطاع العام وعمله وموظفيه. ورغم كل ما يعانيه القطاع العام من تدهور تهالك ما زال به الخير المتمثل بعمال لا مثيل لهم بالعزيمة والخبرة والروح الوطنية العميقة.

القطاع الإنتاجي ومثله في القطاعات الخدمية وأخرها القطاع الصحي تحت بند غير فعال والذي أصبح حديث الشارع بالأسبوع الأخير نظراً لخروج الاحتجاجات في أكثر من محافظة ومدينة سورية ولعدة أيام متتالية وصرح بعض المسؤولين وهم يعيرون عن استغرابهم من هذه الاعتراضات فهي على حد قولهم «إنما هي إجازات مأجورة توفر عليكم الوقت وأجار المواصلات، شو بدكم أحسن من هيك؟ ونحن خلال هذه الأشهر سنقيم واقع المنشآت والمديريات ومن نحتاجه سنعينه لعمله ومن لا نحتاجه سنعيد توظيفه في أماكن شاغرة حتى لو كانت خارج مملكتنا لأننا نريد أن يكون فعالاً»، وطبعاً لم يكن لهذا التصريحات وقع إيجابي عن العاملين في معظم القطاعات مما أثار استغراب المسؤولين وحتى بعض النقابات دون أن يعلموا حقيقة الموقف العمالي بهذا الخصوص.

الخوف من الخصخصة

تعددت أسباب رفض هذه القرارات والمبررات والتصريحات عن العاملين التي طالتهم هذه القرارات ولكنها تطابقت ببعض الجوانب؛ أولها الخشية من تجاوزات قانونية كونهم يرون عدم قانونية الإجازات لعدم ورودها بقانون العاملين الأساسي وبأنه في حال تغييرهم عن عملهم لمدة تتجاوز 15 يوماً يجعلهم بحكم المستقلين وبالتالي يعتبرون أن هذا فخ قانوني لا يريدون الوقوع فيه ورغم أن بعض القانونيين أقرروا بأنها ما دامت إجازة مأجورة وصادرة بقرار فهذا ينطبق عليه قانونياً وجودهم على رأس عملهم ولا يعتبرون غائبين، لم يسبب لهم القناعة والارتياح الكافي، وأما ثانياً عدم الثقة بالوعود التي ضمنت عدم فصلهم كونهم لمسوا التخييط والفوضى بإصدار القوائم ثم تعديلها أو تغييرها للفصل ببعض المؤسسات، وكان هناك دواعٍ جوهريّة

منذ أن بدأت قرارات الحكومة المؤقتة بالصدور تبعاً لم يكن أحد يتخيل، حتى المتشائمين منهم، هكذا قرارات لا من حيث الكم ولا النوع، ولا من حيث الآليات والمعايير. والطامة الكبرى كانت بسرعة اتخاذها وعدم قانونية إجراءاتها. وذلك رغم التمهيد الإعلامي الكبير والكتيف لها، الذي ارتكز على عناوين عريضة غير محددة أو واضحة، وكأنها قوالب جاهزة صادرة عن فئات ذاتية ممزوجة بتصورات بعيدة عن الواقع بحد ذاته، مثل إعادة الهيكلة ومكافحة الفساد والتخلص من النزهل، وبأن ثلث موظفي قطاع الدولة وهميون وهم عبارة عن فائض... الخ. وأصبحت هذه العناوين مبررات وذرائع لإطلاق مئات القرارات المتتالية بحق مئات آلاف الموظفين والعمال العاملين في القطاع العام الحكومي وبجميع القطاعات من عمال المطاحن حتى أطباء الأعصاب والمهندسين. ورغم التراجع عن بعضها أو تعديلها هنا أو هناك فإنها لم تفلح في إصلاح مساندها الكبرى، بل عبرت عن افتقارها للصواب لافتقادها للمعايير والشرعية القانونية لأنها انطلقت من أهداف عامة وعناوين غير مدروسة وغير واقعية على مبدأ «منقطع الأصابع بعدين نعددها».

إن أي إقصاء لرأي العاملين بالقطاع العام وعدم مشاركتهم بصناعة القرار كما حدث وما زال يحدث هو عين الخطأ وسيؤد نتائج وتداعيات كارثية على القطاع العام وعامله معاً وعلى السلطة أيضاً

وثبتت أركان وظيفته وفساده المعروف من قبل زملاءه، وهذا لم يكن ليحدث لو ارتكزت تلك القرارات على معايير وآليات قانونية ومهنية مدروسة وعلمية، وإن قيل بأن هذه القرارات كانت نتيجة تقييم، فلا يخفى على أحد بأن ما سمي بالتقييم الذي أجري شكلياً ببعض الأماكن لا يشبهه بشيء سوى بالمسمى، فلا لجان مؤهلة للتقييم ولا معايير عامة واضحة ومعظم من كان قائماً على التقييم يحتاج بحد ذاته لتقييم ومراجعة، لذلك وجب على الحكومة الحالية أو القادمة تجميد جميع قرارات الفصل وعدم تجديد العقود، وتشكيل لجان مختصة تضم التنظيم النقابي وخبراء حقوقيين وإداريين ومهنيين يضعون بنوداً علمية لتقييم الأداء خلال العمل، وهو شرط أساسي له لا أن يجري وهم في منازلهم ينتظرون نتائج أقل ما يقال عنها بأنها فوضوية ومزاجية وغير علمية.

خشية العمال نابعة من وعيهم

من أكثر القرارات صدوراً كان قرار الإجازة المأجورة لمدة ثلاثة أشهر على الراتب الحالي والتي طالت عشرات الآلاف من العمال في

هاشم يعقوبي

اختلفت القرارات الصادرة وتم تصنيفها من قبل العمال بعد صدورها، منها ما سمي بكف اليد وهناك الفصل وعدم تجديد العقود، والإجازات القسرية المأجورة، وهناك أيضاً قرارات تجديد العقود لمدة شهر أو شهرين أو ثلاثة وفق الحاجة على حد قولهم، ولدينا أيضاً التقاعد المبكر لمن أتم 25 سنة. وأغلب هذه القرارات خرجت بشكلها الأول شفهيّاً عبر التبليغ المباشر أو عبر «الواتساب» وتم تدارك ذلك بالأشهر والأسابيع اللاحقة وخرجت القوائم المروسة بأسباب القرار والجهة المصدرة للقرار ومبرراته، التي ارتكزت بغالبيتها على مواد انتقائية من قانون العاملين، أو وفق مقتضيات الحاجة وقرارات حكومة تصريف الأعمال التي شرعتها لنفسها. لا يمكن إنكار أن بعض القرارات الكليّة وخاصة بكف اليد والفصل قد أصابت بعض الموظفين الفاسدين والوهيين، أو كما تم تسميتهم بالأشباح، لكن ذلك لا ينبغي بل يؤكد الخسائر الجانبية الكبرى المتمثلة بذهاب الصالح بجزيرة الطالح بل إن هناك قرارات أطاحت بالصالح وأكرمت الطالح

جولة في صحف الكيان...



استمرت «إسرائيل» خلال السنوات الأربع عشرة الماضية، بقصف نقاط مختلفة في سورية، بذريعة استهداف نقاط يتواجد فيها عناصر إيرانيون أو تابعون لإيران. واتضح بعد 8 كانون الأول، ومع خروج القوات الإيرانية أو المرتبطة بإيران كافة، أن الأمر هو فعلاً ذريعة، لأن ذرائع جديدة جرى تصنيعها سريعاً لمواصلة القصف والتخريب، بينها «الحد من النفوذ التركي»، و«تأمين الحدود ضد الخطر الإرهابي» وإلى ما هنالك من ذرائع.

مركز دراسات قاسيون

ما يكفي من الوعي والوطنية لتجاهل هذا الخطاب ومعرفة أهدافه الخبيثة.

جولة على بعض المقالات والدراسات

لمحاولة فهم ما يريده الصهيوني، نتناول هنا بعض المقالات والدراسات التي نشرتها جهات إعلامية «إسرائيلية» حول سورية وما يحصل في سورية، وفي المنطقة بشكل عام. وضمن الجولة التي سنقوم بها هنا، سنعرض اقتباسات طويلة نسبياً من هذه المقالات قمنا بترجمتها عن العبرية والإنكليزية لوضع القارئ في صورة ما يتم قوله في وسائل إعلام الكيان، وسنترك الاستنتاجات السياسية للقسم الأخير من هذه المادة.

نشر موقع «قناة N12» في 23 شباط الماضي **مقالة** بعنوان «فرصة نادرة: الطريق إلى اتفاقات تاريخية مع لبنان وسورية». تقول المقالة: «الاضطرابات التي هزت الشرق الأوسط في نصف السنة الأخيرة خلقت واقعاً جديداً غير مسبوق على الحدود الشمالية لدولة إسرائيل. وفي الوقت الذي نأمل، جميعاً، بالتطبيع مع السعودية، من المحتمل جداً أن توجد على الحدود الشمالية إمكانية حقيقية للتوصل إلى تسوية للعلاقات بيننا وبين لبنان وسورية، تكون استمراراً لاتفاقات وقف الأعمال العدائية، والحد من المواجهة بصورة كبيرة. إذا تصرفنا بصورة صحيحة، فمن المحتمل أن نصل، لاحقاً، إلى اتفاقات سلام كاملة... ويتعين على لبنان، وعلى

سورية، أن ينفصلا (Decoupling) عن المشكلة الفلسطينية، وترك قيادة الموضوع الفلسطيني للسعودية... في سورية، انهيار نظام الأسد... وحل محله نظام معاد لإيران، وللمحور الشيعي، ووجوده يجعل من الصعب على إيران ترميم حزب الله، والتمركز من جديد في الأراضي السورية، أو التدخل في لبنان من هناك. لقد فهمت دول الخليج، بزعامة السعودية، الفرصة الكبيرة الناجمة عن خسارة السيطرة الإيرانية في سورية، وهي تتسابق على النفوذ في هذه الدولة، ويجري هذا من خلال استغلال حاجة الكبيرة للنظام الجديد في دمشق، ولرئيسه أحمد الشرع، إلى المساعدة من أجل إعادة بناء الدولة المدمرة، بعد أكثر من عقد ونصف من الحرب الأهلية».

ويضيف المقال: «النقطة المفتاحية في التأثير في سورية هي مسألة إعادة إعمار الدولة التي ستكلف مئات المليارات من الدولارات. فالنظام الجديد بحاجة ماسة إلى دول الخليج، وفي طبيعتها السعودية، الدولة الأولى التي زارها أحمد الشرع... بناءً على ذلك، فإن سلوك الشرع حيال الغرب ودول الخليج تمليه الحاجة إلى الموارد من أجل إعادة الإعمار... الشرط المباشر للبدء بإعادة الإعمار في سورية هو إزالة عقوبات قيصر الأميركية. ومن أجل هذه الغاية، يوجّه الحاكم الجديد في سورية رسائله ونشاطه الدبلوماسي نحو واشنطن «التي يمر الطريق إليها من القدس»... هناك خلاف على هضبة الجولان، وأعلن النظام الجديد في سورية أنه لن يتخلى عنها، حتى لو كان الموضوع غير مطروح اليوم على جدول أعماله».

ويضيف: «تملك إسرائيل، من خلال الولايات المتحدة ودول الخليج، أدوات ضغط كثيرة على النظام الجديد في سورية- موارد لإعادة الإعمار وإلغاء العقوبات الأميركية، التي يمكن اشتراط الحصول عليها من خلال طرح مطالب أساسية على النظام الجديد في دمشق. إنها

نوع من «شروط اللجنة الرباعية» المطلوبة من سورية، والتي يجب تحديدها بدقة ووضع النظام الجديد في سورية موضع اختبار؛ ومن بينها ألا تشكل سورية تهديداً عسكرياً لجيرانها، وألا تكون ملجأ «للإرهاب»، وأن تعترف بالاتفاقات السابقة، وألا تسمح بتمركز المحور الإيراني، وأن تسيطر على حدودها وتحمي الأقليات... في سورية، النظام الجديد ملتزم بإبعاد إيران عن الدولة، والذي سيكون مشغولاً في المستقبل بإعادة الإعمار، غير معني بالدخول في مواجهة مع إسرائيل، ويعتبر العودة إلى تطبيق اتفاق فصل القوات إنجازاً. لذلك، يمكن التوصل معه إلى اتفاقات بشأن وقف الأعمال العدائية، على أساس مبادئ متفق عليها، وفوائد أميركية».

نشرت «يديعوت أحرونوت» في 25 شباط الماضي **مقالة**، قال الكاتب في بدايتها: إن الفشل يوم 7 تشرين الأول 2023 «أدى إلى استراتيجية جديدة- حتى ضد الدول التي تتمتع إسرائيل بسلام قوي معها. تتضمن الخطة 3 أنظمة دفاعية، على حدود غزة ولبنان وسورية؛ بؤر استيطانية وعقبات على الأراضي الإسرائيلية، و«نظام دفاع أممي» على أراضي العدو، ومطالبة بنزع السلاح من المناطق المهتدة». حول الجانب السوري، تطرق الكاتب إلى قول نختياهو: إنه طلب «إخلاء جنوب سورية من قوات النظام الجديد بشكل كامل».

يتحدث الكاتب عن تفاصيل الخطة، وهي «نظام دفاع بري من ثلاث طبقات. سيكون النظام الدفاعي الأول داخل الأراضي الإسرائيلية، وسيشمل مواقع دائمة، وعائقاً أرضياً بما في ذلك سياج وأو جدار، وأجهزة استشعار مختلفة لمراقبة الحدود، بالإضافة إلى نظام لمسارات الحركة السريعة، وقوات الاحتياط، ومكونات الدفاع الجوي والمدفعية... وسيكون النظام الدفاعي الثاني... داخل أراضي العدو... فيما يتعلق بسورية... المنطقة العازلة

جرت توغلات

«إسرائيلية» داخل الأراضي السورية وما زالت مستمرة حيث انتهكت بشكل صارخ اتفاق فك الاشتباك لعام 1974 واستمرت في الزحف وراء خطوط الاتفاق

قبل حوالي أسبوعين، قصف الكيان مواقع في درعا وفي الكسوة جنوب العاصمة دمشق، وصرح آنذاك وزير دفاع الكيان، كاتس، كما ورد في **مقالة** في «جيروزيليم بوست»، بأن «القوات الجوية تنفذ حالياً ضربات قوية في جنوب سورية في إطار سياستنا الجديدة لنزع السلاح في المنطقة، ولن نعرض أمن مواطنينا للخطر، وأي محاولة من قبل قوات النظام السوري والمنظمات الإرهابية للتمركز في المنطقة الأمنية في جنوب سورية سيتم الرد عليها بالنيران»، وأضاف قائلاً: «لن نسمح للجنوب السوري أن يصبح جنوب لبنان».

علاوة على ذلك، جرت توغلات «إسرائيلية» داخل الأراضي السورية وما زالت مستمرة، حيث انتهكت بشكل صارخ اتفاق فك الاشتباك لعام 1974، واستمرت في الزحف وراء خطوط الاتفاق، مضيئة بذلك المزيد إلى الأراضي السورية التي احتلتها منذ عام 1967. تزامنت هذه الممارسات الاحتلالية مع تصريحات لمسؤولين «إسرائيليين» ومنهم رئيس وزراء الكيان، يحاولون من خلالها زرع الانشقاقات وإحداث زعزعة مجتمعية في صفوف الشعب السوري على أسس طائفية ودينية، بما فيها تصريحات عن قلقهم على «الأقليات» في سورية واهتمامهم بحماية طوائف معينة، الأمر الذي لم يلق أصداءً لدى الشعب السوري، الذي أظهر بجله الأعمق

واستنتاجات



دولية لإعادة إعمار سورية تحت قيادتها. ومن وجهة نظر إسرائيل، تهدف الفكرة إلى الحد من مخاطر الاحتكاك العسكري بينها وبين سورية، وتقيد دور تركيا في الآلية الدولية، وبالتالي، تعظيم فوائد مشاركتها وتقليص المخاطر الكامنة فيها؛ والحد من مخاطر تجدد النفوذ الإيراني في سورية».

ويقترح الكاتب «إنشاء آلية دولية بقيادة الولايات المتحدة وبمشاركة تركيا ودول الخليج- السعودية والإمارات وقطر- مصر والأردن ومجموعة الدول الثلاث- فرنسا وألمانيا وبريطانيا- ودول عربية أخرى، والأمم المتحدة وأي دولة أخرى- بما في ذلك روسيا- ترغب في اعتماد المبادئ الأساسية «الشروط المرجعية» لآلية المقترحة لتشكيل سورية واستقرارها». وينوه الكاتب أنه «من المرجح أن يؤدي انخراط إسرائيل في الآلية المقترحة إلى فشلها مسبقاً، ولذلك فمن المهم أن تكتفي إسرائيل بطرح الفكرة على الإدارة الأمريكية والعمل معها لتأمين مصالحها الحيوية».

ويضع الكاتب الأهداف التالية للمبادرة «لتعزيز عدد من الأهداف المهمة للأمن القومي الإسرائيلي: استقرار سورية والحد من مخاطر الاحتكاك العسكري بينها وبين إسرائيل؛ وتعظيم فوائد تدخل تركيا في سورية، والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها إسرائيل؛ والحد من مخاطر تجدد نفوذ إيران وترسيخ وجودها في سورية؛ إضافة إلى ذلك، فإنها تشكل خطوة مهمة في إطار تحرك أوسع نطاقاً لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، في الأيام التي أعقبت الحرب المتعددة القطاعات ضد إسرائيل».

وبعد الكاتب الفوائد لكل من الجهات المقترحة، ومن السهل فهم أن الفوائد لسورية نفسها هي فعلياً الإغراء التي سيتم استخدامها لتقديم

الميداني الذي كان موجوداً على خط الحدود. ويجب أن نثبت للسكان المحليين وللشرع وشعبه في دمشق أنه ليست هناك نوايا توسعية، وأن إسرائيل مهتمة أيضاً بتسيج جديد من العلاقات مع سورية، وإن كانت مضطرة إلى اتخاذ إجراءات دفاعية».

نشرت «بيبيعوت أchronوت» **مقالة** في 1 آذار بعنوان، «سورية حضان طروادة التركي»، ويقول فيها الكاتب: «الساحة التي كانت تسيطر عليها ميليشيات مدعومة من إيران، تشهد اليوم بروز قوات جديدة من تنظيمات متطرفة تسيطر عليها تركيا وتدعمها، وهذه القوات تدفع بميزان القوى الإقليمي نحو مستقبل غير واضح، يمكن أن يشكل خطراً أكبر من الخطر الإيراني الذي تعيش إسرائيل في ظلّه منذ عشرات الأعوام. ويسرع رجب طيب أردوغان مساعيه من أجل إعادة صوغ الشرق الأوسط، حسبما تراه تركيا، وتجد إسرائيل نفسها في مواجهة تهديد جديد محتمل على حدودها الشمالية. وكلما تصاعد النفوذ التركي في سورية، وعززت أنقرة علاقاتها مع التيارات الإسلامية، كلما تصاعدت هذه المخاوف». ويخلص الكاتب إلى أن «الصراع على النفوذ في سورية لم ينته بعد، لكن مع ازدياد طموحات أردوغان واستمرار دعمه للفصائل الإسلامية في سورية، يبدو أن المنطقة تتجه نحو تصعيد جديد يمكن أن يصل إلى قلب النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني».

نشر «معهد دراسات الأمن القومي» في 4 آذار **ورقة** سياسية يقترح الكاتب فيها آلية دولية لاستقرار وتشكيل سورية الجديدة، لأنه وفق قوله: «في أعقاب صعود النظام الإسلامي في سورية، بدأ واقع جديد يفرض على إسرائيل مخاطر وفرصاً في الوقت نفسه»، ويقترح أن «تتقدم الإدارة الأمريكية بمبادرة لإنشاء آلية

إلى اتفاقيات أبراهام، يتعين على إسرائيل أن تتصرف بحذر، والنقطة الرئيسية في ذلك هي: عدم القيام بما ليس ضرورياً! لقد انفتحت فرص جديدة مع كل من دمشق وبيروت، لكن قطف الثمار يتطلب صبراً وحذراً كبيرين... إن الاعتقاد السائد في دائرة الرئيس دونالد ترامب بأن سورية ولبنان جاهزان للانتقال إلى علاقات سلمية مع إسرائيل ينجح في تشويه تفكير بعض الأشخاص... يجب أن نرى الأمور كما هي دون تضخيمها بأمل وأوهام كاذبة. صحيح أن هناك فرصة لتغيير بنية العلاقات مع الجارتين إلى الشمال، لكن في المستقبل المنظور لا يستحق الأمر البحث عن تحول كامل». ويضيف الكاتب بأن رسائل أمريكا «للحكومة الجديدة في سورية: من الأفضل أن تتخلوا عن نهج الرئيس بشار الأسد تجاه إسرائيل، وأن تنفضوا عن «مخبر المقاومة» وتبحثوا عن طريق إلى تفاهات جديدة، حتى لو لم تكونوا مستعدين للتطبيع الكامل، حتى في اليوم التالي لقيام السعوديين بذلك».

ويضيف الكاتب، أن «الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع لم يعد يتحدث عن «الكيان الصهيوني»، بل عن «دولة إسرائيل». ونادراً ما يدين هجمات القوات الجوية على مخازن الأسلحة المتبقية من النظام السابق وحزب الله. بل إنه يتهرب من إدانة النشاط الإسرائيلي عبر حدود مرتفعات الجولان». ومن الجدير بالذكر أن هذه المقالة أتت قبل القمة العربية الطارئة الأخيرة.

وحول التوغل الجديد في الأراضي السورية من قبل الكيان، يقول الكاتب: «على إسرائيل أن تؤكد أن هذا إجراء دفاعي مؤقت، وأن تضيف إليه تجديداً فوراً لمشروع حسن الجوار لتقديم المساعدة لسكان جنوب سورية، وأولاً وقبل كل شيء إعادة تشغيل المستشفى

هي منطقة خالية من أي وجود عسكري، إسرائيلي أو سوري... والآن، مع الإطاحة بالنظام السوري لبشار الأسد من قبل هيئة تحرير الشام الجهادية، سارعت إسرائيل إلى دخول المنطقة العازلة والاستيلاء عليها من أجل إنشاء نظام دفاع أمامي لمستوطنات الجولان... في هذه المنطقة، لدى جيش الدفاع الإسرائيلي اتصالات مع السكان، كما أن الوجود على قمة جبل الشيخ السوري له قيمة استخباراتية وعملية مهمة... نظام الدفاع الأممي الثالث... هو نزاع السلاح من المناطق التي تهدد إسرائيل... في سورية، صرح رئيس الوزراء صراحة أنه يطالب بضم مرتفعات الجولان السورية إلى الحدود مع الأردن في الجنوب والشرق إلى ما بعد منطقة السويداء. في هذه المنطقة، يطالب نتنياهو بعدم وجود المنظمة الجهادية التي تسيطر الآن على سورية... وزعيمها أحمد الشرع «الجولاني»... الذي يؤكد صراحة أنه يريد علاقات جوار خالية من العنف مع إسرائيل، لكنه لا يتحدث عن السلام... كما يهددون الطائفة الدرزية التي تعيش في منطقة السويداء، وإخوانهم في إسرائيل قلقون مما قد يحدث في المستقبل، وحالياً يحاول أحمد الشرع تهدئة الدروز وضمهم إلى نظامه، ولكن بما أنهم أقلية تختلف عن التنظيمات السلفية التي تشكل هيئة تحرير الشام فإن الدروز مهددون، وإسرائيل لديها مصلحة في حمايتهم». ويقول الكاتب: إن الهدف الأساسي في سورية هو ضمان عدم وجود الجهاديين الإسلاميين على حدودها، كي لا يتكرر 7 تشرين الأول على هذه الجبهة أيضاً.

مقالة أخرى نشرها موقع «قناة N12» في 27 شباط دفعت باتجاه آخر، حيث يقول كاتبها: «في ظل التفاؤل المفرط من واشنطن، وكان سورية ولبنان مرشحتان للانضمام

يقترح الكاتب آلية دولية لاستقرار وتشكيل سورية الجديدة لأنه وفق قوله «في أعقاب صعود النظام الإسلامي في سورية بدأ واقع جديد يفرض على إسرائيل مخاطر وفرصاً في الوقت نفسه»



المشروع «الإسرائيلي» المسمى «الشرق الأوسط الجديد»، والذي لا يستهدف تقسيم سورية فحسب، بل وتقسيم وتفكيك المنطقة بأسرها بما فيها تركيا، ويعد مشروع بقاء بالنسبة للكيان، في ظل التغيير العاصف في ميزان القوى الدولي والانكفاء الأمريكي المتسارع. والثاني: هو مشروع تشكل تركيا جزءاً منه فحسب، هو مشروع يضم روسيا والصين وعدداً من الدول العربية الأساسية، ومصالحته هي بالصد من المشروع الأول، أي أن مصالحته هي في استقرار سورية ووحدتها كدعامة في استقرار المنطقة ككل، لكسر حاجز التوترات الأمنية بين آسيا وأوراسيا، والذي شكل محور عمل أساسي للدول المحيطة «الولايات المتحدة وأوروبا الغربية» طوال 4 قرون مضت.

ثالثاً: الإصرار على استخدام توصيف الإرهاب، الغرض منه هو وضع السلطات في دمشق تحت ابتزاز مستمر من جهة، ولكن من جهة أخرى استخدامه كأداة في تفعيل التناقضات الثانوية ضمن سورية، وخاصة ذات الطابع الطائفي والديني، على أمل الدفع نحو مزيد من الدماء ونحو خراب شامل يقطع الطريق على أي استقرار ممكن.

رابعاً: محاولة تأطير أدوار اللاعبين الدوليين بشكل مسبق، بحيث تكون قيادة دفة العمليات في واشنطن وتل أبيب، يكشف بوضوح عن قلق الكيان من جملة التفاهات الجارية في الشرق، بين روسيا والصين ودول عربية أساسية وتركيا وحتى إيران... هذه الدول بمجموعها تشكل الإطار الطبيعي للعلاقات الدولية التي يمكن لسورية أن تكون موحدة وأمنة ومستقرة بالاستناد إليها. ولذا يبذل الكيان جهوداً كبيرة في تفعيل سياسة العسا والجزرة، عبر الحديث عن اشتراطات محددة لرفع العقوبات، وتفاوض ما عبر الأمريكان، والغرض الأساسي هو كسب الوقت الكافي لإنضاج مخططات التفجير على الأرض.

فروع جديدة لها، وتوحي بأن الأعمال تسير كالمعتاد، ليس كالمعتاد فحسب، بل إنها أقوى من أي وقت مضى... وفي الأسبوع الماضي، افتتحت إسرائيل فرعاً لزيائن جدد. «لن نسمح للنظام الإرهابي الإسلامي المتطرف في سورية بالتمس بالدروز. أعطينا تعليمات للجيش الإسرائيلي بالاستعداد لنقل رسالة تحذير شديدة وواضحة»، أعلن يسرائيل كاتس المعروف بأنه وزير للدفاع. إن حماية الأقليات هي بادرة إنسانية مطلوبة وضرورية ونبيلة، وإسرائيل بارعة في ذلك، والدروز في إسرائيل يشهدون بذلك. لكن الأمر ليس أن هناك في سورية من طلب الحماية من الجيش الإسرائيلي، أو أن وراء هذا التصريح استراتيجية محكمة معينة، لكنه يشكل فرصة لتبرير الوجود العسكري للجيش الإسرائيلي في مناطق جديدة احتلها في سورية». ويحذر الكاتب، «إن إمبراطوريات أكبر من إسرائيل تعلمت الدرس التاريخي المرير: إن الوجود العسكري في مناطق محتلة لا يشكل ضماناً للأمن. فالمحافظة على المركز، وعلى الدولة الأم، وعلى الحصانة، وعلى الاستقرار والازدهار، كلها شروط ضرورية لاستمرار وجودنا».

خلاصات واستنتاجات

أولاً: كل حديث تقدمه وسائل إعلام الكيان عن «استقرار سورية» و«استقلالها»، هو حديث كاذب بشكل مفضوح، تناقضه أفعال الكيان وتصريحات مسؤوليه، ما يجعل هذا النوع من الكلام جزءاً من الآلة الحربية الدبلوماسية «الإسرائيلية» التي تحاول من خلالها تمرير خطتها اتجاه سورية من جهة، وتبرير أفعالها بما فيها التوغل على الأرض والدفع باتجاه الانقسامات الطائفية والدينية.

ثانياً: التناقض بين تركيا والكيان، ظاهر بشكل كبير في مختلف وسائل إعلام الكيان، حده الأدنى هو «التنافس الإقليمي»، ولكن جوهره أبعد من ذلك بكثير، ويتلخص بالتناقض بين مشروعين كبيرين، الأول: هو

وفي المنطقة العازلة، من دون حدود، من أجل الدفاع عن مستوطناتنا والتصدي لأي تهديد. لن نسمح لقوات «هيئة تحرير الشام»، أو الجيش السوري الجديد، بالدخول إلى المنطقة الواقعة جنوبي دمشق». ويضيف، «لم يرد العالم العربي على تصريحات نتنياهو، وحتى الرئيس السوري الجديد أبو محمد الجولاني، امتنع عن الرد بصورة علنية، وتشدّد مصادر سياسية إسرائيلية على أن المقصود تغيير استراتيجي في السياسة الأمنية الإسرائيلية، وخصوصاً إزاء الدول العربية التي لم توقع اتفاقات سلام معها، مثل: سورية ولبنان. وتستعد إسرائيل لمنع أي خطر يهدد مصالحها الأمنية، بعد تغيير النظام في سورية، وبعد تدخل تركيا في المنطقة، والتي تنوي السيطرة على سورية، بحسب هذه المصادر، على غرار السيطرة الإيرانية خلال حقبة بشار الأسد».

ووفق المقالة، «تشير مصادر أمنية إسرائيلية إلى أن كلام نتنياهو بشأن منع دخول الجيش السوري الجديد إلى جنوب دمشق، يدل على الشكوك الإسرائيلية في أن القوة التي ستتمركز، ستتمركز، في الأساس، على «إرهابيين» جهاديين من تنظيم «هيئة تحرير الشام»... وإسرائيل لا تثق بالجولاني، وترى فيه شخصية تحاول الترويج أنها معتدلة، بينما لا يزال الجولاني يتمسك بأيدولوجيا جهادية، ويعتمد على مساعدة تركيا من أجل ترسيخ حكمه. رداً على هذه المخاوف، تعمل إسرائيل على تعزيز حلفائها الدروز في جنوب سورية... ويحتفظ الدروز بقوة عسكرية، وترى فيهم إسرائيل شركاء استراتيجيين. ويشكل تعزيز الحلف مع الدروز في سورية ركيزة مهمة في تعزيز روابط الدم مع الطائفة الدرزية في إسرائيل، ويعتبر مصلحة أمنية عليا».

تقول **مقالة** نشرها موقع «هآرتس» في 5 آذار الجاري، «تبدو إسرائيل، أكثر فأكثر، أشبه بسلسلة متاجر تديرها إدارة فاسدة، وتتسبب بتدهورها إلى الهاوية، لكنها تواصل فتح

سورية التنازلات، ومن بين هذه «الفوائد» ما هو متعلق بإعادة الإعمار والاعتراف الدولي، وكذلك «ضمان سيادة واستقلال سورية»، ما يعني أن الكاتب يقول ضمناً: عدم الانصياع لما تريده هذه الدول - أو بالأحرى «إسرائيل» وأمريكا - سيكون له تبعات على سيادة واستقلال سورية.

أما الفوائد للكيان نفسه، فتشمل «الزيادة من احتمالات إعادة تأهيل واستقرار سورية المستقبلية المعتدلة، التي لا تشكل تهديداً عسكرياً لإسرائيل، ولا تصبح منطقة تنطلق منها التهديدات تجاه إسرائيل»، ويحذر من السلبيات، وعلى رأسها، أنه «من الممكن أن يطالب بعض أعضاء الالية بإدراج قضية الجولان والقضية الفلسطينية ضمن المبادئ الأساسية للالية، وهذا الاحتمال يتطلب التنسيق الوثيق لإحباطه مع الولايات المتحدة، بصفتها رئيسة الالية».

ويوصي الكاتب «ببدء الحوار مع إدارة ترامب على الفور بهدف إقناعه بقيادة إنشاء آلية دولية لتشكيل واستقرار سورية، ولأن الرئيس لا يولي أهمية كبيرة لسورية وأجندته مخصصة بشكل أساسي للقضايا الداخلية. ويجب التأكيد على أن هذا الاقتراح هو ركيزة العملية الاستراتيجية الشاملة التي يقودها الرئيس لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وإنشاء بنية أمنية إقليمية، واحتواء وإضعاف إيران، وتعزيز التطبيع السعودي الإسرائيلي».

نشر «مركز القدس للشؤون العامة والسياسية»، قبل أيام **مقالة** بعنوان «إسرائيل تعيد رسم حدودها مع سورية ولبنان»، وتبدأ المقالة بما قاله نتنياهو في 23 شباط في خطاب له في حفل تخريج دورة ضباط حربيين، حيث قال: «إننا نطالب بنزع كامل للسلاح من جنوب سورية، وبعدم وجود قوات من النظام الجديد هناك، ولن نتساهل مع أي تهديد يوجه إلى الطائفة الدرزية في جنوب سورية... ستبقى قوات الجيش الإسرائيلي في سورية، وفي جبل الشيخ،

البسطات في أسواق دمشق... الحاجة المعيشية وغياب التنظيم



شهدت أسواق دمشق، ولا سيما سوق الصالحية، ازدياداً ملحوظاً في انتشار البسطات، حيث أصبحت أكثر كثافة وعدداً، ما يعكس واقعاً اقتصادياً متزامناً تعيشه فئات واسعة من المواطنين.

ويعود هذا التزايد إلى قلة فرص العمل، خاصة بعد قرارات الفصل التعسفي من الوظائف العامة في الجهات الحكومية، مما دفع الكثيرين إلى البحث عن مصادر دخل بديلة، وكان العمل في البسطات أحد الحلول المتاحة.

الآثار المترتبة على إزالة البسطات

مع هذا الانتشار المتزايد، بدأت محافظة دمشق بتنفيذ حملات مكثفة لإزالة هذه البسطات، بحجة أنها تعيق الحركة وتسبب ازدحاماً في الأسواق، وتؤدي إلى انتشار المخلفات العشوائية. إلا أن هذه الإجراءات قوبلت بغضب ورفض من قبل أصحاب البسطات، الذين يعتبرون أن هذه التجارة البسيطة هي مصدر رزقهم الوحيد في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة. فبعد كل حملة إزالة وملاحقة ومكافحة من قبل المحافظة تستعيد البسطات عافيتها، لتعود مجدداً إلى الانتشار والتوسع بعد ساعات محدودة ليس إلا، فهي بالنسبة للعاملين عليها فرصة العمل المتاحة ومصدر رزقهم الوحيد!

كان لهذا القرار وجهان متناقضان: الأول إيجابي إذ عاد السوق إلى حالته المنظمة، ما أدى إلى تسهيل حركة المارة والتسوق، كما استعاد أصحاب المحال مساحتهم التجارية دون تأثير المناقصة غير المنظمة للبسطات.

والثاني سلبي حيث وجد أصحاب البسطات أنفسهم فجأة بلا عمل، وبالتالي بلا مصدر دخل يعينهم على تحمل تكاليف الحياة، مما قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع المعيشية لديهم. الجدير بالذكر أن بعض البسطات لم تكن عائدة فقط لأشخاص عاطلين عن العمل، بل كانت مملوكة من قبل أصحاب محال تجارية داخل السوق، يستخدمونها كوسيلة إضافية لزيادة مبيعاتهم، ما يضيف بعداً آخر إلى المشكلة.

نحو حلول عادلة ومتوازنة إن قضية البسطات ليست محصورة بسوق الصالحية بدمشق فقط، فهي ممتدة ومتسعة في كل الأسواق والشوارع وعلى النواصي في الأحياء، وهي على ذلك تحتاج إلى حلول تنصف العاملين عليها، دون أن تكون مصدراً للازدحام والفوضى.

أحداث سوق الصالحية... تصعيد ومواجهة

أدى الضغط المتزايد من قبل المحافظة لإزالة البسطات إلى تصعيد في سوق الصالحية، حيث اندلعت مشكلة بين أصحاب البسطات، استخدمت فيها الأسلحة البيضاء، وأسفرت عن تسجيل إصابات. وعلى إثر ذلك، قرر أصحاب المحال التجارية في السوق إغلاق محالهم احتجاجاً، مطالبين

وتتكرر بداية الحلول على ما يلي: تخصيص أماكن منظمة للبسطات في أسواق شعبية مهيأة لاستيعابها، بحيث تضمن للعاملين استمرار مصدر رزقهم دون الإضرار بالمحال التجارية أو المارة. إصدار تصاريح مؤقتة لأصحاب البسطات، مع فرض رقابة على الالتزام بالنظافة وعدم التعدي على الأرصفة أو الممرات. تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم قروض ميسرة وتحفيز أصحاب البسطات على الانتقال إلى العمل ضمن محلات تجارية منظمة.

تنشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي، واستقطاب المستثمرين والاستثمارات التي تشغل المزيد من الأيدي العاملة بالمجالات الصناعية والخدمية والتجارية. فمشكلة البسطات في دمشق وغيرها من المحافظات والمدن واحدة من القضايا التي تعكس التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد، وهي بحاجة إلى حلول شاملة تأخذ بعين الاعتبار حقوق البائعين، وحاجة الأسواق إلى التنظيم، مع ضمان عدم تفاقم البطالة والفقر في المجتمع.

فلاشاً: بعد كل حملة إزالة تستعيد البسطات عافيتها لتعود إلى الانتشار بعد ساعات محدودة ليس إلا فهي بالنسبة للعاملين عليها فرصة العمل المتاحة ومصدر رزقهم الوحيد

استئناف خدمات التأمين الصحي خطوة بالاتجاه الصحيح ولكنها غير كافية



وليس مجرد قطاع اقتصادي يدور حول تحقيق التوازن المالي للشركات وضمان أرباحها! فقرار تجريد الحسابات ووقف الخدمات الطبية لم تتأثر به شركات التأمين، حيث كان المؤمن عليه هو الحلقة الأضعف الذي دفع ضريبة ذلك من صحته ومن جيبه، وعلى الحكومة التي أوقفت خدمات التأمين الصحي خلال الأشهر الفائتة أن تعمل على تعويض المرضى المؤمن عليهم عن هذه الفترة باعتبار ذلك حقاً لهم، مع ضمان حسن استمرار تقديم هذه الخدمات وعدم توقيفها مستقبلاً.

تعويض المؤمن عليهم عن الأشهر التي لم يتلقوا فيها خدمات طبية، سواء من خلال تمديد فترة التأمين أو تقديم مزايا إضافية لهم.

مسؤولية الحكومة

إن قرار استئناف خدمات التأمين الصحي خطوة إيجابية لكنها غير كافية، ولا بد من اتخاذ إجراءات أكثر شمولية لضمان حقوق المرضى المؤمن عليهم، وليس فقط ضمان استمرارية عمل شركات التأمين. فالتأمين الصحي يجب أن يكون خدمة تحمي صحة المواطن أولاً،

يعتبر التأمين الصحي من القطاعات الحيوية التي يجب الحفاظ عليها، ليس من أجل استمرار شركات التأمين فقط، وإنما لضمان حقوق المؤمن عليهم أولاً. فأي قرار يتخذ يجب أن يراعي ما يلي: شمولية الخدمات الصحية بحيث تغطي جميع الحالات المرضية وليس فقط جزءاً منها. تسديد كامل مستحقات مزودي الخدمات الصحية لضمان استمرار تقديم خدمات طبية ذات جودة عالية.

جوهرية لم تتم معالجتها بعد، وأبرزها: الخدمات الصحية المقدمة ما زالت محدودة، فهي لا تشمل جميع أنواع العلاجات والحالات المرضية، فالكثير من المرضى الذين يحتاجون إلى علاجات مكلفة أو مزمنة ما زالوا غير مشمولين بالخدمات بشكل كامل.

عدم تسديد مستحقات مزودي الخدمات بالكامل، فعلى الرغم من أن الهيئة تعهدت بدفع المستحقات حتى نهاية كانون الثاني من عام 2025، إلا أن هناك مستحقات متراكمة لم تتم تسويتها بالكامل، والتأخير في تسديد هذه المستحقات يؤثر سلباً على جودة الخدمات الطبية المقدمة للمؤمن عليهم.

ضيق حقوق المؤمن عليهم خلال فترة التوقف، فتوقف الخدمات الطبية خلال الأشهر السابقة أدى إلى حرمان الكثير من المرضى من حقهم في العلاج، مما تسبب في تفاقم حالاتهم الصحية، فالقرار الحالي لم ينطرق إلى تعويض هؤلاء المؤمن عليهم أو تأمين بدائل لهم عن الفترة التي توقفت فيها التغطية الصحية.

ضرورة إصلاح قطاع التأمين الصحي لضمان حقوق الجميع

أعلنت هيئة الإشراف على التأمين في سورية عن استئناف تقديم خدمات التأمين الصحي في القطاع الخاص، بالإضافة إلى استعادة الخدمات الطبية للأدوية المزمنة، والحالات الإسعافية القلبية، والولادات، وعلاج الأمراض السرطانية للمؤمن عليهم في القطاع العام عبر المؤسسة العامة السورية للتأمين.

كما أكدت الهيئة أنه سيتم تسديد مستحقات مزودي الخدمة الصحية حتى نهاية شهر كانون الثاني 2025.

ويشار بهذا الصدد إلى أن وقف الخدمات الطبية كان بسبب تجميد حسابات قطاع التأمين من قبل حكومة تسيير الأعمال!

عودة الخدمات... ولكن ماذا عن الأشهر السابقة؟

لا شك أن هذا القرار يشكل خطوة إيجابية نحو إعادة تفعيل قطاع التأمين الصحي الذي يعاني من مشكلات متراكمة، ولكنه لا يزال غير كاف من وجهة نظر المؤمن عليهم ومزودي الخدمات الطبية على حد سواء.

فبالرغم من استئناف بعض الخدمات، إلا أن هناك عدة ثغرات

الأمن المجتمعي وضمان الاستقرار في سورية



يمثل الأمن المجتمعي أحد أهم الركائز لضمان الاستقرار في أي دولة، حيث يرتبط بشكل مباشر بتوفير العدالة وضماناتها.

وفي سورية، هناك مخاوف ودلائل من أن بعض الممارسات تحت عنوان العدالة فيها انتقائية، ما يفاقم حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي.

العدالة الانتقالية

حلّ لتحقيق الأمن والاستقرار

على النقيض من العدالة الانتقالية أو الانتقائية، تبرز العدالة الانتقالية حلاً عملياً لتحقيق المصالحة الوطنية وضمان الاستقرار. وتشمل العدالة الانتقالية باختصار ما يلي: المحاسبة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة خلال النزاع، ولكن ضمن إطار قانوني يحفظ حقوق الجميع.

التعويض وجبر الضرر للضحايا وعائلاتهم، سواء مادياً أو معنوياً.

إصلاح المؤسسات بما يضمن عدم تكرار الانتهاكات مستقبلاً.

المصالحة الوطنية، لكونها أحد أهم جوانب الانتقال السلمي، حيث يتم التركيز على التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع السوري.

وبكل اختصار وبعيداً عن الخوض في الكثير من التفاصيل يمكن أن تكون العدالة الانتقالية أساساً مهماً لتحقيق الأمن المجتمعي في سورية، شرط أن يتم تنفيذها بشكل عادل وغير منحاز، وأن تشمل جميع الأطراف دون استثناء.

المؤتمر الوطني العام والاستقرار

في ظل الوضع السوري الحالي، تبرز الحاجة إلى مؤتمر وطني عام يشمل جميع الأطراف السورية، المجتمعية والسياسية دون استثناء أو إقصاء، بهدف:

إيجاد توافق وطني حول مستقبل البلاد، يضمن حقوق السوريين بجميع مكوناتهم السياسية والمجتمعية.

الاتفاق على آليات العدالة الانتقالية والتعامل مع إرث الصراع بطريقة تضمن المصالحة الوطنية واستدامتها.

في الحالة السورية، التي لا تزال تشهد صراعاً معقداً وأثاراً ممتدة للحرب، تبرز الحاجة الملحة لمقاربة شاملة للعدالة، تأخذ بعين الاعتبار تطورات المجتمع السوري وتحدياته الراهنة، خاصة على المستوى الاقتصادي والمعيشي.

كما أن الضغط من أجل عقد مؤتمر وطني عام يمثل خطوة ضرورية نحو تحقيق التوافق الوطني وإرساء أسس مستقبل مستقر.

مفهوم الأمن المجتمعي وعلاقته بالعدالة

يعرف الأمن المجتمعي بأنه حالة الاستقرار والطمأنينة التي يشعر بها الأفراد في مجتمعهم، حيث يكونون محميين من التهديدات الداخلية والخارجية، ويضمن لهم القانون حقوقهم وحرياتهم.

يرتبط الأمن المجتمعي بمبدأ العدالة، والتي تعد أساساً للحكم الرشيد وإعادة بناء الدولة بعد النزاعات، غير أن تطبيق العدالة في سورية يواجه عدة تحديات، خصوصاً مع وجود تصورات وممارسات مختلفة لها.

العدالة الانتقالية

والعدالة الانتقالية في السياق السوري العدالة الانتقالية تقوم على مبدأ العقاب الصارم دون مراعاة لمتطلبات المصالحة الوطنية أو إعادة بناء المجتمع، وغالباً ما تؤدي إلى مزيد من الانقسامات والتوترات، خاصة في المجتمعات الخارجة من النزاعات.

وفي سورية، هناك مخاوف مشروعة تثبتتها بعض الممارسات من أن بعض الأطراف تلجأ إلى هذا النوع من العدالة المشوهة، مما يعمق الشخ بين مكونات المجتمع.

أما العدالة الانتقالية فتعني تطبيق العدالة على فئة دون أخرى، أو محاسبة بعض الأفراد بينما يترك آخرون دون مساءلة، وغالباً ما تستخدم كأداة سياسية لتصفية الخصوم، مما يؤدي إلى غياب الثقة في مؤسسات الدولة والقضاء.

إعادة الإعمار بطريقة عادلة تشمل جميع المناطق المتضررة.

خلق فرص عمل عبر تشجيع الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص.

تحقيق الاستقرار النقدي وضبط الأسواق لمنع ارتفاع الأسعار.

إصلاح مؤسسات الدولة لمكافحة الفساد وضمان عدالة توزيع الموارد.

وضع سياسات اقتصادية واضحة لمعالجة التحديات المعيشية التي يعاني منها السوريون.

البعد الاقتصادي

وأثره على الأمن المجتمعي

لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في سورية دون معالجة التحديات الاقتصادية التي تثقل كاهل المواطنين.

ومن أبرز المشكلات الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار ما يلي:

تذبذب قيمة الليرة السورية ومتغيرات سعر الصرف وتأثيره على الأسعار بشكل كبير.

نقص الموارد ومحدودية فرص العمل، مما يدفع الكثير من الشباب إلى الهجرة أو الانخراط في أنشطة غير مشروعة.

ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم.

استمرار هيمنة اقتصاد الحرب والسوق غير الموحدة، مما يمنع تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة.

بالتالي، فإن أي عملية سياسية في سورية يجب أن تتراقف مع خطط اقتصادية شاملة، تركز على:

المؤتمر الوطني

العام هو الفرصة

الحقيقية والوحيدة

لتوحيد الرؤى

ووضع حلول

واقعية لمشكلات

السوريين وأزماتهم

كلها

سياسة التضييق على أطباء الدراسات العليا في مشفى الأطفال



الآثار الكارثية على الأطفال المرضى

الطبيب الذي يفرض عليه العمل لمدة 36 ساعة دون راحة سيكون معرض لارتكاب الأخطاء، كما أوردنا سابقاً، وضحايا هذه الأخطاء هم الأطفال المرضى بكل أسف.

كذلك فإن قلة عدد الأطباء تعني تراجع مستوى الرعاية الصحية وأن الأطفال لن يحصلوا على الرعاية الكافية، مما يؤدي إلى مضاعفات صحية وتأخير في العلاج.

ومع تناقص عدد الأطباء ستتفاقم أزمة الرعاية الصحية أكثر، وكل ما سبق ينذر بكارثة صحية سيدفع ضريبتها المرضى الأطفال.

انهيار المنظومة الصحية على المدى البعيد

عندما يكون التدريب الطبي في بيئة قاسية وغير مهنية، سينعكس ذلك على جودة وجدوى العملية التعليمية والتدريبية للأطباء الذين سيتخرجون لاحقاً، مما يضعف النظام الصحي بأكمله لاحقاً. وعندما يتم التعامل مع الأطباء

لا يمس فقط الأطباء، بل يمتد أثره السلبي ليشمل الأطفال المرضى، والقطاع الصحي بأكمله.

الآثار السلبية لهذه السياسات

إن إجبار الأطباء على العمل 36 ساعة متواصلة دون راحة هو استنزاف جسدي ونفسي سيؤدي إلى إرهاق شديد، مما يزيد من احتمالية ارتكاب الأخطاء الطبية، بما فيها القاتلة.

وكذلك فإن قلة الأطباء المتاحين، وعدم وجود طاقم تمريضي داعم، سيؤدي إلى تراجع جودة التعلم السريري والتدريب الطبي، مما يؤدي إلى تخرج أطباء غير مؤهلين بشكل كاف.

وهذه القرارات ستدفع الأطباء الشباب إلى البحث عن فرص عمل في الخارج، مما يؤدي إلى نزيف مستمر في الكوادر الطبية، وعندما يتم التعامل مع الأطباء بهذه الطريقة المهينة، سيزداد الإحباط وتراجع الثقة بالمؤسسات الصحية، مما يدفع البعض إلى ترك المهنة تماماً.

في خطوة تعكس تدهور واقع الأطباء المقيمين وأطباء الدراسات العليا، أصدرت إدارة مشفى الأطفال الجامعي بدمشق قرارات مجحفة تزيد من معاناة الأطباء المقيمين، من بينها إلغاء الرواتب إلى أجل غير مسمى، إيقاف الإطعام بعد شهر رمضان، فرض مناوبات شاقة تصل إلى 36 ساعة دون استراحة، وتقليص عدد الأطباء المطلوبين للمشفى إلى 20 طبيباً فقط، مع حرمانهم من الدعم التمريضي والأدوات الطبية الأساسية.

والأسوأ من ذلك، جاء تصريح أحد المشرفين بأن راتب طبيب الدراسات العليا هو «مكرمة وليس حقاً» في إهانة واضحة لمهنة الطب وأهلها.

هذه القرارات القاسية تعكس رسالة واضحة من إدارة المشفى بأن الأطباء المقيمين وأطباء الدراسات هم مجرد أدوات للعمل لا حقوق لهم، وعليهم القبول بالاستغلال دون اعتراض!

ومن المفروغ منه أن هذا التوجه

المرضى وكرامة الأطباء. وإذا استمرت هذه السياسات، فإننا أمام انهيار محتوم في جودة الخدمات الصحية، وهروب جماعي للكفاءات الطبية المتبقية، وتدهور في مستوى الرعاية المقدمة للأطفال المرضى.

والمطلوب ليس إنهاء مثل هذه التوجهات والسياسات فقط، بل الإصلاح الجذري للسياسات التعليمية والصحية الذي يعيد للطبيب حقه في العمل بكرامة، وللمرضى حقهم في رعاية صحية آمنة وعالية الجودة.

كموارد يمكن استغلالها بلا حساب، فإن ذلك يفتح الباب أمام المزيد من الفساد والمحسوبية في قطاع الصحة.

ومع تدهور بيئة التدريب والعمل، سيزداد عدد الأطباء الذين يفضلون الهجرة، مما يجعل البلاد تعتمد على كوادر طبية أقل كفاءة، أو حتى على أطباء أجانب.

الحق والكرامة للطبيب والمريض

هذه القرارات ليست مجرد إجراءات إدارية، بل هي ضرب مباشر لصحة

قرار غير مدروس... منح إجازة مأجورة لـ 589 من العاملين في صحة دمشق



أصدرت مديرية صحة دمشق قراراً يقضي بمنح 589 من العاملين لديها، بمختلف الفئات الوظيفية والتخصصات، إجازة مأجورة لمدة ثلاثة أشهر. ويشمل القرار أطباء، ممرضين، فابلات، معالجين فيزيائيين وغيرهم، ما أدى إلى إغلاق بعض العيادات والأقسام الإسعافية في عدد من المراكز الصحية، والإبقاء على عدد محدود من الكوادر الطبية. فالقرار يحمل تداعيات سلبية خطيرة على القطاع الصحي العام، وعلى الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

كما أن غيابهم عن العمل لفترة طويلة سيؤثر على مهاراتهم المهنية، خاصة في التخصصات التي تتطلب ممارسة مستمرة. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الإجراء قد يكون مقدمة لخفض أعداد العاملين الرسميين في القطاع الصحي العام، مما يثير القلق حول مدى استقرار وظائفهم على المدى الطويل.

التأثير على الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين

يأتي هذا القرار في وقت يعاني فيه المواطنون، وخاصة الغالبية الفقيرة، من صعوبة الحصول على الرعاية الطبية اللازمة بسبب الاكتظاظ وقلة الموارد الطبية في القطاع الصحي العام. ومع إغلاق بعض العيادات وتقليص عدد العاملين في أقسام الإسعاف، ستزداد فترات الانتظار للمرضى، مما يؤدي إلى تدهور حالاتهم الصحية.

كما أن نقص الكادر الطبي سيجبر بعض المستشفيات والمراكز الصحية العامة، على تقليل عدد الخدمات التي تقدمها، ما يدفع المواطنين إلى البحث عن بدائل في القطاع الخاص، حيث تكون التكاليف مرتفعة وغير متاحة لشريحة واسعة من المرضى.

تأثير القرار على القطاع الصحي العام

يعاني القطاع الصحي العام في سورية سلفاً من تحديات كبيرة، بما في ذلك نقص الكوادر الطبية، وهجرة عدد كبير من الأطباء والممرضين نتيجة الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة. ويؤدي منح عدد كبير من العاملين إجازة مأجورة دفعة واحدة إلى تفاقم أزمة نقص الكوادر، مما يؤثر على أداء المستشفيات والمراكز الصحية، ويضع ضغطاً مضاعفاً على من تبقى من الطاقم الطبي.

كما أن تقليص عدد العاملين في العيادات والمرافق الإسعافية يضعف القدرة الاستيعابية للمؤسسات الصحية العامة، ما يعكس سلباً على جودة الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

الانعكاسات على العاملين الذين شملتهم الإجازة

يبدو أن القرار يتيح للعاملين المشمولين به فترة راحة مأجورة، إلا أنه يثير مخاوف بشأن مستقبلهم المهني. فبعضهم قد يواجه صعوبة في العودة إلى وظائفهم بعد انتهاء الإجازة، خاصة في حال قررت المديرية الاستغناء عن جزء من الكوادر بشكل نهائي!

خطوة غير مدروسة

يعتبر القرار الذي اتخذته مديرية صحة دمشق بمنح 589 من العاملين إجازة مأجورة خطوة غير مدروسة ستؤدي إلى تفاقم المشاكل في القطاع الصحي، بدلاً من حلها. فمعاونة المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية ستتزايد، والكوادر الطبية التي بقيت على رأس عملها ستتحمل ضغطاً أكبر، مما قد يؤدي إلى مزيد من الاستقالات والهجرة. من الضروري إعادة النظر في هذه القرارات، واعتماد سياسات تضمن استمرار الخدمات الطبية بكفاءة، وتحافظ على استقرار الكوادر الطبية العاملة في البلاد.

الحاجة إلى حلول بديلة ومستدامة

بدلاً من تقليص عدد العاملين، يمكن التفكير في حلول بديلة للحفاظ على استقرار القطاع الصحي العام، مثل تحسين ظروف العمل لجذب المزيد من الكوادر الطبية، وتحفيز الأطباء والممرضين على البقاء في وظائفهم، وتوزيع المناوبات بشكل متوازن لتجنب إرهاق الكوادر دون الحاجة إلى فرض الإجازات الجماعية. بالإضافة إلى ذلك من المفترض البحث عن سبل لزيادة التمويل الموجه للمرافق الصحية العامة، لضمان استمرار الخدمات الطبية بجودة مناسبة للمواطنين، بدلاً من سياسات تخفيض الإنفاق وتقليص الخدمات على حساب التضحية بصحة المرضى!

مأساة طلاب الشهادات في الجزيرة السورية



إن تأجيل الحلول السياسية إلى المستقبل مع فرض قرارات أحادية على الطلاب الحاليين، يعكس عدم مراعاة للحق الأساسي في التعليم، والذي ينبغي أن يكون محمياً من كل أشكال التسييس.

انعكاسات خطيرة على مستقبل البلاد

إن أي مساس بمنظومة التعليم ستكون له عواقب وخيمة على المدى البعيد! فإضعاف النظام التعليمي أو خلق أجيال غير قادرة على إكمال دراستها الجامعية بسبب عدم الاعتراف بشهاداتها، سيؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءات المحلية، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد والتنمية في المنطقة.

كما أن حالة عدم الاستقرار التعليمي قد تدفع بالكثير من العائلات إلى البحث عن بدائل خارج البلاد، مما يعزز هجرة العقول ويزيد من تراجع مستوى التعليم في سورية ككل.

الحل بالتوافق

بعيداً عن بازارات السياسة

إن حل هذه الأزمة يجب أن يكون عبر تفاهات واضحة تضمن حقوق الطلاب، دون تسييس التعليم وزج الطلاب بمتاهة البازارات والضعف السياسية المتبادلة.

أماكن بعيدة عن منازلهم، وهو ما يشكل عبئاً هائلاً لا تستطيع الكثير من العائلات تحمله.

ضياح جهود الطلاب بين المناهج المتضاربة

معظم الطلاب الذين يستعدون لتقديم الشهادات الإعدادية والثانوية درسوا طوال سنواتهم السابقة وفق المنهج الحكومي باللغة العربية، والآن يجدون أنفسهم أمام احتمالية تقديم امتحانات تحت إشراف هيئة التربية التابعة للإدارة الذاتية، التي قد تعتمد منهجاً جديداً في العام الدراسي القادم.

هذا التحول المفاجئ يعرض الطلاب لحالة من الارتباك وعدم اليقين، حيث قد يواجهون صعوبة في التأقلم مع المناهج الجديدة أو مع طريقة الإشراف المحلية على الامتحانات، مما قد يؤثر سلباً على نتائجهم ومعدلاتهم.

التعليم في قلب الخلافات السياسية

التعليم حق أساسي يجب أن يكون بمنأى عن الخلافات السياسية والصراعات الإدارية، لكن الواقع في الجزيرة السورية يثبت عكس ذلك! فبدلاً من أن يكون التعليم وسيلة لبناء المستقبل، أصبح ورقة ضغط تستخدم في النزاعات السياسية، مما يحرم الطلاب من الاستقرار الأكاديمي الذي يحتاجونه.

في ظل الأوضاع السياسية المعقدة في شمال شرقي سورية، يعاني آلاف الطلاب، ولا سيما طلاب الشهادات الإعدادية والثانوية، من قرارات تهدد مستقبلهم التعليمي، مما يضعهم وأسرهم أمام تحديات غير مسبوق.

فبين تعديلات المناهج وإغلاق المدارس وفرض إشراف جديد على الامتحانات، يجد هؤلاء الطلاب أنفسهم في مأزق خطير قد يؤثر على مستقبلهم التعليمي والأكاديمي والمهني، بل وعلى مستقبل البلاد ككل.

عرقلة الامتحانات وتكاليف باهظة للأهالي

تعد قرارات الإدارة الذاتية حول التعليم، ولا سيما فيما يخص طلاب الشهادات، بمثابة عقبة كبيرة أمام متابعة مسيرتهم الدراسية بشكل طبيعي.

ففرض إجراء الامتحانات تحت إشراف هيئة التربية التابعة للإدارة الذاتية، مع منع إرسال الأوراق إلى دمشق للتصحيح، يثير قلقاً واسعاً حول الاعتراف بشهاداتهم.

كما أن إجبار الطلاب على اختيار محافظة أخرى لإجراء امتحاناتهم يزيد من معاناة الأسر التي تعاني بالفعل من ظروف اقتصادية صعبة، حيث سيتوجب على الكثير منهم تحمل تكاليف السفر والمعيشة في

التعليم حق فردي ومجتمعي

التعليم هو حجر الأساس لأي مجتمع، وحماية حق الطلاب في التعلم دون عوائق سياسية أو إدارية يجب أن تكون أولوية قصوى. إن مستقبل الطلاب في الجزيرة السورية في خطر، وإذا لم يتم اتخاذ قرارات حكيمة تبعد التعليم عن التجاذبات السياسية، فإن جيلاً كاملاً قد يدفع الثمن. فهل ينتصر صوت العقل لحماية مستقبل هؤلاء الشباب، أم سيظل التعليم ساحة أخرى للصراع في سورية؟

ومرحلياً بالحد الأدنى المطلوب هو: السماح لطلاب هذا العام بتقديم امتحاناتهم كما هو مخطط وفق المنهج الحكومي، مع تأجيل أي تعديلات أو تغييرات في الإشراف والمناهج إلى العام الدراسي القادم، بعد وضع حلول شاملة متفق ومتوافق عليها وطنياً.

يجب توفير ضمانات واضحة تضمن الاعتراف بالشهادات وعدم وضع عراقيل مستقبلية أمام الطلاب الراغبين في متابعة دراستهم الجامعية.

حكومة تسيير الأعمال خلال ثلاثة أشهر بين الإصلاحات والجدل حول الصلاحيات



منذ توليها مهامها في 10 كانون الأول 2024، عملت حكومة تسيير الأعمال على إدارة شؤون البلاد في ظل ظروف اقتصادية صعبة وتحديات معيشية متفاقمة. ورغم أن دورها الأساسي هو تصريف الأعمال بشكل مؤقت، إلا أنها اتخذت قرارات مصيرية أثارت جدلاً واسعاً، خاصة فيما يتعلق بإنهاء الدعم، إعادة هيكلة القطاع العام، والخصخصة، ما دفع البعض إلى اتهامها بتجاوز صلاحياتها كحكومة تسيير أعمال!

القرارات والتوجهات الإيجابية نسبياً
رغم الجدل المثار حول سياساتها، إلا أن الحكومة اتخذت بعض الخطوات التي يمكن اعتبارها إيجابية بشكل نسبي، منها: ضبط الأمن واستقرار المؤسسات، فقد عملت الحكومة على الحفاظ على استقرار مؤسسات الدولة ومنع أي فراغ إداري قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع.

تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، حيث تم اتخاذ قرارات لخفض الهدر في القطاع العام عبر إعادة النظر في التوظيف والهيكلية الإدارية، رغم أن هذه الخطوات جاءت على حساب الموظفين.

زيادة إنتاجية بعض القطاعات، حيث تم الإعلان عن خطط لزيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة، مع نتائج أقل من جولة عملياً.

القرارات السلبية وأثرها على المواطنين
في المقابل، جاءت العديد من قرارات الحكومة لتزيد من الضغوط المعيشية على المواطنين والموظفين، ومن أبرز هذه القرارات:

رفع الدعم عن المواد الأساسية، حيث تم إنهاء الدعم على الخبز، فقد ارتفع سعر رطل الخبز من 400 ليرة إلى 4000 ليرة، وأسطوانة الغاز المنزلي من 25 ألف ليرة إلى 150 ألف ليرة، مما تسبب في أزمة معيشية حادة.

زيادة أجور النقل العام «السرفيس» من 1000 ليرة إلى 4000 ليرة، ما شكل عبئاً كبيراً على المواطنين، خاصة الموظفين والطلاب.

إجراءات الخصخصة وإغلاق بعض المؤسسات العامة، فقد تم حل المؤسسة العامة

لتأخذها قرارات مصيرية رغم كونها حكومة مؤقتة لتسيير الأعمال فقط!

فبينما يرى البعض أن هذه الإصلاحات ضرورية لمواجهة الأزمة الاقتصادية، يعتبرها آخرون خطوات غير مدروسة تزيد من معاناة الشعب السوري وتؤدي إلى تفاقم الأوضاع المعيشية!

مقابل ذلك فإن واقع الحال يقول إن هذه السياسات لم تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد والمعيشي للعباد، بل أدت إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والاحتقان المجتمعي والاحتجاجات المتجددة بأشكالها المختلفة.

أما عن الحلول فيمكن اختصار القول إن بوابتها سياسية تتمثل بالمؤتمر الوطني العام، بتمثيلائه السياسية والمجتمعية الشاملة والجامعة للسوريين، وبمخرجاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوافق عليها وطنياً.

الوظائف تحتاج إلى حكومة بصلاحيات كاملة لا حكومة مؤقتة.

إلغاء مؤسسات عامة وإعادة توزيع الأدوار الاقتصادية، كإنهاء مؤسسة التجارة الخارجية وإجراءات أخرى تمس بنية الاقتصاد بشكل دائم، وهو أمر يفترض أن يكون من اختصاص حكومة منتخبة أو بتفويض شعبي واسع.

عدم التشاور مع القوى المجتمعية والسياسية، فالعديد من القرارات اتخذت دون حوار سياسي ومجتمعي حقيقي، أو استفتاء شعبي في ظل غياب البرلمان، مما زاد من حالة عدم الرضا بين المواطنين.

مزيد من التدهور الاقتصادي والاحتقان المجتمعي

بعد مرور ثلاثة أشهر على تشكيلها، تبدو حكومة تسيير الأعمال وكأنها تسير بخطا ثابتة نحو تغيير جذري في بنية الاقتصاد السوري، لكنها تواجه انتقادات واسعة بسبب

إعادة التقييم والاعتراف بالأخطاء وضرورة مراجعة قرارات التسريح التعسفي



فهنالك عشرات الآلاف من العاملين الذين وجدوا أنفسهم فجأة بلا مصدر دخل، ما أدى إلى تداعيات كارثية على أسرهم، وأسهم في رفع معدلات البطالة في ظروف اقتصادية صعبة أساساً، وهذا ما يمكن وضعه ضمن الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للقرارات المتسارعة.

يضاف إلى كل ما سبق أن التسريح الجماعي للموظفين انعكس سلباً على أداء المؤسسات الخدمية، كالمشافي والمدارس والدوائر الرسمية، حيث تسبب بنقص كبير في الكوادر وأضعف مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

ضرورة تعميم إعادة التقييم على بقية القطاعات

بما أن إعادة تقييم قرارات التسريح في مستشفى ابن النفيس كشفت عن أخطاء جوهريّة، فمن الضروري أن تمتد هذه المراجعة إلى باقي القطاعات التي شهدت حالات مماثلة.

فلا يمكن الاكتفاء بمعالجة الخطأ في حالة واحدة وترك بقية المتضررين دون إنصاف!

ثم إعادتهم لاحقاً بحجة «النقص الحاد»؟

الأخطاء في آلية التقييم الأولية ونتاجها

إن إعادة التقييم لموظفي مستشفى ابن النفيس تفتح الباب واسعاً لطرح تساؤلات جوهرية حول مدى دقة القرارات السابقة التي طالت عشرات آلاف الموظفين في مختلف الجهات العامة، والتي أدت إلى تسريح تعسفي جماعي بحجج وذرائع ثبت لاحقاً أنها غير دقيقة. فعملية التقييم الأولية يبدو أنها استندت إلى معايير غير موضوعية، ما أدى إلى فقدان جهات خدمية لموظفين ذوي خبرة، ليكتشف لاحقاً أن الحاجة إليهم قائمة، وهو يعني بعمق الإدارة تسرعاً في اتخاذ القرار.

وكيف يمكن لجهة أن تتخذ قراراً بالتسريح بحجة وجود فائض، ثم تتراجع عن القرار بسبب النقص الحاد؟ فهذا التخبط يعكس غياب الرؤية الاستراتيجية في إدارة الموارد البشرية في القطاع العام، والذي يمكن تسميته الافتقار إلى التخطيط.

قرار مستشفى ابن النفيس بدمشق إعادة جميع الموظفين إلى وظائفهم بعد عملية إعادة تقييم، باستثناء من لديهم 25 سنة خدمة، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن عملية التقييم الأولية لم تكن دقيقة أو عادلة.

فقد جاء في الإعلان الرسمي لصفحة الخدمات الطبية للمستشفى: «بعد إعادة التقييم تم عودة جميع الموظفين بمشفى ابن النفيس بسبب الحاجة الماسة لوجودهم بالمشفى، لأنه بالأساس يوجد نقص بالموظفين، واستثنى من العودة من لديهم 25 سنة خدمة ليقدّموا استقالة نظامية ويحصلوا على رواتب تقاعدية»

هذه الخطوة، رغم أنها جاءت متأخرة، تشكل إقراراً واضحاً بأن التقييم الأولي لم يكن صائباً، لا من حيث مبرراته، ولا من حيث نتائجه.

فما معنى تسريح موظفين بحجة «زيادة العدد» أو «عدم الفاعلية»

قرارات التقييم السابقة لم تكن صائبة، وأنها تحتاج إلى إعادة نظر شاملة في جميع القطاعات.

فالعدالة تقتضي أن يحصل جميع المتضررين على حقوقهم، ليس من خلال إعادتهم إلى وظائفهم فقط، بل ومنحهم تعويضات عادلة عن الضرر الذي لحق بهم.

فكل قرار تسريح تعسفي يحتاج إلى إعادة تدقيق، وفق معايير أكثر عدالة وموضوعية، تراعي مصلحة العاملين ومصلحة المؤسسات على حد سواء.

إن إعادة الموظفين إلى مستشفى ابن النفيس ليست مجرد خطوة إدارية، بل هي شهادة على أن

نهج اللبرلة المشوه وتحديات إدارة الاقتصاد الوطني



بعد سقوط السلطة البائدة، تواجه سورية مرحلة انتقالية معقدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل سياسات حكومة تسيير الأعمال، أصبح واضحاً أن نهجها الاقتصادي، القديم المتجدد، يركز على إنهاء الدعم، وتقليص القطاع العام، والتوجه نحو الخصخصة، مما ينعكس بشكل مباشر على معيشة المواطنين وواقعهم اليومي.

محلين ودوليين، من خلال صفقات سيسيطر عليها رجال أعمال نافذون. بالإضافة إلى تحرير سوق العمل وزيادة تسريح العمالة، مما عمق أزمة البطالة وفاقمها. فالحكومة تظن أن الخصخصة قد توفر إيرادات فورية لتغطية بعض العجز، إلا أنها تغض الطرف بالمقابل عن مخاوف إعادة إنتاج الفساد السابق لكن بوجوه جديدة، حيث ستذهب الأصول إلى نخب ضيقة بدلاً من استخدامها لإعادة بناء اقتصاد البلاد. والنتيجة من كل ما سبق هي تكريس النموذج اللبرالي المشوه للسلطة الساقطة، مع جرعات أكثر تسارعاً لتفكيك بنية الاقتصاد الوطني.

هذه التوجهات، المجربة والمختبرة سابقاً، تثير تساؤلات حول مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار، وما إذا كانت تهدف إلى توليد إيرادات جديدة أم مجرد محاولة لزيادة الإيرادات على حساب الفئات الأكثر ضعفاً.

تفكك الاقتصاد وتكريس اللبرالية المشوهة

ورثت حكومة تسيير الأعمال اقتصاداً ضعيفاً منهكاً من الحرب والعقوبات، إضافة إلى شبكة واسعة من الفساد والمحسوبية التي خلفها النظام السابق.

وفي محاولة لمعالجة العجز المالي، تبنت الحكومة سياسات تقشفية تتضمن:

استكمال إنهاء الدعم عن السلع الأساسية مثل الخبز والمشتقات النفطية.

تحرير الأسعار، بما في ذلك أسعار الخدمات العامة، مما أدى إلى تضخم كبير وزيادة تكلفة المعيشة.

تقليص القطاع العام عبر تسريح الموظفين الحكوميين بحجة تقليل الإنفاق.

هذه الإجراءات ربما تهدف من وجهة نظر الحكومة إلى زيادة الإيرادات الحكومية على المدى القصير، لكنها تسببت عملياً في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وزيادة الاستياء الشعبي.

لم يقف الأمر عند ذلك فقط، فضمن محاولاتها

إعادة هيكلة الاقتصاد، تبنت الحكومة

خصخصة مؤسسات الدولة، تحت مبرر ضعف الكفاءة وضرورة جذب الاستثمارات، كطرح

قطاعات حيوية مثل الكهرباء للقطاع الخاص، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع التكلفة

وتقليص إمكانية وصول الفقراء إليها. وكذلك

التوجه إلى بيع أصول الدولة لمستثمرين

تحولات متسارعة عمقت الفرز الطبقي

ترافق التحول الاقتصادي المتسارع للنهج الحكومي مع أزمة معيشية خانقة، حيث أصبح المواطن السوري يواجه:

ارتفاعاً غير مسبوق في الأسعار مع غياب الضمانات الاجتماعية.

تدهور الخدمات الصحية والتعليمية بسبب تكريس انسحاب الدولة من دعمها، وسياسات التسريح التعسفي.

زيادة التردّي الكهربائي، وتذبذب أسعار بدائلها ربطاً بمتغيرات سعر الصرف، والتأثير السلبي

لذلك على الاستهلاك المنزلي والصناعي على السواء، وعلى التكاليف والأسعار بالنتيجة.

غياب أية سياسات تعويضية تضمن الحد الأدنى من العيش الكريم للمواطنين.

هذه التحولات المتسارعة خلال الأشهر الثلاثة الماضية عمقت الفجوة بين طبقة غنية مستفيدة

من سياسات التحرير الاقتصادي ونهج الخصخصة، وطبقة الغالبية الفقيرة التي زاد

فقرها، ووجدت نفسها دون أية حماية اجتماعية.

التحدي هو بناء اقتصاد يلبي المصالح الوطنية

إن السياسات الاقتصادية الحالية لحكومة تسيير الأعمال تعكس رؤية قصيرة المدى تركز على زيادة الإيرادات من خلال إنهاء الدعم والخصخصة، دون وضع استراتيجية واضحة لتوليد مصادر دخل جديدة ومستدامة تلبي المصلحة الوطنية.

ومع غياب العدالة الاجتماعية، فإن هذه الإجراءات لن تؤدي إلا إلى مزيد من التوترات، مما يعيق جهود إعادة الإعمار والاستقرار.

وبكل اختصار يمكن القول إن التحدي الحقيقي لسورية ما بعد سلطة الأسد ليس فقط في إعادة بناء الدولة، ولكن في إعادة بناء اقتصاد وطني يعكس مصالح جميع السوريين، وليس فقط مصالح طبقة محدودة من المنتفعين، كما كان عليه الحال!

توليد الإيرادات أم زيادتها؟

لمواجهة هذا الوضع، تحتاج سورية إلى توليد إيرادات جديدة بدلاً من مجرد محاولة زيادة الإيرادات من خلال فرض الضرائب ورفع الدعم والخصخصة، كنهج اقتصادي ممجوج ومستهلك على مدى عقود على أيدي السلطة الساقطة!

وهذا يتطلب التركيز على ما يلي اختصاراً:

تنويع مصادر الدخل عبر دعم قطاعات الإنتاج الحقيقي، الزراعة والصناعة، بدلاً من بيع الأصول العامة.

جذب استثمارات حقيقية تحفز خلق الوظائف، وليس خصخصة المؤسسات الموجودة

وتسريح عاملينها.

إصلاح النظام الضريبي ليكون أكثر عدالة، بدلاً من تحميل الفقراء أعباء الإصلاح الاقتصادي.

التحفيز الفعلي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي.

الحرائق المفتعلة جريمة متجددة بحق غابات سورية



عن هذه الجرائم التي يتم ارتكابها بدم بارد من أجل مصالح تجارية ضيقة.

إن استمرار التلاعب بالثروة الحراجية يعني تدمير مستقبل البيئة في سورية، وهو أمر لم يعد مقبولاً في بلد يحتاج إلى كل شجرة من أجل إعادة الحياة إلى ما دمرته الحرب والفساد.

فهل تكون هذه الحرائق الأخيرة جرس إنذار حقيقي، أم إنها مجرد محطة أخرى في طريق النهب المستمر؟

الأيام وحدها كفيلة بالإجابة.

رسالة السوريين... لا لنهب الطبيعة

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، يتطلع السوريون - خاصة أبناء المناطق المتضررة - إلى طي صفحة الفساد والاستغلال التي أتت على حساب غاباتهم وبيئتهم ومستقبلهم. فالمطالب ليست مجرد إخماد الحرائق، بل محاسبة المتورطين الحقيقيين، ووقف سياسة التغاضي

السابقة علمت السوريين أن مثل هذه التصريحات غالباً ما تبقى مجرد وعود لا تجد طريقها إلى التنفيذ.

فالمشكلة ليست فقط في غياب الرقابة، بل في وجود شبكة من التجار والفاستدين والمستفيدين الذين ما زالوا يرون في الغابات مورداً شخصياً للربح لا بيئة يجب الحفاظ عليها.

الحرائق... بين الإهمال والتواطؤ

لطالما تم تسجيل هذه الحرائق ضد مجهول، رغم أن الجميع يعرف أن من يقف خلفها هم تجار الفحم

والحطب، وكاسرو الحراج من تجار العقارات والمشاريع السياحية، الذين يسعون إلى تحويل الأراضي

الخضراء إلى مشاريع استثمارية تدر عليهم الملايين. هؤلاء لم

يكونوا يوماً بعيدين عن دوائر الفساد في السلطة الساقطة، بل غالباً ما كانوا يحظون بالحماية والتغطية

ليواصلوا استنزاف ثروات البلاد دون رادع.

الحرائق ليست مجرد كارثة بيئية، بل هي انعكاس صارخ لمنظومة الفساد التي جعلت من الغابات سلعة

تباع وتشتري، فيما يقف المواطن السوري متفرجاً على ضياع إرثه الطبيعي الذي من المفترض أن

يكون ملكاً للأجيال القادمة.

محاولات رسمية

بلا نتائج حقيقية

الوزير الأحمد تحدث عن إجراءات لضمان سلامة المنطقة وسكانها، وعن إعادة تفعيل المخافر الحراجية لحماية الغابات، لكن التجربة

لم تكن الحرائق الأخيرة التي اجتاح مساحات واسعة

من غابات اللاذقية وحراجها مجرد حادثة عابرة، بل هي استمرار لمسلسل طويل من التدمير المنهج للثروة

الحراجية في سورية، الذي طالما كانت ضحيته الطبيعة وأهالي المناطق المتضررة.

فيحسب وزير الزراعة والإصلاح

الزراعي في حكومة تسيير الأعمال الدكتور محمد طه الأحمد:

«تم إخماد 17 حريقاً مفتعلاً في الغابات الحراجية، وهي نتيجة

أعمال تخريبية لفلول النظام البائد بهدف زعزعة الاستقرار وإزعاج

المواطنين وحرق ممتلكاتهم، كما نعمل جاهدين مع وزارة الداخلية

على محاسبة المتورطين في هذه الأعمال التخريبية وتقديمهم

للعادلة.»

ما سبق أعلاه يعيد إلى الأذهان حرائق السنوات والعقود السابقة

التي كانت تلتهم آلاف الدونومات سنوياً، في ظل عجز السلطة

الساقطة حتى توأمتها مع الجهات المستفيدة.

مسودة الإعلان الدستوري:

في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها سورية بعد ثلاثة أشهر على هروب سلطة الأسد، وفي ظل تفاقم التدهور الاقتصادي المستمر في البلاد، أثارَت جريدة «المدن» اللبنانية يوم الأحد الماضي 2025/3/2 اهتماماً واسعاً بنشرها ما وصفته بـ«مسودة أولية» للإعلان الدستوري السوري «لم يتسن لقاسيون التأكد من صحتها من عدمه» الذي تعمل على إعداده لجنة كلفها الرئيس السوري بذلك. ومن بين المواد التي تضمنتها المسودة المنشورة، جاءت المادة الثامنة لتثير الجدل مجدداً حول هوية الاقتصاد السوري المطلوب، حيث جاء في نص المادة: «تلتزم الدولة بتنظيم الاقتصاد الوطني على أساس العدالة الاجتماعية والمنافسة الحرة ومنع الاحتكار، ودعم القطاعات الإنتاجية وتشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين بما يعزز التنمية الشاملة والمستدامة».



■ احمد الرز

الجدل الذي أثارته هذه المادة لم يكن بسبب ما تحمله من «رؤية» اقتصادية واجتماعية فقط، بل أيضاً بسبب التناقضات الواضحة في صياغتها. فمن جهة، تؤكد المادة على مبدأ العدالة الاجتماعية كأساس لتنظيم الاقتصاد

الوطني، وهو مبدأ يهدف إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة وحماية الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. ومن جهة أخرى، تطرح المادة مفاهيم مثل المنافسة الحرة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصاد السوق الحر الذي يهدف لضمان ربح المستثمرين بالدرجة الأولى. قد يبدو هذا الجمع بين العدالة الاجتماعية والمنافسة

الحرّة للوهلة الأولى محاولة لخلق توازن بين حماية المجتمع وحرية السوق، لكنه في الواقع يفتح الباب أمام تساؤلات عميقة حول إمكانية التوفيق بين هذين المبدأين المتعارضين في جوهرهما. فكيف يمكن للدولة أن تضمن عدالة اجتماعية حقيقية في ظل نظام اقتصادي يعتمد على المنافسة الحرة التي تؤدي إلى تفاوتات طبقية أكبر؟

وكيف يمكن حماية الفئات الضعيفة في المجتمع دون تقييد الحرية المطلقة للمستثمرين؟ ليست هذه الأسئلة جديدة في الاقتصاد السياسي، لكنها تحظى اليوم بأهمية خاصة في السياق السوري، حيث يعاني الاقتصاد من تبعات سنوات الحرب والدمار، وتحتاج البلاد إلى رؤية واضحة ومتناسكة لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

هل يمكن للدولة أن تكون عادلة وليبرالية في آن واحد؟



إلى تفاقم التفاوتات الطبقية وزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء. بعبارة أخرى، اقتصاد السوق الحر يخدم مصالح فئة محددة من المستثمرين وكبار رجال الأعمال، بينما تترك الفئات الضعيفة عرضة لآليات السوق القاسية. وهذا ما يجعل المنافسة الحرة تتعارض مع قيم العدالة الاجتماعية، التي تتطلب تدخلاً حكومياً لضمان توزيع عادل للثروة وتوفير حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع. هذا التناقض الجوهرى هو ما يجعل المادة الثامنة من المسودة الدستورية مثيرة للجدل. فمن ناحية، ترفع المادة شعار العدالة الاجتماعية كهدف أساسي للدولة، ومن ناحية أخرى، تتبنى آليات السوق الحر التي قد تقوض هذا الهدف. والمشكلة لا تكمن - كما يحاول البعض أن يقول - في عدم توضيح كيفية تحقيق التوازن بين هذين المبدأين المتعارضين، بل في وجودهما إلى جانب بعضهما في مادة دستورية يجب أن يحدد الهوية الاقتصادية للدولة بشكل واضح. فالعدالة الاجتماعية تتطلب تدخلاً حكومياً قوياً لضمان حقوق الفئات الضعيفة، بينما المنافسة الحرة تفرض تقليص هذا التدخل إلى الحد الأدنى لضمان «حرية» السوق. وهو ما يجعل المادة الثامنة تبدو كخليط نظري غير نافع لا برنامج عمل متكامل.

تعتبر شعارات «العدالة الاجتماعية» و«المنافسة الحرة» من المفاهيم الأساسية التي تشكل ركائز لأي نظام اقتصادي، إلا أن الجمع بينهما في إطار دستوري واحد يطرح إشكالية عميقة تتطلب تحليلاً معمقاً. فمن جهة، تُعرّف العدالة الاجتماعية بأنها ضمان التوزيع العادل للموارد والفرص داخل المجتمع، مع حماية الفئات الكادحة والضعيفة من خلال سياسات تضمن تكافؤ الفرص وتقلل من الفوارق الطبقية. ومن جهة أخرى، تقوم المنافسة الحرة على مبادئ اقتصاد السوق الحر، الذي يشجع القطاع الخاص على العمل بحرية لتحقيق الربح الأقصى، معتمداً على آليات العرض والطلب («ومن ثم الاحتكار» دون تدخل كبير من الدولة. يؤثر هذا الجمع بين المبدأين في المادة الثامنة من مسودة الإعلان الدستوري تساؤلاً جوهرياً: هل يمكن للسوق الحرة والعدالة الاجتماعية أن يسيرا بالتوازي في نظام اقتصادي واحد؟ الإجابة عن هذا السؤال ليست صعبة، إذ تشير التجارب العالمية إلى أن ترك الأسواق تعمل دون ضوابط اجتماعية كفيلاً بتقويض العدالة الاجتماعية بشكل حتمي. ف«الكفاءة» الاقتصادية التي تولدها المنافسة الحرة نظرياً تأتي أولاً وأخيراً على حساب الفئات الفقيرة الأكثر هشاشة في المجتمع. ففي ظل المنافسة الحرة، تتركز الثروة في أيدي فئة قليلة من الأفراد والشركات، مما يؤدي

سورية بلا هوية اقتصادية



غياب رؤية اقتصادية لسورية المستقبل



فبدل أن تتبنى رؤية اقتصادية واضحة، تكتفي المسودة بمرج شعرات العدالة الاجتماعية مع مفاهيم السوق الحر، دون تحديد الأولويات الكفيلة بتحقيق أي منهما. وهذا النهج لا يقدم حلاً، بل يخلق إشكالية جديدة تتمثل في غياب بوصلة توجه التشريعات والسياسات التفصيلية اللاحقة. فكيف يمكن للدولة أن تضع سياسات اقتصادية فعالة إذا كان الدستور نفسه لا يحدد هويتها الاقتصادية؟

غياب الهوية الاقتصادية الواضحة يعني أن الدولة ستستمر في التخبط بين النماذج المختلفة، دون أن تتبنى نموذجاً محدداً يمكن البناء عليه. فهل سورية دولة تسعى لبناء اقتصاد عادل اجتماعياً يعتمد على تدخل الدولة في توزيع الثروة وحماية الفئات الضعيفة؟ أم أنها تسعى لبناء اقتصاد سوق حر يعتمد على المنافسة والاستثمار الخاص والربح الأقصى؟ المسودة الحالية لا تجيب عن هذه الأسئلة، مما يترك الباب مفتوحاً أمام تفسيرات متضاربة وسياسات غير متنسقة.

والنتيجة المنطقية لهذا الغياب هي أن سورية ستستمر دون هوية اقتصادية معلنة، مما يعيق جهود إعادة الإعمار والتنمية. وتحديد الهوية الاقتصادية للدولة ليس مجرد مسألة دستورية، بل هو خطوة أساسية نحو بناء مستقبل اقتصادي واضح ومستقر، يمكن أن تركز عليه السياسات والبرامج الاقتصادية جميعها.

التناقضات التي تكشف عنها المادة الثامنة من مسودة الإعلان الدستوري السوري ليست مجرد إشكالية في الصياغة أو اختلاف في الأولويات، بل تعكس مشكلة أعمق تتعلق بغياب رؤية اقتصادية وهوية واضحة للدولة السورية في المرحلة القادمة. فالنص الدستوري، بدلاً من أن يحدد أنموذجاً اقتصادياً محدد المعالم، يبدو وكأنه يحاول إرضاء مجموعة التوجهات السياسية والاقتصادية بوضع مبادئ متباينة جنباً إلى جنب، دون توضيح كيفية التوفيق بينها أو تحديد الأولويات. وهذا النهج التوفيق لا يخلق توازناً، بل ينتج تشويشاً يعكس غياباً تاماً للهوية الاقتصادية التي يجب أن تركز عليها الدولة في مرحلة إعادة الإعمار.

هذا الغياب يعيد إلى الأذهان المعاناة التاريخية لسورية من تخبط الهوية الاقتصادية. فخلال العقود الماضية، عاشت البلاد ما يمكن وصفه بـ«حالة فصام» اقتصادي، حيث كان الدستور السوري قبل عام 2012 يزعم أن الاقتصاد اشتراكي، بينما كانت السياسات الفعلية هي رأسمالية مشوهة. وهذه الازدواجية لم تؤد إلا إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، حيث فشلت الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة، وفي بناء اقتصاد سوق فعال من جهة أخرى.

المسودة الحالية، بدلاً من أن تتعلم من هذا الدرس التاريخي، تعيد إنتاج النهج المشوش نفسه، بل بطريقة أكثر تشويشاً.

النمو الاقتصادي على حساب العمال: هل هو نمو مستدام؟

للأجور، ووضعت معايير لظروف العمل الأمانة، وأنظمة للتأمين الاجتماعي، وحمت حقوق العمال في التشريعات الدستورية والقانونية.

إذا ركزت السياسات الاقتصادية فقط على حماية المستثمرين دون أي اعتبار لحقوق العمال، فقد يؤدي ذلك إلى نمو اقتصادي لفترة وجيزة، لكنه سيكون نمواً هشاً وغير عادل، يخدم مصالح أقلية في المجتمع على حساب الأغلبية المنتجة. فالنمو الاقتصادي الذي يعتمد على استغلال العمال وتجاهل حقوقهم لن يكون قادراً على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي نتحدث عنها

المادة الثامنة. بل على العكس، سيزيد من التفاوتات الطبقيّة ويقوض الاستقرار الاجتماعي، مما يجعل النمو الاقتصادي عرضة للانهايار عند أول منعطف. لذا، فإن إغفال ذكر حماية حقوق العمال في المادة الثامنة يمثل ثغرة جوهرية في النص الدستوري، تقوض ادعاء المسودة بأنها تراعي العدالة الاجتماعية. فالعدالة الاجتماعية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق دون ضمان حقوق العمال، ولا يمكن تحقيق نمو اقتصادي عال ومستدام إذا كان عامل الإنتاج الأساسي - الإنسان - مهمشاً ومحروماً من ثمار النمو.

وإذا كانت المادة الثامنة تهدف حقاً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فلا بد أن تتضمن نصوصاً واضحة وصریحة تحمي حقوق العمال وتضمن لهم ظروف عمل لائقة، وتضمن مشاركتهم في ثمار النمو الاقتصادي. فقط عندها يمكن القول إن هذه المادة تعكس رؤية متوازنة تحقق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في آن واحد.

تشير المادة الثامنة من مسودة الإعلان الدستوري إلى دعم القطاعات الإنتاجية وحماية المستثمرين كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. ولا شك أن دعم القطاعات الإنتاجية يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز النشاط الاقتصادي، خاصة في بلد يعاني من آثار الحرب والدمار. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يكفي التركيز على حماية المستثمرين لضمان ازدهار القطاعات الإنتاجية؟ الإجابة تكمن في فهم أن الاقتصاد على حماية رأس المال دون ذكر صريح لحماية العنصر البشري المنتج - أي العمال - يمثل قصوراً خطيراً في الرؤية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها المادة. فالعمال هم عماد العملية الإنتاجية، وضمن حقوقهم وظروف عملهم اللائقة ليس مجرد مسألة أخلاقية أو اجتماعية، بل هو جزء لا يتجزأ من تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام.

منح المستثمرين تسهيلات وحوافز، مثل الإعفاءات الضريبية أو تسهيلات القروض، دون أي اعتبار لحقوق العمال، لن يؤدي إلا إلى زيادة مستوى استغلال العمال وتهميشهم أكثر، مما يناقض مبدأ العدالة الاجتماعية الذي ترفعه المادة الثامنة كمشعار. فكيف يمكن الحديث عن عدالة اجتماعية في ظل نظام اقتصادي يهمل الفئة التي تتحمل العبء الأساسي والأول من العملية الإنتاجية؟

في التجارب الاقتصادية الناجحة حول العالم «شرقاً وغرباً»، كانت الكفة تميل بشكل واضح لصالح حماية حقوق العمال. فالدول التي حققت نمواً اقتصادياً مستداماً لم تكتف بجذب الاستثمارات وحماية المستثمرين، بل فرضت حداً أدنى

هل يكون mBridge هو المشروع



يشهد النظام المالي العالمي تحولات متسارعة في ضوء التطورات التكنولوجية والتنافس الجيوسياسي. من أبرز هذه التحولات مشروع mBridge، وهو مبادرة رائدة تهدف إلى إنشاء منصة مدفوعات رقمية متعددة العملات بين البنوك المركزية. يسعى المشروع إلى تمكين المدفوعات الفورية من نظير إلى نظير («peer-to-peer») عبر الحدود باستخدام عملات رقمية يصدرها عدة بنوك مركزية. تُعد هذه المنصة محاولة لبناء نظام مالي بديل يقلل الاعتماد على شبكة سويفت SWIFT التقليدية للمعاملات الدولية، والتي تهيمن عليها الولايات المتحدة.

أوديت الحسين

نشأة mBridge

انبثق مشروع mBridge من سلسلة مبادرات تجريبية في مجال العملات الرقمية للبنوك المركزية، هدفت إلى تحسين المدفوعات عبر الحدود. كانت البداية عام 2019 عبر مشروع مشترك بين سلطة النقد في هونغ كونغ، وبنك تايلاند. في مرحلته الأولى، تم بناء نموذج أولي باستخدام منصة Corda R3 للربط بين البنوك في هونغ كونغ وتايلاند لإجراء التحويلات المالية وتداول العملات بشكل مباشر باستخدام عملات رقمية صادرة عن البنكين المركزيين. تلت ذلك مرحلة ثانية (2020-2021) شهدت إيجاد نموذج أولي أكثر تطوراً على منصة Besu Hyperledger وإضافة بنك مركزي ثالث بشكل افتراضي للتجربة.

أثبتت هذه التجارب المبكرة إمكانية تحسين سرعة وكلفة التحويلات عبر الحدود مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي. في عام 2021، انضم بنك التسويات الدولية «BIS» إلى المبادرة، وكذلك معهد العملة الرقمية في البنك المركزي الصيني ومصرف الإمارات المركزي. تم تشكيل لجنة توجيهية للمشروع تضم هذه الجهات الخمس، وترأسها BIS بالتنسيق مع لجان فنية وقانونية وسياساتية وتجارية لضمان تكامل الجهود. لاحقاً، في يونيو 2024 انضم البنك المركزي السعودي كشريك كامل في المشروع، في إشارة إلى تزايد الاهتمام الإقليمي والدولي بهذه المنصة. وقد شاركت نحو 25 جهة رسمية كمرقبين في المشروع بحلول أواخر 2023، بينها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعدة بنوك مركزية من قارات مختلفة «بما فيها فرنسا وإيطاليا وتركيا وجنوب إفريقيا

على المنصة من قبل البنوك المركزية الأربع. بلغ إجمالي المبالغ المصنرة على المنصة ما يتجاوز 12 مليون دولار أمريكي مكافئ، وتم تسوية مدفوعات بما يفوق 22 مليون دولار خلال أسابيع التجربة. أظهرت النتائج إمكانية التسوية الفورية والمباشرة بين البنوك عبر الحدود وتقليص الحاجة للوسطاء التقليديين.

mBridge كبديل لنظام سويفت

يتمحور دور mBridge حول تحويل طريقة تنفيذ المدفوعات عبر الحدود من نظام المراسلة المصرفية التقليدي «سويفت SWIFT» إلى نظام التسوية المباشرة باستخدام عملات البنوك المركزية الرقمية. في الوضع الراهن، تعتمد معظم التحويلات الدولية على إرسال رسائل عبر شبكة سويفت بين البنوك المراسلة، ما قد يستغرق وقتاً ويستلزم وجود وسيط «بنك مراسل» يمتلك حسابات بين البنوك لإتمام التسوية. أما مع mBridge، فتتسبب البنوك المركزية المشاركة عملة رقمية للبنك المركزي مخصصة للاستخدام على المنصة، بحيث تستطيع البنوك التجارية شراء تلك العملة الرقمية «المكافئة للعملة المحلية للبنك المركزي الأخرى» وإرسالها مباشرة إلى بنك المستفيد في الدولة الأخرى.

على سبيل المثال، إذا أرادت شركة في الإمارات الدفع لمورد في الصين عبر mBridge، يقوم بنك الشركة في الإمارات بتحويل الدرهم الرقمي «e-AED» إلى اليوان الرقمي «e-CNY» على المنصة وإيداعه مباشرة في بنك المورد الصيني، دون الحاجة لبنوك مراسلة أو رسائل سويفت. بهذه الآلية يتم الاستغناء عن منصة الرسائل التقليدية والبنوك الوسيطة، مما يختصر الوقت والتكاليف ويرفع كفاءة العمليات.

الأهم أن هذه البنية البديلة تقلل من هيمنة «نقاط الاختناق Bottlenecks» الأمريكية، وهي العوائق أو العقبات التي تعيق التدفق السلس للعمليات المالية أو التجارية في النظام المالي. فمن المعروف أن نظام سويفت، رغم كونه جمعية مقرها بروكسل، خاضع بشكل كبير للتأثير الغربي والأمريكي تحديداً. لقد أصبحت شبكة سويفت أداة ضغط أساسية في العقوبات الأمريكية، حيث أن استبعاد دولة

أو بنك من سويفت يعني فعلياً عزله عن جزء كبير من التجارة العالمية. ويهدف مشروع mBridge إلى تقديم مسار مواز للتعاملات الدولية لا يمر عبر البنية التحتية الخاضعة للإشراف الأمريكي.

فإذا نجح هذا المشروع وشاع استخدامه، ستتمكن الدول المشاركة من تنفيذ المدفوعات البيئية بعملاتها الخاصة مباشرة، ما يجنبها التعرض لخطر الانقطاع عن نظام المدفوعات العالمي إذا ما فرضت عليها عقوبات أو ضغوط سياسية. بالفعل، ناقشت قمة مجموعة بريكس BRICS 2024 فكرة إنشاء «جسر بريكس Bridge» اعتماداً على تقنية mBridge لتحقيق استقلالية جزئية عن النظام المالي الدولي الذي تشرف عليه الولايات المتحدة وعن قيود منصة سويفت.

مثل هذا التوجه يعكس رغبة دولية متزايدة في تنويع قنوات الدفع وتقليل الاعتماد على منظومة أحادية مسيطر عليها من قوة واحدة. ومن منظور تقني، يوفر mBridge بنية تحتية مشتركة يمكن أن تعمل عليها عملات عدة في آن واحد، مع مراعاة القواعد والقيود الخاصة بكل بلد، مما يجعله نموذجاً قابلاً للتوسع والاستنساخ إن أثبت نجاحه.

الأبعاد الجيوسياسية للمشروع

يحمل mBridge أبعاداً جيوسياسية بالغة الأهمية، فهو ليس مجرد مشروع تقني لتحسين الكفاءة، بل يأتي في سياق تنافس دولي على النفوذ المالي. دفعت العقوبات المالية الأمريكية القاسية على دول مثل روسيا وإيران وفنزويلا هذه الدول وحلفاءها للبحث عن وسائل للالتفاف على منظومة الدولار والهيمنة الأمريكية على المدفوعات. وفي هذا السياق، تنظر قوى مثل الصين وروسيا إلى التقنيات المالية الجديدة - وعلى رأسها عملات البنوك المركزية الرقمية - كفرصة لبناء شبكات دفع موازية لا تخضع للإملاءات الغربية.

تتصنر الصين على وجه الخصوص هذا المشهد، فمشروع mBridge يحد ذاته يوصف بأنه مبادرة بقيادة صينية ضمنية، حيث أن الصين هي أكبر اقتصاد مشارك فيه وصاحبة المصلحة الكبرى في نجاحه. ترى بكين أن

انضم البنك المركزي السعودي كشريك كامل في المشروع في إشارة إلى تزايد الاهتمام الإقليمي والدولي بهذه المنصة

وأستراليا والنرويج وغيرها» وحتى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك والبنك المركزي الأوروبي حضرا بصفة مراقب. يعتمد mBridge على تقنية دفتر الأستاذ الموزع «Ledger Distributed Technology»، حيث طوّرت البنوك المركزية نفسها سلسلة كتل خاصة بالمشروع تُعرف باسم «mBridge Ledger». تتميز هذه المنصة بأنها إذنية «أي مغلقة ومقتصرة على المشاركين المصرح لهم»، ومصممة خصيصاً لربط عدة عملات رقمية لبنوك مركزية مختلفة ضمن بنية تقنية واحدة. يقوم كل بنك مركزي مشارك بتشغيل عقدة حاسوبية «Node Validator» على شبكة البلوكتشين الخاصة بالمشروع، مما يتيح له التحقق من صحة العمليات والمشاركة في آلية الإجماع اللامركزية. كما يتم ربط البنوك التجارية تحت كل بنك مركزي، لتمكينها من تنفيذ المعاملات بالنيابة عن عملائها عبر الشبكة.

أي أن الهيكل يتضمن طريقتين: طبقة البنوك المركزية التي تشغل العقد الأساسية وتصدر عملاتها الرقمية على المنصة، وطبقة البنوك التجارية التي تتصل بالمنصة لإجراء المدفوعات لعملائها. المنصة مزودة أيضاً بعقود ذكية لضبط وتنفيذ العمليات وفق القواعد التنظيمية لكل دولة «مثل شروط إصدار العملة الرقمية، والاسترداد، وتحويلات الدفع مقابل الدفع PVP للصفقات الثنائية».

من الناحية العملية، أثبتت المنصة قدرتها، من خلال تجربة رائدة بالعملة الحقيقية أجريت بين أغسطس وسبتمبر 2022. شارك في هذه التجربة 20 بنكاً تجارياً من هونغ كونغ والصين والإمارات وتايلاند، نفذت أكثر من 160 معاملة دفع وصراف أجنبي لصالح عملاء شركات باستخدام عملات رقمية صدرت

البديل لنظام SWIFT غربي الهيمنة؟



وبالفعل، بعد أيام من القمة، أعلن بنك التسويات الدولية (BIS) بشكل مفاجئ انسحابه من الدور التنسيقي في مشروع mBridge. وجاء هذا القرار بعد أن وُجِه سؤال مباشر لمدير BIS حول ما إذا كان mBridge قد يستخدم كمنصة لتجاوز العقوبات على دول بريكس، وهو ما نفاه المسؤول، حيث برر خطوته بأن المشروع وصل مرحلة يستطيع الشركاء إكمالها ذاتياً وأن الانسحاب ليس لدواعٍ سياسية. بمعنى آخر، فضل الغرب النأي بنفسه رسمياً عن المنصة خشية إضفاء شرعية عليها. أما الأسواق المالية بوجه عام، فتتابع تطورات mBridge ضمن إطار أوسع من التوجه نحو CBDC. ورغم الضجة الإعلامية حول المشاريع البديلة والدعوات للإبتعاد عن الدولار، لم نشهد حتى الآن تقلبات حادة في أسعار الصرف أو الأصول تُعزى مباشرة إلى mBridge. يرجع ذلك إلى أن المنصة لا تزال في مراحل الاختبار ولم تدخل الخدمة التجارية الفعلية بعد، وبالتالي تأثيرها الملموس لم يتحقق. بيد أن التوقعات المستقبلية بدأت تنعكس في استراتيجيات بعض الدول والمستثمرين. على سبيل المثال، رصد المحللون تسارعاً في خطط العديد من البنوك المركزية لتطوير عملات رقمية منذ 2022، بالتوازي مع تصاعد التوترات الجيوسياسية. تضاعف عدد مشاريع الـ CBDC عبر الحدود عالمياً خلال عام واحد بعد العقوبات على روسيا، مما يوحي بأن التأمين ضد سلاح العقوبات أصبح أولوية لدى الكثيرين.

أيضاً، بدأت بعض البلدان تنوع احتياطاتها الأجنبية بعيداً عن الدولار بشكل أكبر (مثل زيادة احتياطي الذهب أو عملات غير تقليدية)، تحسباً لسيناريو تغير دور الدولار مستقبلاً. ومع اقتراب mBridge من الإطلاق، قد نشهد تفاعلاً أكبر في الأسواق، فنجاح التجارب قد يشجع بنوكاً مركزية أخرى على الانضمام أو بدء مشاريع مشابهة، بينما أي عقبات أو تعثر قد يطمئن الأسواق بأن الدولار سيبقى بلا منافس حقيقي قريباً. في كل الأحوال، يدرك المراقبون أن هيمنة الدولار لن تُفقد بمجرد تقنية جديدة إلا إذا صاحبها تحول سياسي واقتصادي أوسع يدفع كبرى الاقتصادات لتبني البدائل على نطاق واسع.

CBDC: العملة الرقمية للبنك المركزي «التي تصدرها الدولة»

الدولي، كما ستخف فعالية سلاح العقوبات بشكل ملموس. إن ظهور mBridge وغيره من المبادرات «مثل منصة Pay BRICS المخطط لها، أو الشبكات الإقليمية الأخرى» يشكّل سابقة ومؤشراً على تغير اتجاهات النظام المالي. فحتى لو اقتصر استخدام mBridge في المدى القريب على الصين وشركائها المقربين، فإن حجم التجارة لهؤلاء ليس ضئيلاً، ومع الوقت قد يزداد عدد المنضمين مما يقطع حصة أكبر من عكدة المدفوعات الدولية بعيداً عن الدولار. لذا يمكن القول إن المشروع يمثل خطوة إستراتيجية في مسار إضعاف الهيمنة الدولارية، وإن كان تأثيره الكامل سيعتمد على مدى تبنيه وتوسعه في السنوات المقبلة.

ردود فعل الأسواق

أثار مشروع mBridge منذ الإعلان عنه اهتماماً واسعاً في الأوساط المالية العالمية. فعلى صعيد القطاع المصرفي الدولي، شاركت بنوك تجارية عالمية كبرى في التجارب المبكرة للمشروع. خلال مرحلة الاختبار في 2022، انضمت مصارف مثل HSBC وستاندرد تشارترد و UBS وسويتنيته جنرال وغيرها، إلى جانب البنوك الصينية الكبرى للمشاركة في تنفيذ المعاملات عبر المنصة. أشار هذا الانخراط من بنوك غربية إلى اعترافها بجدية المشروع ورغبتها في فهم آليته وربما التحول لاحقاً بإمكانية استخدامه أو منافسته. كذلك أبدت المؤسسات المالية الدولية اهتماماً، فقد انضم الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد والبنك الدولي لمتابعة المشروع كمراقبين. في المقابل، أبدت الجهات الغربية الرسمية شيئاً من التحفظ والقلق حيال الأبعاد الاستراتيجية لـ mBridge. فمع تصاعد الحديث عن إمكانية استخدام المنصة للتهرب من العقوبات - خاصة بعد العقوبات المشددة على روسيا 2022 - تعالت أصوات في الغرب تحذر من المشروع. وقد ظهر ذلك جلياً خلال قمة بريكس 2024، حيث طرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رؤيته لتعاون دول بريكس في مجال العملات الرقمية والمدفوعات البديلة، مما زاد قلق القوى الغربية من فقدانها لقدرة السيطرة على العقوبات.

يقدم mBridge بديلاً تقنياً للتسويات لا يعتمد على الدولار أو شبكاته فالمشاركون فيه يمكنهم نظرياً إجراء المدفوعات بعضهم لبعض بعملة رقمية دون الحاجة لعملة وسيطة كالدولار

Dollarization». منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تمتعت الولايات المتحدة بما يُعرف بـ«الامتياز الباهظ Privilege Exorbitant» لدولارها الذي أصبح عملة الاحتياط العالمية الرئيسية ووسيط التبادل الأساسي في التجارة الدولية. ربطت هذه الهيمنة بين ثلاثة عناصر: انتشار استخدام الدولار، وسيطرة شبكة سويغت للرسائل المالية، وشبكات البنوك المراسلة «مثل CHIPS» لتسوية المدفوعات. يمثل أي تحدٍ لأحد هذه الأعمدة تحدياً لمكانة الدولار.

يقدم mBridge في هذا الإطار بديلاً تقنياً للتسويات لا يعتمد على الدولار أو شبكاته. فالمشاركون فيه يمكنهم نظرياً إجراء المدفوعات بعضهم لبعض بعملة رقمية دون الحاجة لعملة وسيطة كالدولار. إذا توسع نطاق استخدام المنصة ليشمل مزيداً من الدول والعملات، فقد يعني ذلك تراجعاً تدريجياً في طلب الدولار للتسويات التجارية. على سبيل المثال، أعلنت دول بريكس صراحة تعزيز التجارة فيما بينها بالعملات المحلية وتقليل الاعتماد على الدولار. ومعظم هذه الدول لديها مشاريع عملات رقمية للبنوك المركزية قيد التجربة أو الإطلاق. بالتالي، شبكة مثل mBridge يمكن أن تكون المنصة المشتركة التي تربط تلك العملات المحلية الرقمية لتسويات التجارة البينية، مما يقلل تلقائياً استخدام الدولار كوسيط.

علاوة على ذلك، سيضعف نجاح mBridge أحد أدوات النفوذ الأمريكي المهمة: العقوبات المالية. فقد بنيت فعالية العقوبات الأمريكية تاريخياً على هيمنة الدولار وشبكات الدفع المرتبطة به، أي أن الدول أو الكيانات المستهدفة تُمنع من استخدام الدولار أو المرور عبر النظام المالي الأمريكي فتعزل اقتصادياً. أما إذا توفر لها نظام مواز للتبادل المالي مع الشركاء بعيداً عن أعين ورقابة واشنطن، فستقل قدرة الولايات المتحدة على فرض عزلة مالية على خصومها.

وقد حذر محللون من أنه في حالة توسع مثل هذه الشبكات البديلة، قد نشهد انقساماً في النظام المالي العالمي «financial bifurcation» بين تكتلات تستخدم أنظمة منفصلة. سيقوّض هذا الانقسام دور الولايات المتحدة كقائد ومعيّار للنظام المصرفي

تعزيز استخدام عملتها «اليوان الرقمي» عبر الحدود سيوسع نفوذها الاقتصادي ويقلل اعتمادها وعمل شركائها على الدولار الأمريكي. من الجدير بالذكر أن زيادة الانتشار العالمي لليوان لطالما كانت هدفاً استراتيجياً للصين لم يتحقق بالكامل عبر الطرق التقليدية، لذا فإن تبني تقنيات مبتكرة مثل mBridge قد يكون سبيلاً لتحقيق هذا الهدف.

إلى جانب الصين، تنخرط دولة الإمارات في المشروع بدافع تنويع شركائها المالية والاستراتيجية. فالإمارات تسعى لترسيخ نفسها كمركز مالي متقدم وتتطلع إلى تعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الشرق. تتيح مشاركتها في mBridge لها منصة دفع متقدمة مع شركاء رئيسيين خارج المنظومة التقليدية، وتنسجم مع خطواتها في توثيق الروابط الاقتصادية والعسكرية مع الصين. الجدير بالذكر أن ممثل مصرف الإمارات المركزي في المشروع هو خبير سبق أن عمل 17 عاماً في هيئة النقد بهونغ كونغ، ما يشير إلى عمق التعاون الفني بين هونغ كونغ والإمارات في هذا المجال.

ترى تايلاند من جهتها في المشروع فرصة لتحسين كفاءة تحويلاتها خاصة مع الصين وهونغ كونغ، ولتكون في طليعة متبني التقنية المالية في جنوب شرق آسيا. أما انضمام السعودية حديثاً فيعكس بعداً جيوسياسياً مهماً، إذ إنه يأتي في ظل تقارب سعودي مع مجموعة بريكس ورغبة في تقليل الاعتماد الحصري على الدولار في التسويات النفطية والتجارية. انخراط مؤسسة النقد السعودي في mBridge قد يمهد مستقبلاً لاستخدام الريال الرقمي في تسوية صفقات النفط والتجارة مع الصين وغيرها مباشرة، مما يضعف هيمنة الدولار في تلك الصفقات. ظهرت دول أخرى كمصر وتركيا وجنوب أفريقيا كمراقبين، ودول غربية مثل فرنسا وإيطاليا تراقب هي أيضاً، مما يدل أن حتى حلفاء الولايات المتحدة التقليديين يشعرون بضرورة مواكبة هذه التحولات تحسباً لأي تغيرات في المشهد المالي الدولي.

تأثير المشروع على هيمنة الدولار

يمثل مشروع mBridge جزءاً من اتجاه أوسع نحو ما يسمى «إلغاء الدولار De-

العالم البيئي الجدلي: ريتشارد ليفينز وعلم الاستقلاب للطبيعة والبشر

كان ريتشارد ليفينز (1930-2016) عالم بيئة وبيولوجياً تطورياً وماركسياً جدلياً، اشتهر بمساهماته الثورية في فهم التفاعلات المعقدة بين الطبيعة والمجتمع. اعتمد ليفينز على المادية الديالكتيكية لماركس وإنجز تحليل الأزمات البيئية والاجتماعية، معتبراً أن الرأسمالية هي السبب الجذري للانفصال بين البشر والطبيعة.

جون بيلامي فوستر وبريت كلارك

يُخص هذا النص أفكاره الرئيسية في عدة محاور:

الديالكتيك المادي وعلم البيئة

تحليل الحلقة «Analysis Loop» والأنظمة البيئية: طور ليفينز تقنية «تحليل الحلقة» الرياضية لدراسة التفاعلات في النظم البيئية، مثل العلاقة بين المفترس والفريسة، والتي تظهر كيف تؤثر التغيرات الكمية على ديناميكيات النظام ككل. وكيف تؤثر التغذية الراجعة على استقرار الأنظمة البيئية. ساعد هذا النهج في فهم الديناميكيات المعقدة للأنظمة البيئية وتجاوز النماذج الاختزالية التقليدية.

التأثير الماركسي: استلهم ليفينز من ديالكتيك ماركس الذي حلل الرأسمالية كـ«نظام» اقتصادي وبيئي. رأى أن التناقضات البيئية «كاستنزاف الموارد» مرتبطة بالتناقضات الاقتصادية، مما يستلزم تغييراً اجتماعياً جذرياً.

النقد الفلسفي: انتقد الماركسية الغربية لرفضها «ديالكتيك الطبيعة»، مؤكداً أن المادية الجدلية ضرورية لفهم التفاعلات المعقدة بين الكائنات وبيئتها. فدافع عن إرث إنجلز في الربط بين العلم والجدلية، مشيراً إلى أن إهمال البعد البيئي في الماركسية يقود إلى فهم قاصر للآزمات الرأسمالية. وأن فصل المادية التاريخية عن ديالكتيك الطبيعة يُضعف القدرة على تحليل التفاعل بين العمليات الاجتماعية والبيئية.

الجدلية والعلم

جادل ليفينز بأن الجدلية المادية ليست نظرية جامدة، بل منهجاً لفهم التعقيد والتناقضات في النظم الحية. انتقد التفسيرات الميكانيكية لنظرية النظم، مؤكداً على أهمية التاريخ والتغيرات الطارئة «مثل تأثير العتبات الحرجة في التحولات البيئية». بالتعاون مع ريتشارد لوونتين، قدم مفهوم «الكائن الحي كفاعل في التطور»، حيث يعدل الكائن بيئته ولا يخضع لها سلباً، مما يحطم الثنائية التقليدية بين «الطبيعة» و«الثقافة».

التطور والتفاعل

بين الجين والكائن والبيئة

الحلزون الثلاثي: بالتعاون مع ريتشارد لوونتين، قدم ليفينز مفهوماً ديالكتيكياً للتطور، يركز على التفاعل الديناميكي بين الجينات والكائنات الحية والبيئة، حيث يلعب الكائن الحي دوراً فاعلاً في تشكيل بيئته، وليس مجرد متلق سلبي. نقد الاختزالية: عارض النظرية الاختزالية في علم الأحياء التي تعزل الجينات عن السياق البيئي، مؤكداً أن التكيف عملية نشطة تشمل بناء الكائنات لبيئتها.

الصحة العامة والرأسمالية كمرض

في مقاله «هل الرأسمالية مرض؟»، ربط ليفينز بين تفشي الأوبئة (مثل الملاريا، كوفيد-19) والتحولات البيئية الناتجة عن الرأسمالية: إزالة الغابات، الزراعة الأحادية، التمدن العشوائي. أوضح كيف تخلق الرأسمالية «متلازمة الضائقة البيئية-الاجتماعية» عبر تفاقم التفاوتات وتدهور الخدمات الصحية. انتقد النموذج الطبي الاختزالي، داعياً إلى نهج بيئي-اجتماعي يعالج الأسباب الجذرية للأمراض، مثل الفقر وتلوث البيئة. وحل

ليفينز كيف تؤدي الرأسمالية إلى تفشي الأمراض عبر:

التعديبات البيئية: كإزالة الغابات وتربية الماشية المكثفة، مما يزيد اتصال البشر بالحيوانات الناقلة للأمراض.

المقاومة الدوائية: الإفراط في استخدام المضادات الحيوية يخلق «جراثيم خارقة».

التفاوت الصحي: تدهور الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة يزيد من انتشار الأمراض.

نقد التحول الوبائي: رفض فكرة أن التقدم التكنولوجي كاف للقضاء على الأمراض، مشيراً إلى أن الحلول تتطلب تغييراً جذرياً في النظام الاجتماعي.

نقد الرأسمالية والأزمة البيئية

الصدع الاستقلابي (Metabolic Rift): استند ليفينز إلى تحليل ماركس للرأسمالية كنظام يفصل بين الإنسان والطبيعة عبر استغلال الموارد، مما يؤدي إلى أزمات بيئية وصحية. رأى أن الرأسمالية تنتج «متلازمة الضائقة البيئية-الاجتماعية»، التي تتجلى في تغير المناخ، وتفشي الأوبئة، وتدهور الصحة العامة.

الأمراض والتفاوت الاجتماعي

حلل كيف تؤدي الرأسمالية إلى تفشي أمراض جديدة «مثل كوفيد-19» عبر:

التعدي على النظام البيئي «إزالة الغابات، الزراعة الصناعية».

المقاومة للمضادات الحيوية بسبب الإفراط في استخدامها بالقطاع الزراعي.

التفاوت الصحي الناتج عن الفقر وغياب الرعاية الصحية الشاملة.

الصحة كصراع طبقي

أكد أن تحسين الصحة العامة يتطلب مواجهة النظام الرأسمالي، الذي يضع الربح أولوية على حساب الإنسان والبيئة، ودعا إلى رعاية صحية شاملة تركز على الوقاية والعدالة البيئية.

الزراعة البيئية والتخطيط الاشتراكي

كعالم ومزارع سابق في بورتوريكو، دعا ليفينز إلى زراعة بيئية تعتمد على التنوع الحيوي والمعرفة المحلية، معارضاً الزراعة الأحادية القائمة على الكيماويات. أشاد بالتجربة الكوبية كنموذج للزراعة المستدامة بعد الثورة، حيث:

التنوع الزراعي: حلت الزراعة المتنوعة محل الزراعة الأحادية لقمب السكر.

الإدارة البيئية: أدخلت ممارسات مثل التسميد العضوي وتربية ديدان الأرض لتحسين خصوبة التربة.

التخطيط المجتمعي: دمج المعرفة العلمية مع الخبرات المحلية لتحقيق الاكتفاء الغذائي. نقد الزراعة الرأسمالية: هاجم ليفينز الزراعة الصناعية لاعتمادها على الكيماويات وتدميرها للتنوع الحيوي.

التنوع الحيوي «تناوب المحاصيل، المكافحة الطبيعية للأفات»

المعرفة المحلية: دمج الخبرة الشعبية مع العلم الحديث. »

التخطيط الجماعي لتقليل استخدام الكيماويات وتعزيز الإنتاج العضوي.

العلم في خدمة المجتمع: أشاد بتحويل كوبا العلوم إلى ملكية عامة تهدف إلى خدمة الصالح العام، مثل تطوير زراعة حضرية عضوية وتحسين إدارة الموارد المائية، مما قلل الاعتماد على الاستيراد وعزز الأمن الغذائي.



العالم ككل متشابك، حيث تؤثر التغيرات في جزء ما على النظام بأكمله.

التحديات الحالية: تُعد أفكاره مرجعية في مواجهة أزمات مثل التغير المناخي والأوبئة، مؤكداً أن الحلول التقنية الجزئية غير كافية دون تغيير جذري في النظام الاقتصادي.

الإرث والاستمرارية

ترك ليفينز إرثاً في الحركات البيئية والاشتراكية، حيث تُطبق أفكاره في نضالات العدالة المناخية والزراعة المستدامة. كتاباته مثل «الأحياء الجدلية» (مع لوونتين) و«الإنسانية والطبيعة» (مع بورجو هايا) تُعد مراجع أساسية في البيئة السياسية. أكد أن النضال البيئي جزء لا يتجزأ من الصراع الطبقي، وأن مستقبل البشرية يعتمد على بناء نظام اجتماعي يعيد توازن العلاقة مع الأرض.

الخاتمة

قدم ريتشارد ليفينز إطاراً فكرياً يجمع بين النقد الاجتماعي والتحليل البيئي، مظهراً أن إنقاذ الكوكب يتطلب تحولاً اشتراكياً يعيد توحيد البشر مع الطبيعة. تبقى أفكاره إرثاً حيوياً في عصر الأزمات البيئية المتصاعدة. فلم يكن ريتشارد ليفينز عالماً بارعاً فحسب، بل منظرًا ثورياً رأى في الجدلية المادية أداة لفك تشابك الأزمات المعاصرة وفي العلم أداة للتغيير الاجتماعي. عبر عمله، بين أن حل الأزمة البيئية يتطلب تحولاً جذرياً نحو نظام اجتماعي-اقتصادي عادل، حيث تُدار الموارد بطريقة مستدامة تحترم فيها حدود الطبيعة وتلبي فيها احتياجات البشر جميعاً. وعبر دمجه الفريد بين الماركسية والبيولوجيا والرياضيات، قدم إطاراً لفهم أزمات العصر من تغير مناخي إلى تفشي الأوبئة، مؤكداً أن الحلول ليست تقنية فحسب، بل سياسية بطبيعتها. تتطلب تحطيم منطق الربح الرأسمالي وإقامة مجتمع قائم على التعاون والاستدامة.

■ عن موقع: monthlyreview.org

إعداد قاسيون بتصرف

الاشتراكية والاستدامة:

رأى ليفينز أن الاشتراكية ضرورية لتحقيق «المسار البيئي» الذي يجمع بين العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، معتبراً أن التخطيط الديمقراطي القائم على المشاركة الجماعية هو السبيل إلى إصلاح العلاقة الاستقلابية بين البشر والطبيعة.

الاشتراكية البيئية كحل

البديل الجذري: دعا ليفينز إلى نظام اشتراكي يخطط لعملية الاستقلاب بين المجتمع والطبيعة، مع التركيز على: العدالة البيئية: تقليل التفاوتات في الوصول إلى الموارد.

الاستدامة: اعتماد تقنيات مكثفة المعرفة بدلاً من الاستغلال المفرط.

المشاركة الشعبية: إشراك المجتمعات في صنع القرار البيئي.

الربط بين النضالات: رأى أن تحرير البشر من الاستغلال الطبقي مرتبط بتحرير الطبيعة من الهيمنة الرأسمالية.

إرث ليفينز الفكري

علم البيئة الجدلي:

قدم إطاراً لفهم البيئة كنظام ديناميكي مليء بالتناقضات، حيث التفاعلات بين المستويات المختلفة «جزيئية، عضوية، اجتماعية» تنتج تغيرات نوعية وكمية.

النضال من أجل التغيير:

دعا إلى دمج النضال البيئي مع النضال الطبقي، معتبراً أن تحرير البشرية من الاستغلال الرأسمالي شرط أساسي لإنقاذ الكوكب.

العلم الملتمزم: دمج ليفينز بين النشاط السياسي والعلمي، معتبراً أن العلم يجب أن يخدم الصالح العام لا الربح. رفض فصل العلم عن السياسة، وشجع العلماء على الانخراط في القضايا الاجتماعية وتبني أبحاث تخدم الجماهير بدلاً من النخب.

الرؤية الشمولية: شدد على ضرورة فهم

حل الأزمة

البيئية يتطلب

تحولاً جذرياً نحو

نظام اجتماعي-

اقتصادي عادل

حيث تُدار الموارد

بطريقة مستدامة

تحترم فيها حدود

الطبيعة وتلبي

فيها احتياجات البشر

جميعاً

«إسرائيل»... سفينة من ورق يجرفها التيار



خطوط الدفاع الأخيرة، أملاً في الحفاظ على أمريكا موحدة، فأى تأخير إضافي في هذا التوجه، يعني نقل المعركة إلى الداخل الأمريكي، وبدء مرحلة تفكك لا يمكن وقفها.

إن كان هناك اعتقاد بإمكانية كسر التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني، إلا أن الوقت وحده كفيل بدحض هذه الأوهام، فالدول العظمى تتعلم من التاريخ، وأمام روسيا والصين درس مهم لا يمكن إغفاله، فعندما نجحت واشنطن في كسر الرابطة بين البلدين، واستمالت الصين لتحييدها، انتهى الأمر بخسارة كل من الاتحاد السوفييتي والصين، وسرعان ما اكتشف البلدان أن الوعود الأمريكية سواء بما يخص توسيع الناتو شرقاً، أو الاعتراف بالمصالح الصينية وسيادتها على تايوان، كانت حبراً على ورق، وهم لذلك لن يغامروا مجدداً بكسر صمام الأمان الذي يحميهم.

الكيان الصهيوني» للتخلي عن محور استراتيجي جرى بناؤه خلال السنوات الماضية مع الصين وإيران، وعلى أساس أفكار كهذه يرى الكيان، أنه مضطر إذا ما أراد حجز موقعه في الصورة الجديدة أن يثبت أقدامه في المعادلات الإقليمية القائمة كلها، وتحديداً في سورية ولبنان، لكن وبعيداً عن التسرع أو الإفراط بالتفاؤل، هل يمكن قبول سرد تحليلي كهذا؟

كيف تبدو الصورة في الواقع

في الواقع، تجد واشنطن نفسها مضطرة لإعادة التوضع، ولكن توجه كهذا لا يمكن قراءته إلا في ضوء أزمة عميقة تعيشها الولايات المتحدة، وهي لذلك تسابق الزمن وليس من الوارد أن تقفز من مستنقع لتتنزل في آخر، فميزان القوى داخل الولايات المتحدة يتجه إلى الانكفاء، ولا يعني ذلك «النزول عن مسرح التاريخ» بل العمل على تدعيم

تنطلق من مقدمات صحيحة، إذ تقول: إن «الحرب ضد روسيا نهبت موارد ضخمة من الولايات المتحدة، وأفرغت مخازن سلاحها، بما فيها تلك الموجودة في [إسرائيل]» وعلى هذا الأساس بات من الضروري بالنسبة لواشنطن وقف هذا الاستنزاف، لا بل تحصيل ما جرى إنفاقه بأي شكل من الأشكال، وتحديداً عبر ما بات يعرف باسم «اتفاقية المعادن» ذلك بالإضافة إلى توريث الأوروبيين أكثر في هذا المستنقع، وشفط ثروتهم ثمناً للأسلحة من الولايات المتحدة، لكن المحللين «الإسرائيليين» يتسرعون في البناء على ما سبق إذ يقولون: إن إنهاء التورط الأمريكي في أوروبا من شأنه أن يعيد تركيز صناع القرار - هناك - على الشرق الأوسط! بما يعنيه ذلك من حصول «إسرائيل» على دعم أمريكي غير مشروط، ويرون في تصريحات ترامب حول الحرب الأخيرة ومقترحه حول تهجير سكان غزة خير دليل على استنتاجهم هذا، كما لو أن مشكلة ترامب هي في إنفاق موارد بلاده في أوروبا ولن يرى مشكلة في إنفاقها في مكان آخر! في الوقت الذي يذكر تيار ترامب على مدار الساعة، أن الموارد الأمريكية لا تكفي حتى لترتيب البيت الداخلي، وهم لذلك مضطرون للبحث عن الموارد، وينصب تركيز أنصار هذا التيار على تأمينها من القارة الأمريكية.

الرهان في «إسرائيل» إذاً يتركز على فكرة أساسية تقول: إن واشنطن تقوم بإعادة تموضع في الشرق الأوسط عبر تقاهمات مع روسيا، التي ستكون مضطرة «بحسب جهازة السياسة في

لا يزال صدى الهجوم الشرس الذي تعرض له الرئيس الأوكراني في البيت الأبيض يتردد في كل مكان، فما قام به بشكل مدروس كل من الرئيس الأمريكي ونائبه، ذائع الصيت، لن يمر دون نتائج مدوية، فيبدو وضوحاً أن ما تعرض له زيلينسكي يعكس إلى حد كبير قدرة الولايات المتحدة على القفز من موقع إلى آخر، فبعد تقديم دعم منقطع النظير لأوكرانيا في حربها ضد روسيا، تجد واشنطن أنها مضطرة لإعادة ترتيب الأوراق.

■ علماء ابصر آج

الرسالة وصلت: مصلحة الولايات المتحدة أولاً! هذه الحقيقة التي تذكرها صناع السياسات في «إسرائيل» وانكب عشرات المحللين والمعلقين لتفسير ما جرى في البيت الأبيض مؤخراً، ولم يغفلوا عن لعنتهم الأبدية فـ «[إسرائيل] سفينة من ورق يجرفها التيار» هي كذلك بالفعل، ولا يمكن للسفينة الورقية ألا تفرغ من حفلة التهزيء.

ويبقى السؤال حول إمكانية التعامل مع «التيار» ونسخيره لمصلحة الكيان المشووم!

كيف يفكرون في «إسرائيل»
بعض الأفكار المطروحة على الطاولة

من الطبيعي أن تخشى «سفينة الورق» من التيارات الجارفة، وهم في «إسرائيل» يدركون أننا أمام إعادة ترتيب كبرى، ويعلمون أيضاً أن مصيرهم اليوم مرهون باتجاه «التيار» الأمريكي، وإن كان البعض يظن حتى اللحظة أن الاحتمالات مفتوحة، فعليه إدراك أن أحد الاحتمالات المطروحة هو أن الولايات المتحدة لا تملك ما يكفي من الإمكانيات للمناورة في الشرق الأوسط لوقت أطول، وقد تجد «إسرائيل» نفسها وحيدة، وهذا الاحتمال وإن كان لا يحل بعد حيزاً كبيراً من التحليلات المتداولة في العلن، إلا أنه يحكم سلوك الكيان المسعور! فالسلوك الصهيوني في المنطقة من حرب غزة، وما رافقها من اعتداءات على لبنان وسورية واليمن، وما حيك كله من مؤامرات ضد مصر والسعودية وتركيا وإيران، ما هو إلا «نداء استغاثة» تطلقه حامله الطائرات الصهيونية قبل الغرق!

هل تستطيع أوروبا حقاً الانفكاك عن أمريكا؟



بات واضحاً أن الولايات المتحدة تنجح نحو تقليص نفقاتها والانكفاء نحو الداخل، فالتصريحات الأخيرة، سواء كانت جادة أو هزلية، بين الرئيس الأمريكي وشركائه الأوروبيين، بما في ذلك تهديدات الانسحاب من حلف الناتو، في حال عدم التزام الأوروبيين بزيادة الإنفاق العسكري، تشير إلى أن الولايات المتحدة دخلت في مرحلة جديدة من التعامل مع أوروبا، هذه المرحلة قد تعيد -رغم المقاومة الأوروبية- رسم خريطة العلاقات الأمريكية/الأوروبية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. ورغم أن البعض يعتقد أن أوروبا ستكون أكثر استقلالية عن أمريكا، إلا أن الحقائق على الأرض تؤكد أن الاعتماد الأوروبي على الولايات المتحدة سيزداد تحت ضغوط أمريكية متصاعدة.

■ عماد بيضون

الملف الأمريكي الأساسي: عجز الميزان التجاري

الجمركية على السيارات بين الجانبين، حيث تفرض الولايات المتحدة رسوماً بنسبة 2,5% على السيارات المستوردة من أوروبا، بينما يفرض الاتحاد الأوروبي رسوماً بنسبة 10% على السيارات الأمريكية.

هذه التصريحات والتهديدات تعكس توتراً في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مع سعي إدارة ترامب لتقليص العجز التجاري، وتعزيز الصادرات الأمريكية. وتجري العملية نفسها مع شركاء تجاريين آخرين، مثل: كندا والمكسيك والصين.

ما مصير أوروبا

في ظل السياسة الأمريكية الجديدة؟

لن تصبح أوروبا مستقلة في إنتاج منظومات الأسلحة في أي وقت قريب، حتى مع زيادة الإنفاق العسكري إلى الضعف منذ عام 2014. فبيانات الناتج الصناعي الأوروبي تشهد تراجعاً مستمراً. في عام 2024، واجه القطاع الصناعي الأوروبي تحديات كبيرة، حيث أظهرت البيانات انخفاضاً في الإنتاج الصناعي في العديد من الدول الأوروبية الكبرى.

على سبيل المثال: **انخفض الإنتاج الصناعي في ألمانيا بنسبة 4% في ديسمبر مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.**

كما أوردت صحيفة «لوموند» أن الإنتاج الصناعي في دول، مثل: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا شهد انخفاضات ملموسة بين يوليو 2023 ويوليو 2024، مع تسجيل منطقة اليورو انخفاضاً بنسبة 2,2% والاتحاد الأوروبي بنسبة 1,7% خلال هذه الفترة.

لطالما كان التوسع في الإنفاق العسكري الأمريكي مصدراً للأرباح للولايات المتحدة، لكن مع وصول هذا التوسع إلى طريق مسدود في مواجهة روسيا، وخاصة في الملف العسكري الأوكراني، بدأت داخل الدولة الأمريكية العميقة مقاربات جديدة للتعامل مع الشركاء التجاريين. تصحيح الميزان التجاري الأمريكي، سيصبح العامل الحاسم في بقاء أمريكا قوية بعد هذه الجولة من الحرب. ولضمان استمرار الهيمنة الأمريكية، يتعين على أوروبا أن تتحمل فاتورة الحرب، في سيناريو يشبه ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية.

أعرب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مراراً عن استيائه من العجز التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، معتبراً أن العلاقة التجارية بينهما «غير متكافئة». في تصريحات حديثة، أشار ترامب إلى أن العجز التجاري الأمريكي مع أوروبا يتجاوز 235 مليار دولار، وطالب بتصحيح هذا الوضع.

بالإضافة إلى ذلك، هدد ترامب بفرض رسوم جمركية على واردات الاتحاد الأوروبي إذا لم تقم دول الاتحاد بزيادة وارداتها من السلع الأمريكية، خاصة النفط والغاز. في يناير 2025، أعلن عن نيته فرض تعريفات جمركية إضافية بنسبة 10% على السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبي كان «سيناً للغاية معنا». كما أعرب ترامب عن استيائه من الفارق في الرسوم

وفي نوفمبر 2024، أظهر مؤشر مديري المشتريات في منطقة اليورو انخفاضاً حاداً في الطلب الصناعي، حيث تراجع المؤشر إلى 45,2 من 46 في أكتوبر، مما يشير إلى استمرار التحديات في القطاع الصناعي.

بالإضافة إلى ذلك، أوردت قناة «الحدث» أن أكبر اقتصاد أوروبي، ألمانيا، يواجه أزمة عميقة وسط ضعف في القطاع الصناعي، مع توقعات بتسجيل انكماش في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,1% خلال العام.

الاستقلال الأوروبي: سراب أم حقيقة؟

استقلال أوروبا عن أمريكا في مجال الدفاع يبدو وكأنه سراب. فبعد أن فقدت أوروبا سوق الطاقة الروسية الرخيصة، أصبحت أكثر اعتماداً على موارد الطاقة الأمريكية. ولتصحيح الميزان التجاري مع أمريكا، التي تلقى من تراجع الدولار كعملة احتياطية عالمية، يتعين على أوروبا أن تدفع ثمناً مضاعفاً للحماية الأمريكية. في عام 2024، شهد الإنفاق العسكري الأوروبي زيادة ملحوظة استجابة للتحديات الأمنية المتزايدة، خاصة في ظل الحرب

في أوكرانيا، والتغيرات في السياسة الأمريكية. وفقاً للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ارتفع الإنفاق العسكري في أوروبا بنسبة 11,4% في عام 2024، مدفوعاً بدعم أوكرانيا. كما أشارت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، إلى خطط جديدة لزيادة الإنفاق العسكري قد تصل إلى 800 مليار يورو (841 مليار دولار).

بالإضافة إلى ذلك، يخطط الاتحاد الأوروبي لإطلاق خطة ضخمة لإعادة التسليح لمواجهة التحديات الناشئة عن الحرب في أوكرانيا والتغيرات في الموقف الأمريكي، مع دراسة طرق تمويل متعددة، مثل: إصدار ديون مشتركة، وإعادة تخصيص أموال. الاستنتاج الأهم، هو أن الانسحاب الأمريكي من أوروبا لن يكون انسحاباً كاملاً، بل سيتحول من الإنفاق المباشر إلى الاستفادة الاقتصادية من التبعية الأوروبية، ففي ظل عدم وجود قوى أوروبية فاعلة تسعى للسلام مع روسيا، وحتى في ظل استفادة واستثمار الولايات المتحدة من حالة العداء الأوروبي الروسي، ستظل أوروبا عالقة في شبكة المصالح الأمريكية، مما يجعل استقلالها الحقيقي بعيد المنال حالياً.

الخطة المصرية بمواجهة المشروع الصهيوني



بخطة إعادة إعمار غزة التي اعتمدها القمة العربية في القاهرة، وترحب بالدعوة لإجراء انتخابات فلسطينية.

بينما أوضحت الخارجية «الإسرائيلية» رفضها للبيان الختامي والخطة المصرية، حيث جاء في بيانها «نرفض خطة

الدول العربية للتعامل مع غزة» وبيّن هذان الموقفان موقع الخطة

المصرية وعموم التوافق العربي

والبيان الختامي، حيث بات واضحاً تحديّ الدول العربية مباشرة

للكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، رغم الضغوط

الممارسة كلها على المنطقة كاملة، ومثل هذه الضغوط والمواجهة

عموماً، والسعي الصهيوني للحرب والتوتر، لن يدفع سوى إلى المزيد

من وحدة الصف العربي والإقليمي بمواجهته، وتبقى الأنظار متجهة

لسلوك الإدارة الأمريكية الجديدة، وكيفية تعاملها مع التطورات،

وفي نهاية المطاف، ومع تطور الصراع، ستحسم الولايات المتحدة

موقفها بشكل نهائي بين واحد من الخيارين: إما إقامة الدولة

الفلسطينية والحفاظ على علاقاتها مع المنطقة، أو المضي في الحرب

دعماً للكيان الصهيوني، والغرق معه

أقيمت يوم الثلاثاء 4 آذار قمة طارئة للدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة رداً على المشروع الصهيوني لتهدية الفلسطينيين، ومن أجل إعادة إعمار غزة، يوضح سلوك الدول العربية عموماً، وخاصة خلال القمة الطارئة الأخيرة وبيانها الختامي، وجود موقف واحد ومشترك ينص على مشروع تهجير الفلسطينيين، ولوقف الحرب على قطاع غزة، والتأكيد على حل الدولتين، وإعادة إعمار غزة،

■ يزن بوظو

طرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الخطة المصرية لمرحلة

إعادة إعمار غزة، وهي تأتي رداً مباشراً على المشروع الصهيوني،

وتضمنت تشكيل لجنة مستقلة من تكنوقراط فلسطينيين غير

فصائليين يديرون القطاع لمدة 6 أشهر كمرحلة انتقالية تحت

مظلة السلطة الفلسطينية، تليها ترتيبات تهدف لتوحيد القطاع مع

الضفة الغربية، دون التطرق بشكل مباشر لسلح المقاومة الفلسطينية،

وتشر الخطة إلى تدريب كل من مصر والأردن عناصر من الشرطة

الفلسطينية لضبط الأمن في غزة، وأعرب كل من المقاومة الفلسطينية،

والكيان الصهيوني «موقفهما من القمة وبيانها الختامي، حيث قالت

المقاومة الفلسطينية: إنها «ترحب

نهاية المطاف إلى نصر نهائي بأقل الخسائر الممكنة، وأقل المخاطر

المحتملة، فكل ما يجري الآن في المنطقة، ما هو إلا شيء بسيط

بالمقارنة مع مخاطر مثل هكذا حرب فوضوية شاملة... وعليه، فإن

الردود السياسية المنضبطة التي تقوم بها الدول العربية يعد أمراً في

غاية الأهمية بالحلقة الراهنة.

هي واحدة من الأسباب الأبرز التي توقف الحرب في أوكرانيا اليوم

أساساً، رغم ذلك، ورغم صحة هذه المؤشرات والتحليلات عموماً،

إلا أنه لا ينبغي الانجراف للفتح الصهيوني، والمضي بتصعيد مواجه

له، فسمه العصر بصراعاته هي الفوز تدريجياً وبالنقاط، والصبر وضبط

الذفس، وبشكل تراكمي يفضي في

في دوامة اقتتال لا رايح فيها بنهاية المطاف، خاصة في ظل التوازنات

الدولية الجديدة الحاصلة، وإنما تشير التحليلات كافة، بخسارة

الكيان وواشنطن هذه الحرب، رغم الخسائر الكبرى للطرف المقابل

أيضاً، وذلك فضلاً عن أن مثل هكذا حرب ستعيد الوصول لتخوفات

صراع دولي ومخاطر «نووية»

التغيرات الاستراتيجية في أفريقيا: مسار نحو الاستقلال والسيادة



تتخذ الدول الأفريقية خطوات مهمة ضمن ما يمكن تسميته «الصحوة الثانية» وهي مرحلة جديدة من النهضة ضد الاستعمار والتبعية الغربية، وعلى الرغم من أن القارة الأفريقية حصلت على استقلالها السياسي عن الاستعمار الغربي خلال القرن العشرين، إلا أن هذا الاستقلال لم يكن كاملاً أو ناجزاً، أما اليوم، تخوض الدول الأفريقية معركة أخرى لتحقيق استقلال حقيقي وسيادة وطنية، من خلال بناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل بدلاً من التبعية، وحماية المصالح الوطنية، وتعزيز دورها الإقليمي والدولي.

■ كنان دوير

أبعاد النهضة الأفريقية

يمكن النظر إلى النهضة الأفريقية من بعدين رئيسيين:

الأول: وطني، حيث تعمل كل دولة على تحقيق استقلالها الكامل وسيادتها الوطنية.

الثاني: دولي وإقليمي، تسعى من خلاله الدول الأفريقية للتعبير عن مصالح دول الجنوب العالمي في ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية. فإفريقيا تمتلك مقومات هائلة تجعلها مؤهلة للعب دور مهم على الساحة الدولية، سواء من حيث الموارد البشرية أو الطبيعية أو الثروات الباطنية. هذه الإمكانيات تضع القارة في موقع استراتيجي يتيح لها التفاعل مع القوى الصاعدة، والتكتلات الاقتصادية والسياسية التي تلعب دوراً متزايداً على المستوى الدولي.

العرقية والقبلية التي تشكل عائقاً أمام بناء الدولة الوطنية. كما تشهد القارة صراعات بين الدول المتجاورة، والتي غالباً ما تكون مدفوعة بتدخلات خارجية تستمر في هذه الانقسامات لتحقيق مصالحها الخاصة.

على سبيل المثال: أكدت جاكى لي، عضو القوات الأمريكية السابقة في النيجر، أن رحيل القواعد العسكرية الأمريكية من النيجر يمثل «انتكاسة استراتيجية كبيرة». إذ تم إنشاء هذه القواعد عام 2012 بهدف ملء هو مكافحة الإرهاب، لكن الهدف الخفي كان الوقوف بوجه التوسع الروسي في القارة الأفريقية. هذا التدخل الأجنبي ليس حالة معزولة، بل يعكس نمطاً عاماً من الضغوط التي تتعرض لها الدول الأفريقية من قبل القوى الغربية.

تنوع القوى الأفريقية

تتميز القارة الأفريقية بثراء مذهل في تنوع الدول المؤثرة، حيث تستمد كل دولة قوتها وثقلها من عناصر فريدة، تجعلها تحتل مكانة خاصة ضمن نسج القارة. فهناك دول تعتمد على ثرواتها الطبيعية الهائلة، مثل: أنغولا ونيجيريا التي تزخر بالموارد النفطية، والجزائر التي تعتبر ركيزة أساسية في مجال الطاقة. وفي الوقت نفسه، تبرز جمهورية الكونغو الديمقراطية كواحدة من أغنى دول العالم بالمعادن النادرة، مما يمنحها أهمية استراتيجية كبيرة. وعلى الصعيد الثقافي والسياسي، تأتي دول، مثل: إثيوبيا وجنوب أفريقيا لتلعب دوراً ريادياً في تشكيل المشهد السياسي والثقافي للقارة. أما مصر، فتتميز

التحديات الداخلية والخارجية

رغم هذه الفرص الواعدة، لا تزال أفريقيا تعاني من ملفات عالقة ومعقدة تعيق تقدمها، ومن أبرزها: الإرهاب، والنزاعات المحلية، وعدم الاستقرار السياسي، والانتعاشات

لضغوط كبيرة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتنفيذ مخطط تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، وهو ما اعتبرته القاهرة تهديداً مباشراً لأمنها القومي. رد الفعل الأمريكي كان التلويح بقطع المساعدات، والتهديد بملفات أخرى تحت السيطرة الغربية.

هذا السلوك الغربي يفرض على الدول الأفريقية إعادة بناء علاقاتها الدولية بشكل يحقق التوازن. الحديث هنا لا يعني الانتقال من معسكر إلى آخر، إذ لا يوجد حالياً قطبان متنافسان على الساحة العالمية. بل يتعلق الأمر ببناء علاقات متوازنة مع الدول جميعها، وهو ما يعتبر تعبيراً ملموساً عن التعددية القطبية. تنوع العلاقات وبناء شراكات تحترم سيادة الدول يعد خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقلال الحقيقي.

بموقعها الجغرافي الفريد الذي يجعلها جسراً طبيعياً بين العالم العربي وأفريقيا، مما يعزز دورها كجوبة تواصل.

إن التنوع في مصادر القوة في أفريقيا، وحالة عدم التمرکز، تعيق نشوء قوى عظمى من القارة، لكنها وفي الوقت نفسه تفرض على هذه الدول بناء نوع من التشارك والتنسيق فيما بينها، يمكن من خلاله تثبيت وزن حقيقي على الساحة الدولية لا يمكن تجاهله.

الضغوط الغربية وضرورة التوازن

تتشارك جميع الدول الأفريقية الوازنة في مواجهة ضغوط هائلة تهدد أمنها القومي. الضغوط التي تسعى لضمان استمرار السيطرة على المنطقة، أو لإعاقة نفوذ القوى الصاعدة. على سبيل المثال: تعرضت مصر

الصين... قدرة متزايدة على الساحة الدولية



الصينية، هناك أيضاً مسألة أخرى ترتبط بحاجة بكين إلى موارد طاقة متزايدة، ولا يغيب عن أحد دور منطقتنا المحوري في تأمين جزء أساسي من هذه الاحتياجات، هذا بالإضافة إلى أن الاقتصادات الناشئة في المنطقة يمكن أن تتحول مع الاقتصاد الصيني إلى شبكة واحدة حيوية، يجري ضمنها تبادل الخبرات والتكنولوجيا والبضائع ويتشارك الجميع بالمنافع.

من هذا الباب، يظهر أن الصين وخلال الأشهر القليلة الماضية بدأت تزيد من وتيرة تصريحاتها ونشاطها بخصوص الشرق الأوسط عموماً، والقضية الفلسطينية بالتحديد، نظراً لكون حل هذه القضية هو مفتاح أساسي لاستقرار المنطقة، ولكن وحتى اللحظة لا يزال الوزن الصيني على الساحة العالمية مكبلاً إلى حد كبير، أو بالحد الأدنى لا يوجد تناسب بين دورها السياسي وحجمها الاقتصادي، لكن هذه الحالة هي مؤقتة بالتأكيد، ويجري حالياً رسم الاتجاهات العامة، ولكن من الجدير بالذكر هنا، أن الصين تبدي اهتماماً متزايداً في قضيتين حيويتين، الأولى: هي العمل على الحفاظ على نسب نمو مرتفعة تقدر بحوالي 5% للعام القادم، بالإضافة إلى زيادة في الإنفاق العسكري

أن تنتج في الميزانية ذاتها سوى 22 حملة طائرات في خلال 5 إلى 7 سنوات.

الصين قادرة بالحصول على ضمان دور أكبر على الساحة الدولية، وبشكل متسارع، ما يعني أن تكرار إنجازات من نمط استعادة العلاقات السعودية الإيرانية ليست مسألة بعيدة المنال.

مع الولايات المتحدة، وقدراتها الصناعية الجبارة التي تسمح لها بإنتاج سريع يتفوق على الولايات المتحدة، حتى في ميادين تطوير الأسلحة المتطورة، فعلى سبيل المثال: تستطيع الصين أن تنتج في 292 مليار دولار، حوالي 53 حملة طائرات في مدة 4 إلى ست سنوات، بينما لا تستطيع الولايات المتحدة

بحوالي 7% عن الميزانية السابقة، وهذا ما جرى في العام الماضي، وما سيجري في العام القادم، فتقدر ميزانية الدفاع الصينية بحوالي 292 مليار دولار، بمقابل 895 مليار تنفقها الولايات المتحدة، لكن هناك عاملاً آخر لا يظهر على السطح كثيراً، وهو تحديداً انخفاض تكاليف الإنتاج في الصين بالمقارنة

■ عتاب منصور

لا يمكن إغفال أن القضايا الدولية شديدة التشابك فيما بينها، ويخطئ البعض عندما يرون أن مصالح الصين تنحصر بما يجري على حدودها، فصحیح أن المسائل الأقرب قد تكون موضوعة على جدول لا يقبل التأجيل، لكن ذلك لا يعني أن ما يجري في الشرق الأوسط لا يؤثر على مصالح الصين، بل أيضاً على أمنها الوطني، فالصين قوى عظمى لها امتداد قاري كبير في آسيا، وتعتمد على منافذ وشبكات برية هي شريان حياة الصين، وفضلاً عن كون المنطقة هي سوق أساسي للبضائع

كيفية التحول إلى «التصنيع الزراعي»

تعيش سورية اليوم حالة انعدام في الأمن الغذائي لأغلبية شعبها، والسبب الرئيسي في ذلك هو تمزيق القطاع الزراعي وتقليص الدعم الحكومي عنه منذ ما قبل الحرب وصولاً إلى الإجهاد عليه بشكل كامل خلال سني الحرب. في المرحلة القادمة، عندما تحظى سورية بسلطة جديدة تضع خطاً حقيقياً لدعم القطاع الزراعي وإحلال «التصنيع الزراعي»، فإنها تحتاج إلى «تجميع» الأراضي بطرق مبتكرة، وإرساء نظم جماعية للفلاحين تسهل رفع الإنتاجية الزراعية وتحقيق الفوائض بطرق عملية. تالياً سنلقي نظرة على ثلاثة نماذج حققت بالمجمل نجاحات باهرة، رغم مواجهتها الكثير من التحديات والصعاب، والهدف هو تحرير الفلاحين من هيمنة التجار، والأهم من هيمنة الشركات الأجنبية. تقدم هذه التجارب رؤى مختلفة حول نجاحات وإخفاقات النماذج الزراعية، وتأثيرها العميق على المجتمعات التي تبنتها.

■ عروة درويش

التجربة السوفيتية

في أواخر العشرينيات، واجهت القيادة السوفيتية تحدي تحديث الزراعة لدعم التصنيع السريع. وفقاً للخطة الخمسية الأولى «1928-1932»، كان من المخطط تجميع 20% فقط من الأسر الفلاحية، مع تحديد هدف أعلى في أوكرانيا 30%. لكن بحلول عام 1928-1929، اندلعت أزمة حادة في توريد الحبوب، فقد رفض الفلاحون بيع الحبوب بأسعار الدولة، مما أدى إلى نقص خطير في الإمدادات الغذائية للمدن، وبرزت طبقة الكولاك «أثرياء الفلاحين» الذين قاموا بإخفاء الحبوب، وحرقتها وقتل الماشية عندما لا يستطيعون إخفاءها، ورفضوا الانضمام إلى المزارع الجماعية.

في كانون الأول 1929، أعلن ستالين السياسة الجديدة: «تصفية الكولاك كطبقة»، وهو ما عنى مصادرة أراضيهم ووضعها في وصاية الدولة ضمن عمليات تأميم شاملة. في 1930-1931، أطلقت الحكومة السوفيتية حملة تجميع هائلة وسريعة، حيث ارتفع عدد المزارع الجماعية من 57,000 في عام 1929 إلى أكثر من 211,000 بحلول عام 1932، مما أدى إلى تجميع أكثر من 60% من الأسر الفلاحية ضمن مجتمعات تعاونية، ما يمكن تسميته اليوم بالتجمعات «الصناعية الزراعية».

لكن عملية الصراع مع الكولاك لم تنته بشكل سريع، ولهذا سادت الاضطرابات بشكل شديد في العديد من الأماكن في الريف السوفيتي، وذلك وصولاً إلى 1933. قبل التجميع، كان الإنتاج الزراعي السوفيتي مستقرًا نسبيًا، حيث بلغ إنتاج الحبوب عام 1928 نحو 73 مليون طن، وهو أعلى بنسبة 24% من آخر سنة قبل الحرب والثورة. بحلول عام 1932، انخفض إنتاج الحبوب إلى 55-60 مليون طن، وهو انخفاض حاد مقارنة بعام 1928. لكن بحلول عام 1937، بدأ الإنتاج الزراعي بالتعافي، حيث سجلت الحصيد السنوية نحو 100 مليون طن من الحبوب، وكان ذلك مدفوعاً بتحسين إدارة المزارع الجماعية بعد استقرار النظام الجديد وإزالة خطر الكولاك، والأهم فرصة زيادة المكننة الزراعية، حيث تم إدخال 75,000 جرار زراعي بحلول عام 1932 عبر نظام محطات الجرارات الآلية (MTS).

إن أحد إنجازات التجميع الزراعي كان التوسع السريع في المكننة. في 1928، كان لدى الاتحاد السوفيتي بضعة آلاف فقط من الجرارات، وبحلول 1940، زاد العدد إلى أكثر من 500,000 جرار. تم إنشاء محطات الجرارات الآلية (MTS)، والتي زودت المزارع الجماعية بالجرارات والمعدات الحديثة. بحلول عام 1940، كان 75% من الحرث و48% من الحصاد يتم بالآلات، مما ساعد على زيادة الإنتاجية. أوقفت الحرب العالمية الثانية، وهجوم النازيين على الاتحاد السوفيتي، الخط الإيجابي المتسارع في 1940. لكن بحلول 1950 تعافت الزراعة السوفيتية، حيث بلغ إنتاج الحبوب 110-125 مليون طن، متجاوزاً مستويات ما قبل الحرب.

كانت الفكرة الأساسية وراء التجميع الزراعي هي توفير الموارد اللازمة للتصنيع السريع. من خلال التحكم في الزراعة، تمكنت الدولة من تأمين الحبوب بأسعار منخفضة وبيعها في السوق الدولية لتمويل استيراد الآلات. كذلك إطعام الطبقة العاملة في المدن بأسعار رخيصة، مما سمح للدولة بالاستثمار في الصناعات الثقيلة. تأهيل العمال من الريف إلى الصناعة، حيث انخفضت نسبة السكان العاملين في الزراعة من 80% عام 1926 إلى 56% عام 1940، مع رفع الإنتاج. بحلول عام 1955، كان الاتحاد السوفيتي قد أصبح ثاني أكبر اقتصاد صناعي في العالم، مما يعكس نجاح التخطيط المركزي في تحقيق أهدافه.

الصين: «السير على قدمين»

في الصين، واجه الحزب الشيوعي الصيني مهمة هائلة تتمثل في تحويل اقتصاد زراعي شبه إقطاعي يغلب عليه الطابع الفلاحي إلى دولة اشتراكية حديثة. لطالما أكدت النظرية الماركسية أن الجمع بين الزراعة والصناعة، والقضاء على التقسيم بين الريف والمدينة، يعدان أمرين أساسيين لبناء الاشتراكية. في البداية، اتبع الحزب الشيوعي الصيني النموذج السوفيتي، إذ ركزت الخطة الخمسية الأولى «1953-1957» على الاستثمار

الحكومي في الصناعة الثقيلة، على أن يتم تمويلها من خلال استخراج فائض زراعي. تم تشجيع الفلاحين على بيع الحبوب للدولة بأسعار منخفضة حتى تتمكن الدولة من تجميع رأس المال اللازم للنمو الصناعي. ومع ذلك، لم يكن الإنتاج الزراعي وفق أساليب الزراعة التقليدية الصغيرة ينمو بالسرعة الكافية لتلبية هذه الاحتياجات.

أكد الحزب الشيوعي الصيني أن الزراعة الجماعية فقط يمكنها التغلب على المشكلات المتأصلة في الاقتصاد الزراعي الصيني: التجزؤ الشديد للأراضي، الإنتاجية المنخفضة، الكوارث الطبيعية المتكررة، والاستغلال من قبل ملاك الأراضي في المجتمع القديم.

كانت الإصلاحات الزراعية «1949-1952» قد وزعت الأراضي من ملاك الأراضي إلى الفلاحين الفقراء، مما خلق قاعدة أكثر مساواة. لكن ظل معظم الفلاحين فقراء ويواجهون صعوبات مثل «نقص الأراضي، الفيضانات والجفاف المتكرر، وأساليب الزراعة المتخلفة»، مما يعني أن مستويات معيشتهم ظلت منخفضة. لذلك، تم تصوير الملكية الجماعية للأراضي وتجميع العمل على أنهما الخطوة المنطقية التالية لتحسين سبل العيش ومنع ظهور برجوازية ريفية جديدة.

كانت استراتيجية ماو تتمثل في كسب الفلاحين الفقراء والمتوسطين للتعاون الطوعي، وعزل أي فلاحين أغنياء قد يعارضون الاشتراكية. اتخذت الصين مساراً تدريجياً نحو التنظيم الجماعي، مستخدمة مزيجاً من الإقناع والضغط. ففي أوائل الخمسينيات، بعد القضاء على طبقة ملاك الأراضي من خلال الإصلاح الزراعي، شجّع الحزب الشيوعي الفلاحين على تشكيل «فرق المساعدة المتبادلة (MATS)» - وهي مجموعات صغيرة تتألف من نحو 5-10 أسر تقوم بتجميع العمالة والحيوانات المستخدمة في الحرث خلال المواسم الزراعية الرئيسية. تم تقديم هذا الشكل على أنه تعاون طوعي لتحسين الكفاءة، بينما احتفظت كل أسرة بملكية أرضها الخاصة. بحلول عامي 1953-1954، انتقل الحزب

إلى إنشاء تعاونيات منتجي الزراعة الأدنى مستوى، والتي ضمت عادة 20-40 أسرة، لم تجمّع العمالة فقط، بل الأرض أيضاً «مع بقائها مملوكة بشكل فردي ولكن تدار جماعياً». وكان توزيع الناتج يتم بناءً على مساهمات كل أسرة من حيث العمل والأرض. ومع ذلك، لم ينضم سوى أقلية من الفلاحين في البداية - حيث لم تكن نسبة الأسر المشاركة في التعاونيات تتجاوز ربع إجمالي الأسر الريفية بحلول عام 1955. ثم بين عامي 1955 و1957، مع انطلاق عمليات التسريع، تم اندماج نحو 96 بالمئة من 550 مليون فلاح في الصين ضمن التعاونيات، مما أنهى فعلياً الزراعة الفردية وأتم التحول إلى الزراعة الصناعية.

بحلول عام 1956، انضمت جميع الأسر الزراعية تقريباً «أكثر من 100 مليون أسرة» إلى تعاونيات متقدمة، حيث أصبحت الأراضي مملوكة جماعياً للمجموعة، فيما حصل الملاك السابقون على تعويضات على شكل نقاط عمل أو أسهم في الإنتاج. في عام 1958، كان هناك نحو 26,000 تعاونية متقدمة في أنحاء البلاد. لم تكن التعاونية المتقدمة مجرد كيان اقتصادي، بل مؤسسة شاملة تجمع بين الإدارة المحلية والإنتاج الاقتصادي والخدمات الاجتماعية.

لكن رافق تشكيل التعاونيات المتقدمة سياسات شديدة التطرف. بحلول عامي 1959-1960، أصبح من الواضح أن الفجوة الكبرى للأمام كانت فشلاً ذريعاً. فقد أدى الاضطراب الذي أحدثته السياسات الزراعية الطائشة إلى انخفاض الإنتاج بشكل كارثي، في حين تسبب الجفاف والفيضانات في تفاقم الأزمة. نتيجة لذلك، انهار إنتاج الحبوب من 200 مليون طن في 1958 إلى 147,5 مليون طن في 1961. أدت هذه العوامل إلى مجاعة مروعة بين عامي 1959-1961.

أجبر هذا الوضع الحكومة على التراجع وإجراء تعديلات واسعة. في أوائل الستينيات، تم تقليص حجم التعاونيات المتقدمة، وإعادة المزيد من الصلاحيات إلى ألوية الإنتاج «20-30 أسرة لكل فريق»، وأعيد السماح للفلاحين

كانت الإصلاحات الزراعية «1949-1952» قد وزعت الأراضي من ملاك الأراضي إلى الفلاحين الفقراء مما خلق قاعدة أكثر مساواة

وتحقيق نمو إنتاجي وفوائض زراعية



التموينية، الذي يضمن حصول جميع المواطنين على المواد الغذائية الأساسية بأسعار رمزية، بغض النظر عن التقلبات في الإنتاج الزراعي. نجح هذا النظام في القضاء على الجوع المنتشر الذي كان سائداً قبل الثورة. قبل عام 1959، اعتمدت كوبا على استيراد معظم غذائها، رغم توفر الأراضي الخصبة. بعد الثورة، حاولت الحكومة زيادة الإنتاج المحلي عبر فتح حقول جديدة لزراعة الأرز «بالتعاون مع الصين»، وتشجيع زراعة الذرة والفاصولياء والخضروات، وتحسين إنتاج الألبان عبر تطوير مزارع الأبقار المهجنة. بحلول الثمانينيات، أصبحت كوبا قادرة على إنتاج الأرز محلياً لتغطية معظم احتياجاتها في السنوات الجيدة. كان إنتاج الألبان يتحسن، خاصة مع توسع مزارع الألبان الكبرى.

عندما انهار الاتحاد السوفييتي في 1991، توقفت الإمدادات فجأة، مما أدى إلى أزمة غذائية واضطراب زراعي شديد، يعرف باسم «الفترة الخاصة». انخفضت واردات الأسمدة والمبيدات بنسبة 80 بالمائة. أصبح الوقود شحيحاً، مما أجبر الفلاحين على العودة إلى أساليب الزراعة التقليدية. ومع ذلك، أدت هذه الأزمة إلى ظهور نموذج زراعي أكثر استدامة في التسعينيات، حيث بدأت كوبا في تبني الزراعة العضوية والزراعة الحضرية. على عكس العديد من دول أميركا اللاتينية، لم تشهد كوبا مجاعة أو نقصاً غذائياً حاداً خلال الحقبة الاشتراكية. ضمن نظام الحصص التموينية وصول جميع المواطنين إلى المواد الغذائية الأساسية بأسعار منخفضة. بحلول الثمانينيات، كان متوسط السعرات الحرارية اليومية للفرد في كوبا يتراوح بين 2500-2800 سعرة حرارية، وهو معدل معقول وإن لم يكن فاحراً. كما تحسنت ظروف الفلاحين بشكل كبير بعد الثورة، حيث حصلوا على حقوق ملكية أو حق الانتفاع بالأرض، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وفرص سياسية أكبر، حيث أصبح الفلاحون جزءاً من النظام السياسي الاشتراكي.

أكبر، واستثمار الأرباح في التنمية الوطنية. كانت المزارع الكبرى تُدار بواسطة مديريين معينين من INRA، بينما تم تحديد أهداف الإنتاج الزراعي من قبل الحكومة المركزية. إلى جانب المزارع الحكومية، شجعت الدولة الفلاحين على الانضمام إلى التعاونيات. كان هذا النظام «مزيجاً بين التعاونيات الصغيرة والمزارع الحكومية الكبرى»، حيث ظلت بعض الحيازات الفردية موجودة لكن تحت إشراف اقتصادي من الدولة. تم إنشاء مزارع الدولة أولاً، بينما بقيت بعض الأراضي في أيدي الفلاحين الذين انضموا لاحقاً إلى تعاونيات طوعية. مع مرور الوقت، تعززت فكرة التعاونيات، مما دفع المزيد من الفلاحين إلى الانضمام للتعاونيات الزراعية.

كان أحد أبرز مشاريع التنفيذ حملة إنتاج السكر عام 1970، المعروفة بـ«حصاد العشرة ملايين طن». هدفت هذه الحملة إلى تحقيق رقم قياسي عالمي في إنتاج السكر، حيث تم تعبئة مئات الآلاف من العمال والطلاب والجنود للعمل في حقول قصب السكر. تم زراعة مناطق جديدة، وتشغيل مصانع السكر بكامل طاقتها. رغم عدم الوصول إلى الهدف «تم إنتاج 8,5 مليون طن بدلاً من 10 ملايين» إلا أن هذا كان أكبر إنتاج سكر في تاريخ كوبا. لكن هذا النجاح المؤقت جاء بتكلفة باهظة، حيث تراجعت إنتاجية القطاعات الأخرى بسبب تركيز الدولة الهائل على السكر. بعد هذه الحملة، أدرك المسؤولون الكوبيون الحاجة إلى تخطيط اقتصادي أكثر استدامة. بحلول منتصف السبعينيات، تم تبني نظام تخطيط زراعي أكثر تنظيمياً، مستوحى من النماذج السوفييتية، حيث تم إدخال حوافز مادية محدودة داخل إطار الاقتصاد الموجه. استثمرت كوبا بشكل كبير في الميكنة الزراعية والتكنولوجيا الحديثة، بدعم من الاتحاد السوفييتي. كما ارتفع استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية في محاولة لتحسين المحاصيل. كان الحصار الاقتصادي الأمريكي عاملاً رئيسياً أجبر كوبا على الاعتماد بشكل مفرط على السوفييت. في عام 1962، أنشأت الحكومة نظام الحصص

كوبا: الثورة الزراعية والتطور الاشتراكي
بعد ثورة 1959، اعتبرت حكومة كاسترو تحويل الزراعة حجر الأساس لبناء الاشتراكية وترسيخ السيادة الاقتصادية. قبل الثورة، كانت الزراعة الكوبية خاضعة لهيمنة المزارع الكبرى «اللاتيفونديا الرأسمالية»، خاصة المزارع المملوكة من قبل الشركات الأمريكية لإنتاج السكر. في المقابل، كان غالبية الفلاحين وعمال المزارع يعانون من الفقر المدقع. اعتبر هذا النظام الزراعي هيكلاً إقطاعياً جديداً مشابهاً للاستعمار، حيث أدى إلى عدم المساواة الاقتصادية والتبعية الخارجية.

قال كاسترو بأن الإصلاح الزراعي سيرفع مستوى 200,000 عائلة فلاحية، مما سيؤدي إلى زيادة مداخيل نحو مليوني كوبي، مما سيخلق طلباً داخلياً يصبح «الأساس لتطورنا الصناعي». لم يُنظر إلى إعادة توزيع الأراضي على أنها تصحيح لظلم تاريخي فحسب، بل كوسيلة لتحفيز السوق المحلية، حيث إن تحسين دخل الفلاحين سيزيد استهلاكهم، مما سيدفع عجلة التصنيع.

كان لدى الثورة الكوبية رؤية لتحديث الزراعة من خلال مزارع كبيرة تعاونية، لكن اقتصاد كوبا ظل معتمداً على السكر، الذي كان المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، خصوصاً بعد أن وافق الاتحاد السوفييتي على شراء السكر الكوبي بأسعار تفضيلية. بدأ تنفيذ التصنيع الزراعي في كوبا بإصلاحات زراعية شاملة، ثم تطور بسرعة نحو نظام زراعي موجه من قبل الدولة. في 1959، تم إنشاء المعهد الوطني للإصلاح الزراعي INRA ليكون الهيئة المسؤولة عن تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي. لم يكن دور INRA مقتصرًا على إعادة توزيع الأراضي، بل كان أيضاً مسؤولاً عن تنظيم الإنتاج الزراعي على الأراضي التي تم تأميمها.

بموجب القانون الأول للإصلاح الزراعي، تم مصادرة نحو 40 بالمائة من الأراضي الزراعية الكوبية، بما في ذلك أكبر المزارع والممتلكات التابعة لشركات أميركية مثل Fruit United Company. كانت الفكرة أن الدولة يمكنها إدارة إنتاج السكر على نطاق واسع بكفاءة

بزراعة قطع أراض خاصة صغيرة وبيع جزء من إنتاجهم في الأسواق الحرة. إلى جانب الاستثمار في الأسمدة الكيماوية والتوسع في مشاريع الري وزراعة المحاصيل مرتين سنوياً، ما أدى لاستعادة الإنتاج الزراعي تدريجياً.

في المرحلة التعاونية الأولى «1953-1957»، شهد الإنتاج الزراعي نمواً معتدلاً. فعلى سبيل المثال، ارتفع إنتاج الحبوب من نحو 163-181 مليون طن في 1952 إلى نحو 200 مليون طن في 1958. كان هذا معدل نمو سنوي يتراوح بين 3-4 بالمائة، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بالفترة التي سبقت عام 1949. وقد كان هذا النمو كافياً لمواكبة الزيادة السكانية، مع توفير إمدادات غذائية للمدن، وبناء احتياطات من الحبوب، رغم أن مستوى الميكنة ظل منخفضاً مقارنة بالاتحاد السوفييتي.

بعد المجاعة، تم تنفيذ إصلاحات تصحيحية ساعدت في استعادة الاستقرار الزراعي. من أهمها قيام الدولة بزيادة استثماراتها في الأسمدة الكيماوية والري وتحسين أصناف المحاصيل، لا سيما في الأرز والقمح. بحلول منتصف الستينيات، بدأ الإنتاج الزراعي بالتحسن بشكل مطرد: ارتفع إنتاج الحبوب من 147 مليون طن في 1961 إلى 200 مليون طن بحلول 1966. بحلول عام 1977، وصل الإنتاج إلى 285 مليون طن، ما يعني أنه تضاعف تقريباً خلال 25 عاماً من الاقتصاد الزراعي الاشتراكي.

بخصوص الأمن الغذائي، باستثناء كارثة المجاعة الكبرى، نجحت الصين في القضاء على المجاعات الدورية التي عانت منها قبل حلول السبعينيات، كانت الصين قادرة على إنتاج ما يكفي من الغذاء لسكانها البالغ عددهم حوالي 950 مليون نسمة، دون الاعتماد على استيراد الحبوب بشكل كبير. ساهم التنظيم الجماعي في تحويل الصين من دولة زراعية بالكامل إلى اقتصاد صناعي أكثر توازناً. كما تم استخراج فائض زراعي كبير لتمويل التصنيع، وهو ما ساعد في بناء قاعدة صناعية قوية بحلول أواخر السبعينيات.

استثمرت كوبا بشكل كبير في الميكنة الزراعية والتكنولوجيا الحديثة بدعم من الاتحاد السوفييتي كما ارتفع استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية في محاولة لتحسين المحاصيل

نحو فضاء ثقافي جديد

نقصد بالمتكف هنا هو كل من يساهم بالانتاج المعرفي - الدعائي بتفريعاته المختلفة السياسة، الأدب والموسيقا السينما الدراما التلفزيونية التشكيل، وعلى الرغم من أنه بات من الصعب تحديد هذه الفئة في ظل الثورة الرقمية والإمكانية المتاحة لأي فرد في النشر والتسويق، إلا أننا سنعتمد نماذج ممن نعتقد أنهم يعكسون المخاضات الجارية في هذا الوسط في إطاره العام.

■ رمزي السالم

شهد الوسط الثقافي في سورية مثله مثل عموم الشعب السوري انقساماً حاداً خلال سنوات الأزمة، بين مثقف السلطة، والمثقف المعارض بنوعيه المبتذل والجاد، والمثقف الصامت بشقيه السلبي والإيجابي، ولكن يبقى هذا التصنيف مثله مثل كل التصنيفات المشوهة التي فرضت على الوعي الاجتماعي في سورية تصنيفاً شكلياً لا يعكس حقيقة المشهد وتعقيده، مما يستوجب عمليات فرز جديدة. نعتقد أن الوظيفة العامة للثقافة هي إغناء العالم الروحي للإنسان، وتعزيز النزعة الإنسانية لديه، وكشف حقائق الواقع الموضوعي، ووضعها بين يدي العامة، حتى تتحول إلى برامج عمل ملموسة أو محفّرات جمالية وسنحاول في ضوء هذا المعيار نقد ما هو مهين في هذا الحقل، واقتراح البديل المثقف النمطي: ويشمل من انحاز إلى السلطة البائدة، أو نموذج معارضة الانتلاف، وبرر سلوك وممارسات جماعته على الأرض، ورأت فيها المنقذ والمخلص، وعليها وحدها الرهان وكان هؤلاء فرسان النزلات التي تجري في الفضاء الإعلامي، وساهموا في تشويه الوعي الاجتماعي، وتشويه حقيقة الصراع الدائر في البلاد، وحولها... مهما تظهر طرفاً هذا النموذج بالتناقض والاختلاف هو في

الأصل نموذج واحد من حيث البنية والتكوين والأدوات المعرفية، وإذا تجاوزنا المبرر الفعالي الانتهازي وعطايا السلطان لاصطفافات هؤلاء، فإن أهم سمات هذا النموذج هو الخطاب الدعائي الأعمى، والقراءات المعلبة للواقع، وخطاب يعكس الخواء المعرفي الذي يعبر عنه الفضاء الثقافي القديم.

المثقف الخبوي: هو النموذج الذي يتغالى على الواقع، وينظر إليه من البرج العاجي، يستخدم مفردات الخطاب الليبرالي، ويكرر مقولاته، وهي في الحقيقة نوع باهت من «التلبرل» الذي لا علاقة له بالنسخة الأصل من الليبرالية، فالمشكلة عنده تبدأ وتنتهي بالعلمانية، أو ديمقراطية بلا ضفاف، ناسياً أو متناسياً سياقها التاريخي، ولكونها جزءاً من مسار تاريخي عام، وتعكس بالمحصلة توازن القوى في المجتمع، وهو خطاب ردود أفعال، فطالما أن النظام يستثمر في المسألة الوطنية لتأييد سلطته، فإن بديل هذا النموذج هو العدمية الوطنية، أو على الأقل تجاهل هذه المسألة، وبلغت السذاجة منتهاها، عندما رأى في ثورة الشعب السوري، ثورة كرامة وليست ثورة خبز، وكان لقمة الخبز النظيفة هي ليست من مكونات الكرامة الإنسانية، وليست من احتياجات الإنسان الأساسية.

هذا النموذج يعكس نزعة التبعية، ويحاول أن يقلد النموذج الغربي على طريقة القص واللصق، دون أن يحاول توطينها معرفياً، حسب خصائص الواقع كما هو مفترض... شهد هذا النموذج انزياحات وتموضعات متعددة خلال سنوات الأزمة، فمن الاصطفاف دون قيد أو شرط مع الثورة وصولاً إلى مغالطة قوى التطرف، حتى يمكن القول إن بعض عناصر هذا النموذج كانوا الستارة التي



عن مصالح الجماعة أو على حسابها من خلال بناء شبكة من العلاقات النفعية العابرة مع مؤسسات الدولة، بعد أن تم تدمير نسق القيم الاجتماعية المتوارثة، وشوّه العلاقة بين الدولة والمواطن.

في ظروف الأزمة اليوم، وفي ظل القهر العام السائد يتأكد وبالتجربة الملموسة، بأن العلاقة لا تنفصم بين مصالح الفرد الحقيقية ومصالح الجماعة، فلا يمكن تلبية الأولى دون الثانية فالمواطن الذي يلهث اليوم وراء تأمين ربطة الخبز أو جرة غاز، أو ساعة كهرباء يجد إلى جانبه 90% من السوريين تجمعهم وحدة الحال.

من جملة الأسئلة الكثيرة التي تفرض نفسها على السوريين اليوم، هو كيف يؤمن المواطن مصالحه ويصونها ويحميها؟

القهر العام السائد اليوم، حيد وأزاح أي وهم بإمكانية حل فردي حقيقي ونهائي لجملة المشكلات التي تعترض كل فرد بما فيها الأمن والسلامة الشخصية ولقمة الخبز، مما يفتح المجال أمامه ويدفعه إلى الانخراط في البحث عن الحلول الجماعية، وهذه الحلول تستدعي التفاعل مع المجال العام.

لم يبق مواطن سوري في طول البلاد وعرضها لم يتعرض للأذى خلال سنوات الحرب الدائرة في البلاد، بدءاً من القتل والتجهير وتدمير المنازل ومروراً بالاعتقال الكيفي والجوع والعوز والحرمان، وانتهاء بالقلق من المستقبل الغامض.

تقترن مفردة المصلحة والمصلح في الوعي الاجتماعي بالمعنى السلبي، وحقيقة الأمر أن الإنسان أي إنسان كان هو شبكة من المصالح، من خلالها يتكون سلوكه، ونسقه الأخلاقي حتى وعيه.

العامة، والتحدث بلغتهم، وعدم التعالي عليهم، وقيل كل ذلك التعبير عن مصالح حزب القهر، حزب الأغلبية السورية التي ضاقت ذرعاً بكل الغضاء التقليدي، مستندة في ذلك إلى درجة النشاط السياسي وعودة الحركة الجماهيرية إلى الشارع... وذلك يستوجب المبادرة بما يتناسب مع الواقع الجديد بكل تعقيده وأفاقه اللاحقة.

ما لي مصلحة!

تتردد هذه العبارة مالي مصلحة في الخطاب الشعبي الشفوي عندما يريد السوري ألا يتبنى موقفاً، وألا ينخرط في نشاط جماعي، ومن خلالها يعبر السوري عن مصالحه كما يعيها، فهي تعبير الفرد عن مصالحه.

لم يبق مواطن سوري في طول البلاد وعرضها لم يتعرض للأذى خلال سنوات الحرب الدائرة في البلاد، بدءاً من القتل والتجهير وتدمير المنازل ومروراً بالاعتقال الكيفي والجوع والعوز والحرمان.

أجهزت السلطة الساقطة على كل الأدوات والمؤسسات التي من الممكن أن تكون أدوات الشعب السوري للدفاع عن مصالحه، من دستور وأحزاب وإعلام ومنظمات واتحادات نقابية ومهنية، حتى وجد السوري نفسه وحيداً، لا سند له، دون شبكة أمان اجتماعية، ولا قانون يحميه، فحسرت ذاته ومصالحه بما فيها الحياتية واليومية من مأكلاً وملبساً ومسكن، وفرضت تلك السلطة وبما تمتلك من أدوات هيمنة، قيمها وثقافتها على المجتمع من خلال قمع البعض، أو تحييد البعض الآخر وتحييدهم عن المساهمة في النشاط العام، أو من خلال احتضان نموذج الفرد الأناني الانتهازي الذي يسعى إلى مصالحه بمعزل

تقترن مفردة المصلحة والوعي الاجتماعي بالمعنى السلبي وحقيقة الأمر أن الإنسان أي إنسان كان هو شبكة من المصالح

تصدر من خلاله النموذج الانتلافي بكل ما فيه من ابتذال إلى صدارة المشهد المعارض، ورغم محاولات إجراء مراجعات لاحقاً، لكنها لم ترق إلى مستوى المراجعة الجادة وبقيت تدور ضمن الدائرة ذاتها.

النموذج الطائفي: هذا النموذج بشكله الصارخ عنصر طارئ على الثقافة في سورية، وانتعش خلال سنوات الحرب في ظل الهوامش التي توفرت بسبب سياسات أطراف الصراع المسلح، وهوبرة إعلام البترودولار، ودفق الخطاب الشعبوي فوجد بعض أشباه الكتبة ضالته لتعويض حالة الإفلاس، والسعي إلى النجومية في الانزلاق إلى مستنقع الخطاب الطائفي، وبات من الواضح أن هذا النموذج بات قيد الاستثمار كالعادة، من القوى الدولية التي تسعى إلى تعميق الفالاق الطائفي نحو نموذج الدولة الهشة أو التقسيم.

نحو فضاء ثقافي جديد.

يعتبر 8 ديسمبر وفرار رأس السلطة السابقة منعطفاً جديداً في سورية ينطوي على احتمالين: الأول استمرار الأزمة وتداعياتها بأشكال جديدة، والثاني، إعادة الاعتبار إلى السوريين لتقرير مصيرهم، وأحد شروط هذا الأخير هو فعالية المثقف، فالوسط الثقافي السوري ما زال زاخراً بتلك الكفاءات القادرة على تلمس طريق الخلاص من ساسة وشعراء وكتاب وإعلاميين وفنانين، التي استطاعت الحفاظ على عقلانياتها، وما زال لها حضورها ورمزياتها، رغم كل التشوه في المشهد الثقافي، ويمكن أن تكون حوامل لمشروع ثقافي معاصر بشرط أن تتجاوز الروح الانتظارية، والإحساس بالعجز، والتردد، والأناحية، ونزعة العمل المكتبي، والقدرة على التفاعل مع

التفاؤل بترجيح العقل ضد التشاؤم والغرائزية



التي يتمناها ويعمل عليها أعداء البلاد. وليكن لنا عبرة فيما قاله ممدوح عدوان منتقداً سلطة المرحلة الأسدية عندما قال: السلطات تكذب في كل شيء من الأرصاد الجوية إلى الكوليرا، هل يعقل أن يخفي أحد الكوليرا!

إن المظالم والأحداث القاسية والدموية يكون لها تأثير أكبر على مجتمع هش ومتفكك، خاصة بعد صراع طويل أو حرب أهلية، حتى بعد انتهاء الحرب، غالباً ما تتدخل القوى المحلية والدولية القديمة التي تسعى إلى استمرار الصراع أو زعزعة استقرار البلد المستهدف عبر أشكال مختلفة من الحرب الهجينة.

في مثل هذه الحالات، تصبح المرونة النفسية وتمكين الناس من صنع قرارها ومستقبلها واحترام قرارها أمراً بالغ الأهمية. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للمشكلات وإيجاد حلول يمكن أن تعيد شحن طاقة الناس وأملهم. يجب على القوى الجديدة أن تشارك بسرعة في حوار جاد وصادق، وتقاسم السلطة مع الناس لضمان شعورهم بالأمان بأوسع معانيه، من الأمن على أرواحهم مباشرة إلى الأمن على غذائهم ومعيشتهم اليومية والأمن في إبداء رأيهم والشعور بحريتهم وكرامتهم. يسمح النقد الذاتي بالاعتراف بالأخطاء والتعلم منها واتخاذ إجراءات لتصويبها، مما يعزز الثقة مع الناس. أما عندما تتجنب السلطات معالجة المشكلات أو تفتقر إلى الشفافية، فإن ذلك يضعف ثقة الجمهور ويخلق فجوة بين الحكومة والشعب. لتعزيز الاستقرار والتقدم، يجب إعطاء الأولوية للتقييم الذاتي الصادق، ومعالجة القضايا بالسرعة التي تحتاجها وتبنيها الإمكانات الموضوعية لحلها وهي سرعة قد لا تستطيع الإمكانات الذاتية للحاق بها أحياناً وهنا يبرز التحدي على تطوير العامل الذاتي لكي يرتقي إلى المستوى المطلوب منه موضوعياً. هذا النهج ضروري لإعادة بناء الثقة وضمان التعافي المجتمعي على المدى الطويل.

الثورية أو الاجتماعية: الحاجة إلى الحفاظ على الروح المعنوية والتزام الجماهير على الرغم من النكسات أو الصعوبات. يجب على القادة إيجاد طرق لتأطير هذه التحديات على أنها جزء من النضال الأوسع، مع التأكيد على أن العقبات حتمية ولكن يمكن التغلب عليها. في الوقت نفسه، يمكن أن تعمل المظالم كجرس إنذار، يكشف عن الروايات المبسطة أو غير الواقعية وهذا يمكن أن يؤدي إلى حوار أكثر جدية وصدقاً واستناداً إلى الواقع ويقوم على الاعتراف بعدم قدرة طرف واحد في المرحلة الانتقالية على النهوض بها لوحده دون اشتراك حقيقي لكل القوى الوطنية ودون ثقة بالشعب وبقدرة الناس على التغيير والنهوض ببلادها بالدرجة الأولى، وهنا تلعب مسألة «النقد الذاتي» دوراً حاسماً.

في مثل هذه الظروف، تصبح الممارسة الحقيقية والشفافة للنقد الذاتي الأولوية الأكثر أهمية. أما عندما تغفل القوى التي تصل إلى السلطة السياسية في البلاد في ممارسة النقد الذاتي، تنشأ مخاطر أكبر. إذا قامت السلطات بتأجيل معالجة المشكلات وتركتها دون حل، فإن ذلك سيعمق مشاعر خيبة الأمل بين الناس ويبيق التواصل الإيجابي بين السلطات والشعب الذي يفترض أن تعمل السلطات على اكتساب رضاه.

وهنا يجب التعامل بحكمة كبيرة مع مقولة «واستعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان»، حيث إن هذه ليست وصفاً صالحة لكل زمان ومكان! فرغم أنها الطريقة الصحيحة في بعض الحالات، لكنها تنقلب إلى وصفاً ضاراً إذا طبقت في سياق يقتضي الصراحة والمكاشفة والشفافية في إظهار السلبيات أمام الشعب والناس الذين سيكونون عوناً لحلها بل ولا يمكن حلها إلا بمصارحة الناس بها، كما هو الحال في مسألة الانتهاكات التي من شأن الشفافية بمعالجتها السليمة والعدالة أن ترفع الثقة وتطمئن الناس وتكون بحد ذاتها ترياقاً ضد التقسيم وضد تكرار تفجيرات أخرى محتملة من

لا شك بأن كثيراً من المشاهد المؤلمة خلال الأيام القليلة الماضية قد اعتصر لها قلب كل السوريين الوطنيين، ونكات كذلك جراحاً لم تندمل بعد في ذاكرتهم عن شبيهاها أيضاً في عهد السلطة البائدة. حيث تجدد في الساحل السوري منذ أيام نزف الأخوة من مدنيين أبرياء وشبان القوى الأمنية على حد سواء، على أيدي مجرمين مسلحين يضمون كلا من فلول السلطة الساقطة من جهة وممارسي الجرائم بحق الأبرياء بذريعة مقاتلة هذه الفلول من جهة ثانية. ولا شك بأن العقلانية والحكمة والعدل تقتضي اعتبار هاتين «الجهتين» الأخيرتين جهةً إجراميةً واحدةً منسوبةً في الإنم من النواحي الأخلاقية والإنسانية والسياسية والأمنية، ويجب محاكمتهم ومحاسبتهم لينالوا قصاصهم العادل بسبب مشاركتهم في تفجير مساعي استعادة الاستقرار والوحدة وحقق دماء الشعب السوري، وهي المساعي التي لا يسعى عامداً إلى تفجيرها والاستثمار فيها إلا كل عدوٍّ ميبين للشعب السوري، وعلى رأسهم الصهيوني الذي يجاهر بعدائه لشعبنا ولوحدتنا فيسعى للفتنة والتقسيم بعد أن فشل في هدفه الأعلى بإنهاء سوريا كلياً.

■ ناجي مقدسي

«الانتصار» بات ناجزاً ونهائياً، وهنا ربما يتغلب لديهم عنصر العاطفة على العقلانية، بدل التعامل مع المرحلة على أنها ما زالت هشة وانتقالية وبالتالي تحمل المخاطر إلى جانب الفرص، وعلى قدر العقلانية ترتفع المسؤولية، وينضبط السلوك ولا يجنح إلى التسرع أو التهور فيما لا يجب التسرع فيه، أو العكس، التلكؤ والتباطؤ فيما لا يجب الإبطاء فيه.

وتاريخياً، لم تكن مسارات التطور في المراحل الانتقالية سهلة، وكان هناك صراع دائم بين التشاؤم والتفاؤل في سياقات ثورية مختلفة، مثل النضالات ضد الاستعمار أو الثورات السياسية. ويكون من المهم أن تدرك القوى القيادية وكذلك الشعوب في الأوضاع الجديدة بأن العثرات والمطبات في الطريق والإخفاقات هنا أو هناك هي فرصة لتعلم العقل أن يرشد التوقعات الطوباوية المفرطة ويهذبها، مما يساعد على إعادة ضبط المسار نحو جهود أكثر عملية وتفكير أعمق للتغلب على العقبات. وبهذا المعنى لدى الثوريين الحقيقيين «الذين هم بشر في النهاية» فإن مشاعر الإحباط أو خيبة الأمل أو الغضب يمكن أن تؤدي دوراً بناءً وإيجابياً في الحركات الثورية بشرط أن تعمل على إيقاظ العقل من بعض الأوهام هنا أو هناك، وشحن العزيمة على حل المشكلات بالطريقة الصحيحة والسليمة، مما يحفز الأفراد والجماعات على إعادة تقييم استراتيجياتهم وأهدافهم، وأن تعيد هذه المظالم توجيه الطاقة نحو أفعال أكثر تركيزاً وتفكيراً وعمقاً. وهذا يبرز قضية حرجة في الحركات

رغم تأثر جماهير واسعة من السوريين بهذه المظالم، لكن ولأن هدفها بالذات هو إحباطهم وإفقادهم الأمل أو العزيمة لمواصلة كفاحهم للنهوض من تحت ركام البلاد وإعادة بنائها وإحيائها من جديد، لأن هدف هذه الجرائم هو إجهاد هذا النهوض بالذات، يجب الوقوف في وجهها وتوسيع الصدر والعقل معاً، أو كما يقال إبقاء العقل بارداً إلى جانب القلب الحار المتهف على سلامة البلاد وشعبها. ولا يمكن أن يقوم تفاؤل ثوري حقيقي سوى على هذين الركنتين: العقلانية التي تعني فيما تعنيه عدم إنكار المشكلات والتحديات والتفكير الهادئ في أفضل الحلول الممكنة، والإرادة والقوة النفسية والروحية والعاطفية التي تساهم في تدفئة القلوب وتوسيع الصدور والاحترام بين أبناء الوطن الواحد وأصحاب المصلحة الوطنية المشتركة.

ومسؤولية التعقل ضد الغرائزية والانفلات كثيراً ما لا تكون مسألة سهلة، ولكن في المصاعب تظهر معادن الناس، والسوريون شعب عريق صقلت في معدنه الطيبة والإخاء والعيش المشترك على تنوعه التاريخي والسياسي والثقافي والديني والطائفي.

من جهة ثانية حتى هذه المظالم على أساسويتها تعتبر تحدياً للخطابات المفرطة في تبسيط المشكلات، والطوباوية التي قد تظهر لدى شرائح ونخب من الناس عندما يحدث انتقال كبير من وضع قديم إلى وضع جديد كالذي حدث في سوريا، فيظن البعض أن

مسألة الشفافية والنقد الذاتي وإشراك الناس في القرار ضرورة لرفع الثقة وطمأننة الناس وتساعد بحد ذاتها كترياق ضد انفجارات أخرى محتملة

بيان من الإرادة الشعبية



حقيقياً لدى كافة فئات الشعب السوري، وتغلق الثغرات التي يتسلل منها أعداء الداخل والخارج على حد سواء... وهو ما يتطلب، وعلى وجه السرعة، إنشاء حكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل، تساهم بشكل مباشر في وضع البلاد على السكة الصحيحة نحو الاستقرار.

ثالثاً: ينبغي الوصول إلى حصر حقيقي للسلاح بيد مؤسسات الدولة، وضبط السلاح المتفكك، بما في ذلك السلاح المتبقي بين يدي فلول النظام، وأيضاً السلاح الفصائلي، والوصول إلى ذلك يتطلب بالضرورة بيئة حوار وطني وحل سياسي شامل يقدم فيه المجتمع دعمه الحقيقي لهذه العملية التي لا يمكن أن تتم دون هذا الدعم.

رابعاً: ينبغي الانتهاء من أي أوام حول «تدخلات خارجية إيجابية» وحول «حماية دولية» لهذه الفئة أو تلك؛ كما ينبغي تحييد دعوات حمل السلاح بحجة الدفاع عن النفس، لأن التاريخ القريب والبعيد لبلدنا، يعلمنا أن التدخلات الخارجية، وتحت أي مسمى كان، وحمل السلاح بغرض «الدفاع عن النفس»، كلاهما لم يؤديا إلا إلى رفع فاتورة الدم وتأخير الوصول إلى الحلول. الحل ينبغي أن يكون سورياً-سورياً، وسلمياً. وتتحمل السلطة القائمة مسؤولية أساسية أمام الشعب السوري في الدفع بهذا الاتجاه.

**الرحمة لشهداء سورية
والشفاء للعاجل لجرحاها**

■ دمشق
2025/3/8

تواصل المشاهد المؤلمة القادمة من الساحل السوري تدفقها على رؤوس السوريين في كل مكان في سورية وخارجها، لتبعث فيها أشباح الماضي القريب؛ ماضي الأقتال والموت والدمار والمعاناة المريرة، والاحتمالات الخطرة والقاسية على البلاد وأهلها بمختلف انتماءاتهم واصطفائاتهم ومواقفهم.

إن دروس التجربة المرة السابقة، والتي دفع السوريون ثمنها أنهاراً من الدماء، ينبغي ألا تنسى، وينبغي أن تكون نصب أعيننا جميعاً للاستفادة منها في التعامل مع اللحظة الخطرة التي نعيشها.

انطلاقاً من هذه القناعة، نؤكد ما يلي:
أولاً: ينبغي للمعالجات الأمنية أن تكون حكيمة وواعية، وينبغي للسلطة ألا تنزلق لتكرار سلوك سلطة الأسد، ما يعني أن عليها أن تتحمل المسؤولية التاريخية أمام الشعب السوري بأكمله في منع وقمع الانتهاكات والجرائم بكل أشكالها ومن أي طرف جاءت، وفي منع وقمع السلوك الطائفي والانتقامي الحاقق وعديم البصيرة، الذي لا يقود إلا نحو الخراب والتقسيم وإنفاذ أحلام ومخططات الأعداء التاريخيين للبلاد وعلى رأسهم «إسرائيل».

ثانياً: الحلول الأمنية البحتة لم تستطع في يوم من الأيام أن تقدم حلاً لأزمات البلاد، بل كانت دائماً ما تزيد من اتساع الأزمات وعمقها وخطرها؛ فالحل الحقيقي هو حل سياسي أولاً وقبل كل شيء، وينبغي أن تخضع المعالجات الأمنية المختلفة، بما فيها ملاحقة فلول النظام وملاحقة من يسعى للتخريب، للمنطق العام للحل السياسي الذي يقوم على أوسع مشاركة سياسية واجتماعية، تخلق اطمئناناً

نداء للوطنيين السوريين



الوحيد من نفق الاقتتال المقبت، هو الحوار الوطني الحقيقي بين كل السوريين، والحل السياسي الجامع الذي يمكن لحكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل أن تكون مدخلاً حقيقياً نحوه.

لقد دفع السوريون ما يكفي من دم وعذابات، ولن يسمحوا بجرهم لمقتلة جديدة؛ فالألوان هو أوان الوحدة الوطنية ولم شمل أبناء الشعب السوري بمختلف انتماءاتهم، وأوان إعادة بناء البلاد وإحيائها من جديد....

**حي على السلم الاهلي
والوحدة الوطنية!**

العقل والخطاب الوطني الجامع المترفع عن الفتنة الطائفية والدينية، لتفويت الفرصة على أعداء البلاد الخارجيين والداخليين.

ثانياً: نرفض أي تدخل خارجي من أي جهة كانت، ونرفض أي دعوات لما يسمى «حماية دولية»، ونرفض على الخصوص التدخلات الصهيونية المعلنة وغير المعلنة، وبمختلف أشكالها.

ثالثاً: لم تشكل الحلول الأمنية البحتة، لا سابقاً ولا الآن، مخرجاً من الأزمات الوطنية، بل كانت تعمقها. ولذا فإن الحل الوحيد لأزمات البلاد، والمخرج

تتوالى أحداث الاضطراب الأمني المؤسفة في مناطق متعددة من البلاد، وتعيد لأذهان السوريين الصور المؤلمة للاقتتال الدموي الذي دمر البلاد وأهلها طوال 14 سنة، وبترافق ذلك مع حملات تحريض إلكترونية كثيفة غرضها الإيغال بالدم السوري والدفع باتجاه تفتيت البلاد.

إن القوى والأحزاب والمنظمات الموقعة على هذا النداء، وانطلاقاً من الحرص على السلم الاهلي وعلى وحدة البلاد أرضاً وشعباً، تؤكد على ضرورة التجمع حول الثوابت التالية:

أولاً: دم السوري على السوري حرام. والأولوية هي لتحكيم

«جري اطلاق هذا النداء يوم 7 آذار، ووقعت عليه حتى اللحظة 43 جهة، من أحزاب ومنظمات وتجمعات مختلفة، وبينها حزب الإرادة الشعبية»

قاسيون

للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2025

استمرار حملة الاشتراكات السنوية ◀ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار